



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۱۳۸





لستم الله الرحمن الرحيم
 الحكم لا ترويه بانه والصلوة منه على ربه الجامة مجمع
 صفاته مقدسة قد نزل من احفاد بل زبد من الدقائق
 منية عن شياطين منية على شياطين فيها المراقبين على وطائفه
 في ظلة يراحم الحيات فقد طلع الصباح ونادى منادى الحق
 على الفلاح بل او شاد ان طلع شمس الحقيقة من مغربها ووقع
 الامثال الماردة على السنان في البقوات في مضرها واما على منطوقها
 وطهر سيد بن النظر فيها على ذلك شهيد قد برزها الفجر الانزلية
 اجابة لدهاء صدر عن ان استعداد واقه الحاد على سبيل الرشاد في
 ذلك المايح اذ يهيد الله الشئ بالحقيقة ما يكون سببا لنفسه ذلك
 الشئ فانه ما هو عليه لظهوره مثله فليس بالحقيقة على ما لوصف
 من اوصافه وهو ظاهر يكون الماهيا غير محمولة بمعنى ان كون الانسان
 انسانا مثله غير محتاج الى الفاعل لا ينافي ما ذكرنا في خبره بل انما
 نبينا انما هو الفاعل ويعد ذلك لا يحتاج الى تاخير في كونها
 هو وفي الاحتياج الامور لا ينافي الاحتياج السابق فالحسن في ذلك
 انما هو ان لا يوافق معقول في حكمه فانه حدوث شئ لا عين شئ محال
 ان الشان في الحديث انما هو ايضا كذلك ما ايسر ان تفهم ذلك
 فان المحقق المعلوم ليس من انما لست العلة ولا هو لا ترويه بانه

لذات

لذات العلة شان من شئ من وجه من وجوه وحشية من حيثية
 الى غير ذلك من اعتبارات الالافقة فالمعلوم ان ليس
 الا اعتبارا واحدا ان اعتبر من حيثية نسبتها الى العلة وعلى الحق
 الذي انتسب اليها كان له تحقق وان اعتبر انما مستقلة كان معدوما
 بل متبعا السواد ان اعتبر من حيث هو في الحقيقة من حيثية
 في كان موجودا وان اعتبر علة ذات مستقلة كان معدوما وانما
 اذا اعتبر صرح في القطن كان موجودا وان اعتبر من حيثية كان معدوما
 على حيا لكان متبعا من تلك الحقيقة فاجعل ذلك مقبولا في جميع الاحتمالات
 تعرف عن قول من قال انما البتة ما شئت من الحجة الموجزة فاعلم
 تظهر ولا تظهر الا بالاعا يظهر بعضها لما كان متبعا لسلطة
 العلية واحد الكل معلول لما ابتداء الواسطة فهو ذات الحقيقة
 والكل شئ من حيثية ووجوهه من غير ذلك من اعتبارات الالافقة فليس
 في الوجود ذات متعددة بل ذات واحدة لها صفات متكررة كقوله
 تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
 الجبار المتكبر كان تقطعت مما بينت عليه في المناجاة النظر
 من ان انعدام الشئ بالمرح ان كل فكر لكان عاجزا لعدم الذات
 انشاء ما هو الذات بالحقيقة اذ لا بد لكل ما من الزوال من صفات باقية
 ونقول انما لا يتصور في الجواز لعدم الالافقة له شئ اخر ويتسلسل في ذلك
 كل شئ عا لا لا وجهه والوجه واحد فاعلم انما كانت في ذلك الشئ

في صورة المصنوع والمختلعة متحدة في الصورة العقلية ثم الصورة العقلية
 متفاوتة في قبول التكرار فان صور الانواع من حيث خصوص نوعيتها
 متكررة وهي من حيث صورة حسنها واحدة وهكذا المصنوع الاجسام
 فكل في صورة جميع انواعها لكن غماز عن جنس اخر قابل اذا اعتبر
 من المصنوعات ما يشمل جميع الحقائق والاعتبارات اتحد الكل في صورة واحدة
 والمكن العام مثلاً فاذا تذكرت ذلك فقد سلك الصورة ولو علمت
 غير الحقيقة بل في ملبسها المختلفة عليها باختلاف المشاعر والمذاهب ثم ان
 تلك الحقيقة مع وحدتها الذاتية قد يظهر في صورة متكررة فتخالفت الحكم كقول
 الاشياء وقد يظهر في صورة واحدة كالصورة العقلية وكان المختلفين في الصورة
 في موطن قد يتحدان فيها في موطن اخر فقد يتحدان كل صورتيان في الموطن اعلى
 تظهر من ملبسها بصورتها خافتة وبلون اخرى في صورة اخرى في ذلك الموطن فيظهر
 في موطن اخر على شكل الصورتين فيظهر هذا بالصورة التي كانت لها كالفرج الظاهر
 الرأيا بصورتها البكا المغير في ذلك من الامور المعلومة بما رتبه المتغير فاقترن ذلك
 فانه من غير المتأخرات كانه في واقع سمعك من هذه المقدام الخلف
 على حقيقة الانطلاق بيد العلم بل على حقيقة الغوام بل انكشف عليك اسرار
 غامضة من حقيقة المبدأ والمعاد وتسر عليك مشاهدة الواحظ الحقيقة في الكائن
 من غير شوب مما زجرت وتفصال وشملت به الحقائق ما ينبغي ان النقي
 من ظهور الاخلاق والاعمال في المواطن المغادرة بصور الاجسام وكيفية هذه الاعمال
 وسجل لا يزد بصور الخلق الغالية والطلع على سر قوله تعالى وان جنهم لم يحيطوا

بالهوية

بالهوية وقوله الذين ياكلون اموال الاشياء ظلماً آثم ياكلون في بطونهم ناراً وقيل انما
 عليهم والافضل الصلوات والخيرات الذين يشربون في انية الذهب والفضة
 انما يحرقون في بطونهم نار جهنم وقوله على السلم ان الجنة فتان وان غيرهما جهنم
 الله والحرم الذي غير ذلك من غفلة من الحكم والاسرار الاهية وعلت ان جميع ذلك
 على الحقيقة لا على الجاهل والتأويل كما ينبغي ان ينظر بعض الواعظين في الحقيق عن
 الحقائق بطريق البحث ليحذف فانه تصور ظاهر لا يخفى لعلك تقول
 كيف يكون العرض بعينه هو الجهر وكيف يكون المعنى واحداً واخلاقاً الحقائق
 متخالفة بذاتها فتقول قد لو حسنا اليك ان الحقيقة غير الصورة فانه في حد
 ذاتها من ملبسها سدا عنها عن جميع الصور التي تجلي بها لكنها ان تظهر في
 ثاق وفي غيرها اخرى والصورتان متغايرتان قطعاً لكن الحقيقة الحقيقية في
 الصور تبارك بحسب اختلاف المولدين شيئاً واحداً
 ما اشبه ذلك بما يقوله اهل الحكمة النظرية ان الجواهر باعتبار وجودها في المكن
 اعراضاً فتميز بمحاجرة الميزم في الخارج فانه يستغنى عن غيرها فاذا اعتقد
 ان حقيقة يظهر في موطن بصورتها مخفية بمحاجرة وفي اخر بصورتها مسجلة وتستغنى
 فاجعل ذلك تاييداً لك تكرر صورته يتجلى عن ذب النظر حتى يتكامل اليقين
 وتقتصر لا في المبادئ وترى عين العيان ما يجتريه البيان وتشرق على حقيقة
 قول سيدنا النبي المبعث للتميم البناء والبناء النعم اخ المين وقول صاحبنا
 وبارك عليه وعلى آله وسلم انما سر قيام فاذا ما قبل انتم
 لاديت الحقيقة الواحدة كيف ظهرت على القوم الغافلة بصورتها وحداثة

لطيفة مخرجه ثم ظهر على الحواس صبيحة بخلافه كشفه مادية فكانت تترك
مع النفس عجزا فخره فادخلته الى التثنية والتعدد فاذا وصلت
النفس الى مرتبة التجرد توحدت في الحقائق مع النفس صغورا وهبوطا
فيما كان موجودا في النفس لاحكامها عنها وهي مضاجعها في مواطنها المختلفة
وتتصبع في كل موطن من مواطنها باحكام الوحدة والكثرة والظواهر
الكثافة ومن ثم اقول شان العلم فكثيرا الواحد والوحيد الكثير فالميز الذي
هو متحد لكثرة انا هو بالنفس في النفس فاذا اعرض عنها وبما يطوق عليها
في مدارج صغورها وبلوغ صغورها ما وجدنا ما وجدنا الاعيان ساذجة عن كل ميز
وغيره بل ما وجدت ما وجدت فاذا وجدت فاطفول المصباح فقد طلع الصبح
فالنفس كما ظهر مادة جميع الصور وارجح كل الحقائق منها في
وفيها ثبت فروعها في الكتاب الجامع والاسم الاعظم والعرش المحيط الذي
هو مستقر الرحمن النفس في الوحدة الابدائية ظهور جميع الكميات بتفصيلها
وبها وفيها يتحد النفس والروح الى الواحدة حد ذاته الحقيقية واحدة مادامت
على امرها فاذا تحركت هابطة وظهرت في النفس عند رتبا النفس بما لها
من الاستعداد والداني لقبول احكام التفرقات فصاريت عدد وهذا
معنى قوله قد ماء الاساطين من الحكماء العدد عقل متحرك فاعرف وقد
انكشف لك الامر بقدر ما يمكن كشفه ثم ان النفس لما تم
امر الظهور اقامت امر الاشعار بنفسها الهوائ القطعة بالقطعة
لحرفية فكان ان النفس الاحمال ظهر فيها وبها بصور الحقائق المتعددة ظهرت
نفسها

نفسها الانسان يسبها بصور الكمالات المختلفة فكانها صدى لاصول الحقائق
او عكس لصورها الفعكت منها الشدة صفاتها الى ما يناسبها من الصور
لما بينته وبين الروح الحيواني الذي هو مستواها اول من الجوانس فخره
ذلك الصدا ما رجع الى النفس فاذا رجعت الى الله فقد تم الامر لا اله الا الله
تقريب الامور فقد اودع في تلك الفضول اصول ان تيقنتها
سهلت عليك العوامق الالهية وانفتحت لك ملك الحقائق الخفية في
عن غير اهلها ولا تفتنى بها على اهلها فان ترك الاول واضلال
فعل الثاني ظلم وديال وعليك سبغ الاستيهال بكثرة الاختيار وباك
والاعتناء بظواهر الانوار في الطبقة في الناس امر من الكبريت الاحمر
بل لا يكاد يوجد الا في الاقل الا ندر واعلم انما يلحقك من العودة في
سوقها الى اهلها هو ان ما يلزمك في افشاءها عند غيرهم فان لا
تاخير والذاني تقويت والمسخ خربت لك دون القايه وانت تعلم
ان الرومان قد شافيه لحد والعباد وشاع الجهل والاشارة البلا
فكن على بصيرة في امرك ذا عزيمة في سرك وجهك وتيقن ان بش
لحقائق الى غير اهلها مدوم في الطرائق كلها وقد تواردت بك
الاندادات النبوية وتعاضدت فيه الاشارات الولوية ولا يضيئ بعد
من ينكر قدراك وكن كما قال فلا طون لا يضر من جهل غيرك بك
عليك بنفسك وكن متعرضا للنجات الله تقي في ايام دهرك
فان للاوقات خواص يعرفها العارفون واذا اوردك راسد النظر

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على جميل ما ذكره الشكر على خير نعمائه
 والصلوة على أشرف أنبيائه محمد والطيبين
 وآله فهذه رسالة مختصرة في بيان نفى
 الوجوب العيني لصلوة الجمعة في زمان الغيبة
 والله الموفق والعين اعلم انه لا خلاف في
 وجوب صلوة الجمعة وجوباً عينياً عند سلطنة
 الإمام عليه السلام معاً أو مع من نصبه واختلفوا
 في وجوبها عند عدم سلطنة عليهما فذهب
 إلى تحريمها جماعة إلى جوازها وهو المعتمد
 بالوجوب التخييري وقد ابتدع جماعة من أهل
 عصرنا هذا قولاً ثالثاً فقالوا بأنها واجبة عينياً
 مطلقاً سواء كان الإمام حاضراً أو لا وسواء كان
 هناك فقيه ثقة أو لا والغرض من وضع هذا
 القول نفى هذا القول المبتدع والكلام مع
 أقوالنا في ذلك المذهب على ما وصل إلينا من القائلين
 بالتحريم ابن أبي عمير عليه السلام في المختلف
 في بحث اشتراط استيطان المصطفى لصلوة الجمعة
 على المؤمنين حضورها مع الإمام في المصلى الذي

هو فيه وحضورها مع امرأة في الأمطار والعقبات
 الناشئة عنه فإنه ظاهر في انحصار الوجوب في الأماكن
 وأما أنه لا يمكن التخصيص بها لغوا وهو شريح
 عظيم المنزلة رفيع الشأن من أحباء هذه الطائفة
 وقد ما لهم السيد المرتضى فإنه قال لا جمعة
 مع إمام عادل أو من ينصبه الإمام العادل فإن
 عدم صلوات الظهار في ركعات وقال في كتابه
 الفقه الفقيه المكي على ما نقل عنه ولا حوط ابن
 أبي عمير لجمعة الأباذن السلطان وإمام الزمان
 لأنها إذا صلحت على هذا الوجه انعقدت وجب
 بإجماع وإذا لم يكن فيها إذن الصلوة لم تقطع على
 صلواتها وأجزائها فإن قلت قد لا يدل على
 التحريم لأن قول الأحوط يدل على تجويزه فنفى
 قلت الفقيه بعد الفحص عن دليل ثبت عينا
 إذا لم يظهر عليه لم يجوز صحتها وهذا ظاهر
 هذا ظاهر وأيضا الظاهر من كلام القدماء
 تعيين الأمر بالأحوط وكان مستندهم الأخبار
 الواردة في الأمر بالأحياط من قولهم عليهم السلام
 عليك بالأحياط وهذا الحائط لا دينك فإن

قلت قوله يدل على ان الاحوط اذن السلطان مع
امكانه فلا يدل على حكم وقت تعذر الاذنت
قوله ولا حوط ان يصلي الجمعة الا باذن السلطان
صريح في الحكم بتأجيل الجمعة مع عدم حصول الاذن
ليس في عبارة ما يشعر باختصاص وليس في عبارة
ما يشعر باختصاص هذا بما كان الاذن وهو
وساؤه فانه قال وللفقهاء الطائفة ان
يصلوا بالناس في الاعياد والاستسقاء فاما
الجمع فلا وهو صريح في التحريم غير قابل للتأويل
وقريب منه عبارة المفيد في المقنعة في باب
المعروف حيث قال وللفقهاء ان يجتمعوا في
في الصلوات الخمس وصلوات الاعياد والاستسقاء
والكسوف والخسوف وعلى تقدير دخول الجمعة
في الصلوات الخمس ظاهرة في الجواز كما لا يخفى
نقل الاجماع على اشتراط اذن الامام الشيخ ^{جعفر} ابو
الطوسي في الخلاف فانه قال من شرط انعقاد
الجمعة الامام او من يامر الامام بذلك من نائب
او امير ونحو ذلك ومتى اقيمت بغير اذنه لم تصح
نقل دليلنا انه لا خلاف انهما يتعقد بالامام

او من يأمروا وليس على انعقادها اذ الذي يمكن امام
ولا امير دليل نقل قال ايضا وعليه اجماع الفرقة
فانهم لا يختلفون في ان من شرط الجمعة الامام
او امير نقل قال وايضا فانه اجماع فان من عهد
النبي صلى الله عليه وآله الى وقتنا هذا انما
الجمعة الا خلفاء و الامراء ومن والى الصلوة
تحتكم ان ذلك اجماع اصل الاعصار ولو انعقد
بالرعية لصلوه كذلك نقل قال اليس قد رويتم
فيما مضى من كتبكم انه يجوز لاهل القرى في
السواد والمؤمنين اذا اجتمعوا العدد الذي
يهم ان يصلوا الجمعة قلنا ذلك ما دون فيه
مرغب فيه فخرى ذلك مجرى ان ينصب الامام
يصلي بهم ولا يخفى انه نقل دليل شرعي وهو الاجماع
وقاويله لهذا الدليل لا يوجب ضعف الدليل
فتأمل محمد بن ادريس فانه قال لا خلاف
بين اصحابنا ان من شرط انعقاد الجمعة الامام
او من نصبه الامام للصلوة وقد بالغ فيه غاية
المبالغة ونقل عن الشيخ القولي التحيين في نهايته
واعتمد عنه فقال وقد اعتد رفا في عدة مواضع

للشيخ ابو جعفر الطوسي في ما اورد في كتاب النهاية
 وقلنا اورد اياد الا اعتقاد لان هذا الكتاب
 اعني كتاب النهاية كتاب خبر لا كتاب بحث و
 نظر العلامة في المنتهى ظاهر التذكرة
 والتحريم في كتاب الامام المعروف والمنع من المنكر
 نقل ايضاً هذا القول عن الشهيد في بعض كتبه
 وايضاً نقل عنه انه في البيان نسب الى الصادق
 ولا دلالة لكلامه في كتابه المسمى بالكلية عليه
 فكان اطلع عليه من موضع آخر
 بالمواد المعبر عنه بالوجوب التخييري فتم الشيخ
 ابو جعفر الطوسي في نهايته وتبعه جميع من جاء
 عنه من الفقهاء غير المذكورين سابقاً وثق
 العلامة متبني التحريم والوجوب التخييري في بعض
 كتبه كالتحريم في بحث صلوة الجمعة والارشاد
 مقبول نقل الاجماع صريحاً على عدم وجوب العيني
 في زمان الغيبة غير المذكورين سابقاً المحقق
 في المعبر والعلامة في التذكرة والمنتهى والشهيد
 الاول في الذكرى على ما يخفى والمحقق الشيخ في
 الشهيد الثاني في بعض شروحه والقول المخاد

ما لا يظهر له قابلية من يعتد به وقد نقل رسالته
 في الوجوب العيني ونسبت الى الشهيد الثاني
 الملة والدين والظاهر مختار في اوائل سنده
 ثم جمع عنه في كتبه الاخرى ان كانت النسبة
 صحيحة واختاره الشيخ حسين بن عبد الصمد
 السيد محمد في المدارك وجماعة من اهل عصرنا
 وهو لا اسند وهذا القول الى بعض القضاة
 كابي جعفر الكليني وابن بابويه والمفيد وفي
 الصالح والشيخ في القاضى في الفتح الكثر
 وساور ذلك مذهبهم حتى يظهر لك حقيقة الحال
 في استدلال هؤلاء على الوجوب
 العيني وجوابهم ولا اورد الادلة المعتبرة
 بنوعهم فاستدلوا بوجوه قوله تعالى ايها
 الذين آمنوا اذنوا الى الصلوة من يوم
 فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير
 لكم ان كنتم تعلمون فانه يفهم منها وجوب
 السعي الى ذكر الله وهو الغلبة او الصلوة وهو
 عام فرادى التخصيص بوجود الامام وانما
 فعليه البيان والجواب عنه لوجوه ان

قد استدل الموقوف على كون المراد بالصلوة
 هذا الركعتين اللتين صليت عند ظهر يوم الجمعة
 الموقوفة بالخطبتين مطلقا أي سواء وقعتا
 الإمام أو نائبيه أو لا وسواء كان هناك عدد
 خامس أو لا وسواء كانت صحيحة أو لا الموقوف ذلك
 وهو متم بل هو ظاهر المصلحة إذا طاهر الله
 في الصلوة للمعصية فتمثل أن يكون المراد بها ما عليها
 الإمام أو نائبيه لخامس في الوقت لخامس مع
 خامس خمسة أو سبعة الموقوف ذلك والحاصل أن
 قدس الله أن يكون أن يكون الموقوف من الإمام أو
 في الحقيقة النوعية لصلوة الجمعة أو من شرطيها
 الخارجة منه التي لا يصدق هذا العنوان على
 الأفعال المخصوصة بعد وبنائها كالمعصية والمعصية
 فيجوز الأمر بمحصول يسمى هذا العنوان كغيره
 الحكم بالوجوب العيني ما لم يثبت صدق فدية
 هذا الشرط خصوصا أن هذا خطاب متأنية
 والأمر لهم أنما هو محصور بصلوة النبي صلى الله عليه
 وآله ولا جماع على أكثر اللازم مع الخطبتين مع
 أنما هو على نحو ما كلف به الخارجون ولو كان
 صلواتهم

صلواتهم شريطة ما لم ينص على الله عليه وآله وأنا
 فكيف يمكن بقاء الآية إثبات وجوبها على نحو آخر
 فيما بعد ما لم يكن هناك دليل آخر وهذا ظاهرا
 ولعمدته أنه موقوف على إفادة إذا العو
 وهو ممنوع سيما في العرف السابق وقد صرح
 النطقيون بأن إذا واذ لا هلال والمهلة في
 قوة الجزئية فيصير لها صل وجوب المحصور في بعض
 أوقات الشد لا فيحصل اختصاصه سدا وكما
 أو نائبيه أنه موقوف على صحة قول الموقوف
 ولا يجوز العقل أن يكون المراد بإيجاب ذكر الله
 في هذا الوقت لشرفه واستجابته الدعاء فيه أو يكون
 المراد بحكاية الأذان ويكون الأمر بالوجوب أو
 أن موقوف على حمل الفعل المفضل على
 معناه الحقيقية فلا فيكون مفاد الآية على ما هو
 فعل المفضل أن في السعي إلى صلوة الجمعة خير
 ولكونه للأول زيادة في الجزئية على الثاني فيكون
 دالة على الوجوب التخييري واستجاب احتيا
 لجمعة على الظاهر
 لما رواه الشيخان عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسن

سعيد بن النضر بن سويد عن عامر بن حميد عن
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله عز وجل
 في كل سبعة ايام خصالا وتلك هي صلواته منها صلوة
 واجبة على كل مسلم ان يشهد بها الاخوة المسلمين
 والملوك والمساقر والمرأة والصبي ومنها ما
 الشيخ بن سعيد عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن
 منصور عن الصادق عليه السلام قال يجمع القوم يوم
 اذا كانوا اخوة فاذ كان اقل من خمسة فلا
 حجة لهم والموتى واجبة على كل واحد لا بعد المني
 فيها الاخوة المرأة والملوك والمساقر والموتى
 ومنها ما رواه ابي عبد الله عن الحسين بن سعيد عن النضر
 عن عامر بن حميد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 عليه السلام قال من ترك الجمعة فليجمع متواليات
 طبع الله عليه قلبه ومنها ما رواه ابي عبد الله عن الحسين بن
 سعيد عن فضالة عن ابيان بن عثمان عن ابي عبد الله
 بن عبد الملك قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اذا كان قوم في قرية صلوات الجمعة اربع ركعات
 كان لهم من يجلب جمعوا اذا كانوا اخوة ففرقوا
 جعلت ركعتين لكانوا اخوة ففرقوا ومنها ما رواه

الشيخ

ابي عبد الله الحسين بن سعيد عن صفوان بن محمد عن
 مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الناس
 في قرية على صلوات الجمعة جماعة قال نعم يصلون
 اربع ركعات اذا لم يكن لهم من يجلب ومنها ما رواه
 عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله
 عن زرارة قال قال ابو جعفر ابو جعفر عليه السلام الجمعة
 واجبة على من ان صلى الغداة في اهله ادر الجمعة
 وكان رسول الله صلى الله عليه وآله انما صلى العصر
 وقت الظهر في سائر الايام كي اذا اقتضوا الصلوات
 رسول الله صلى الله عليه وآله جمعوا الى الصلوات قبل
 الليل ذلك سنة الى يوم القيمة ومنها ما رواه
 عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن هشام
 بن سالم عن زرارة قال حدثنا ابو عبد الله عليه السلام
 على صلوات الجمعة حتى ظننت انه يريد ان ياتي به
 لغدا عليك فقال لا انما عييت عندكم ومنها ما
 رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل
 بن شاذان عن ابي عبد الله عن ابيه جبريل عن حماد
 بن عيسى عن حمير بن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 قال فرض الله على الناس من الجمعة الى الجمعة خصالا

وثلاثين صلوة منها صلوة واحد فريضة الله في جماعة
 هي الجمعة وواحدة من الصلوة من الصغير والكبير
 للجنون والمجانن والبله والمرتدين والاعتق
 من كان على رأس فرسخين منها ما رواه الشيخ
 عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن حماد بن عيسى
 عن ربيع بن عزم بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال إذا كانت الجمعة فليصلوا في جماعة
 ولو لم يمسوا الياء والعمامة وليتوكأ على قوس أو عصى
 أو بعد قدع من الخشب ويحرم بالعمامة ويقت
 في الركعة الأولى من تأجيل الركوع ومنها ما رواه ابن
 مسعود عن أبيه قال قلت لأبي جعفر عليه السلام على أي
 نجيب الجمعة قال على سبعة نفر من المسلمين ولا
 جماعة لأقل خمسة من المسلمين أحدهم الإمام
 فإذا اجتمع سبعة ولو عاقر المهرم بعضهم خطيب
 وقال السيد محمد في المذهب أن بعد إيراد هذا
 الروايات وحكم بانها مستقيمة جداً بل تتبادر
 أن تكون متواترة فهذه الأخبار الصحيحة الطرق
 الواضحة الدالة على وجوب صلوة الجمعة على كل
 مسلم عندما استثنى بعض الوجوب الميتة لا

استعار

استعار فيها بالخير بينا وبين فرد آخر خصوصاً
 قوله عليكم من ترك الجمعة تلك جمع متواليات
 الله عليه فانه لو كان تركها إلى بدل لم يحسن
 الإطلاق وليس فيها دلالة على اعتبار حضور الإمام
 أو تأجيله بوجه بل الظاهر من قوله عليكم فان كان
 من يخطب جمعوا وقوله إمامهم بعضهم وخطبهم خلا
 واستدل بعض آخر بأخبار ضعيفة السند قال
 الدلالة جلياً تركها الظهور لجواب عنها سيما
 الإطلاق على جواب عام ولذا كونهما ما رواه
 الشيخ وغيره في الوقتين يكون من بعد الملكين
 إلى جعفر عليه السلام قال قال مثلك يملك ولو يعزل
 فريضة فريضة الله قال قلت كيف اصنع قال صلوا
 جماعة يعني صلوة الجمعة ونحن نكلمه على هذه
 الروايات واحدة واحدة منفصلة ثم تكلم عليها
 على الجملة عن الرواية الأولى أو الثانية لغيرها
 أن يد من وجوب حضور صلوة الجمعة على كل
 مسلم ونحن لا نشك فيه ولكن يجب عليكم بيان
 حقيقة صلوة الجمعة أي شيء هي فانا نقول لا
 أن يكون صلوة الجمعة الواجب حضورها عبارة

من الركعتين الذين يصليهما الإمام عليه السلام أو ثلثاً
لما مضى من ذلك اليوم من يوم الجمعة بعد دخوله
حجرة أو مبيعة فصلى بمسبوقه غلبت به وقفتين
على شاطئ مخصوص ولا شك ولا خلاف في
وجوب الجهر لكل من صلى هذه الصلوة لا بد لغيره
ذلك من دليل على أن صلوة الجمعة عبادة
من تلك الصلوات المستقلة لا ينفك الرواية على
كيفية صلوة الجمعة مثل شرطية وجود الإمام
أو عدمها أو شرطية الخطبتين أو عدمها أو نحو ذلك
مما لا وجه له وليس الاستقلال بهذه الرواية على
عدم شرطية الإمام أو نفيه الأمثل إن استدل
أحد بهذه الرواية على نفي كيفية بقية الصلوة
المذكورة فقد عرفت الرواية معنى بقية الصلوة وتلك
صلوة مثل أن يستدل بها على عدم وجوب الجهر
صلوة الظهر والمغرب والعشاءين وعدم وجوب
السجدة في الصلوة الواجبة ونحو ذلك بالبرهان
أصله اذ ليس في هذه الرواية كلام المسألة بوجه
صلوة الجمعة وإنما أنها كغيرها كيف هي ليس فيها
ذكر ولا أثر ولا دلالة بوجه من الوجه وهذا هو

منه

شرك الورد على الخرافة وقد مرت الأثر
إليه في الجواب من الآية الشريفة وثانياً بأنها مشتملة
على ما لا يقولون به لأن استثناء الجمعة يستلزم
وجوب الجهر على الظهر والمغرب والعشاءين
كان على رأس فرسخين وهو بطلان ودخالهم في
الجمعة يحتاج إلى التكلفات الباردة وبالمجمل هذا
مما يجب قصور الرواية ومنعفت القسك بها
لا يخفى عن الرواية الثانية أما أولاً فبمثل
ما مر فإن ليس فيها أن يد من الأمر باجتماع الصلوة
يوم الجمعة ومعلوم أن هذا الاجتماع إنما هو للصلوة
الجمعة وإما أن من صلوا بهم من هو والصلوة كذا
حتى كذا من غير هذا كذا ولا أثر بل يجوز أن يكون
اللام في القوم للعبادة ويكون إشارة إلى عموم
عليه السلام فيهم من صلوا بهم فإن اختلج في ذلك
أن يد على هذا الجواب أن الأصل عدم شرطية
ما لم يثبت شرطية فرد على شرطية شيء فعليها
البيان قلت ظاهراً حقيقة العبادات ليست
أصلية نحو ما تلت من الشارع ولا يمكن أن
يقول أن الأصل أن يكون هذه العبادة على هذا

او على ذلك التعليل على هذا السدل اثبات ان هذا
 الصانع ليس شئ في ذاته بوجود الام او نايه
 حقيقة بالذات الا هذا الاتصال وان كيفية البت
 هذه الكيفية فقط مثله لو ظهر متبدع ولا على مثل
 ما ذهب اليه الفلاس المسمى من استحيار الخطيبين
 لصانع الجمرة وتلك تفتت الروايات الصحيحة
 المذكورة التي ليس بها ذكر لخطيبين ولا امر بها او
 ادعى استحيار الجملة فانصف هل يكون تسكك
 هذه الروايات على مدعى الصانع اولئك ان يقول
 فيهم ان صانع الجمرة عبارة عن الوكيل في التو
 حيد خطيبين بعدد خاص في امر وجوابك من
 متسكة فهو جوابنا ليس متسكك ولا حاصل لنا
 قد علم ان يكون ان يكون الصدور من الامام
 او نايه داخل في حقيقة هذا العمل الوسيطة
 اعني صانع الجمرة او من سفارنا الثانية التي
 لا تتفق هذه الحقيقة بحدوثها او من شراطينها
 لخارج عنها التي لا يصدق على صورته ذلك العمل
 بدونه هذا العنوان اعني صانع الجمرة فالتفتت
 من دليل فان وجد هناك ما يدل على ذلك فهو

الذي

الذي يجب ان يتسكك به الخصم والا فلا فائدة مما
 في ايراد هذه الروايات في هذا المقام والعسك
 بها على هذا الذي اما ثانيا فبان يجب حمل الروايات
 في هذه الرواية على التخييل ولا لزوم اطراح الروايات
 الكثيرة الدالة على اعتبار السبعة مع نفي الجواب
 واما ان الشافعية اتهموا على ما لا يقولون به من
 لغنة فقلدون الشعة فانه ما يوجب ضعف
 العسك بظاهره فبحسب عن الرواية الثالثة
 لما افلا في مثل امام مرار بعينه واما ثانيا فبان لا
 دلالة لها على الجواب العملي اذ هذا الذم يحتمل
 ان يكون باعتبار الاستمرار على الترك فان المدعى
 على ترك العبادات التي لم يجرسوا كانت مندوبة
 الاصل او مندوبة الاختيار مما ينبغي عن التهاون
 والاستخفاف بالشرع وهو محرم ولهذا وقع الذم
 في ذلك الامر المندوب وبالاجماع في مواضع لا
 بل كغيره يقع الذم على ترك التحجب من غير تعييل
 بالتكليف كما في قوله عليه السلام من تعف شعرا ولم يفرقه
 فرقه الله بينا ومن نادر ومن تتبع كتب الاخبار
 عليه السلام اكثر من ان يعد ويحصى وينبغي الحمل على

ترك التدوين بغيره عنه فانه محرم وبعد تسليم
 الدلالة على الوجوب غايته وجوب الجمعة الثالثة
 ان ترك جميعين متواليين والمدة على ان يكون ذلك
 فتأمل من الرواية الرابعة اما اولها وانما
 فيقول ما فيه من ان من يخطب من يجوز
 له خطبة الجمعة وسدقة على غيره الامام وناييه ثم
 انظر ان ليس المراد من يخطب من يكون مستغلا
 بالخطبة بالفعل بل المراد اما من يجوز له الخطبة
 او يعينه او من يتكلم من ايراد الخطبة على
 وجهها والمراد يجوز للخطبة وصحتها جواز الاكفاء
 بها في صلوة الجمعة واذا احتلها ما قلنا فذلك يكون
 الاستدلال بها على الدعوى واما الثانية فيجب
 ما يدل على الوجوب والجمعة خبرية انما يدل على
 الطلب وقد مر في سيد القواعد ان كتابه
 الدار في موضع من كتابه بعد صراحة الجملة
 في الوجوب منها عند قول التمس في شرح الفصل
 البول امام الفصل ومنها عند قوله الخطبان في
 العيد بن بعد الصلوة وغير ذلك مما كانت
 آيات من الرواية الخامسة بمثل ما مر من الاجابة
 من

من الرواية الرابعة بل تفاوتت ويزيد ههنا
 دلالتها على حكم صلوة الجمعة انما هي من جهة عموم
 الشك وهو ضعيف وان كان الحق ان الجمعة واجب
 فانما يدل على وقوعها على حقيقة الظاهر مع عدم
 يخطب فهو مما يجب الشك عدم حقيقة الظاهر
 مع وجود من يخطب على ما هو مقتضى المنطوق
 والمفهوم وهذا المم من حقيقة الجمعة وتخييرها
 وهو في العجب كل العجب من له ادق تفكير من
 الاستدلال بل قد بين في خبرين على العينية
 من السادسة بمثل ما مر مرارا فانما حجة
 في الايات التي صلوة الجمعة للعيد بعد الثانية
 ولا دلالة لها على كيفية صلوة الجمعة بوجوبها
 فان ظاهرها انما يجعل به احد من الاصحاب
 ابن القيم في الفتاوى الاخبار المشتملة على تعدد
 العيد في تخمين وحملها الشيخ في كتابي الاخبار على
 الاستصحاب واستحسنه صاحب الدارك في وجوب
 حل قوله في الجمعة واجبة على غير الوجوب الحقيقي
 فلا يعقل الاستدلال بها بوجه وليس في قوله على
 وذلك سنة الى يوم القيمة ما يحتمل المستب

الشك

كما هو ظاهر من الرواية الخاصة بمثل ما مر من
 الاوجه من الرواية الرابعة بل في تفاوت وتعدد
 حيث ان دلالة الحكم صلتها بالجمعة انما هي من
 جهة مفهوم الشرع وهو ضعيف وان كان الحق
 استحجية وايضا فانما تدل بطلانها على حتمية الظاهر
 مع عدمه ويخطب فيهم ويراجع عدم حتمية
 الظاهر مع وجوده من حيث يجب على ما هو مقتضى
 المنطق والفهوم وهذا هو من حتمية الجمعة و
 تحريماتها وهو ظاهر من الشريعة انما اولها قبل
 ما مر مرادنا ان يمكن ان يكون الامام عليه السلام قد لا
 لواحد من اصحابه مخصوصه ثم ختمهم في صلوات
 بالجمعة واما ثانيا فبان اننا لا نسلم دلالة لفظ الحش
 على الوجوب بل الملازمة الاستحباب وهذا ما
 اكثر من قال بالتفسير بهذا الرواية سلمنا ولكن
 يحتمل ان يكون مراده عليه السلام بقوله انما عينت
 عندكم امرهم بحضور جماعة الخالفين في بلادهم
 للثقة وهذا هو الذي يظهر من كلام الفقهاء
 في المسئلة حيث قال يجب حضور الجمعة مع من
 وصفناه من الامنة فرضا ويستحب مع من خالفهم

فيمر

ثقة ونسب باروى هشام بن سالم عن زرارة
 اعين قال اخنا ابو عبد الله عليه السلام على صلوات
 الجمعة الى اخر الرواية فانه فهم من الحش الاستحباب
 ومن قوله عندكم حضور جماعة الخالفين ثقة
 كما لا يخفى واما ثانيا فبان ترك صلوات الجمعة
 مع وجوبها العيني عن مثل زرارة وغيره من
 الاجلاء العلماء القابضين في السائل فما لا
 يجوز عقل سليم وهل هذه الاسماء الظن
 الا بمثل هؤلاء الكتاب فان قلت قد لا نعلم
 اى تقدير اذ لا نعلم في وجوب العيني في ذلك
 حضور الامام وانما الخلاف في غيبته قلت
 لا ثم ذلك بل لا كثر قيد و بسلطان الغايل
 ومن ترك هذا القيد وعبر بحضور الامام
 وغيبته فراه ذلك تعويلا على ظهور المراد
 اذ لا عدم الفرق بين غيبته الامام وبين حضوره
 اذ لا يمكن من اقامة الجمعة ولا من الاذن
 على منتهى وقد شبه عليه الحق الشيخ على وغيره
 فان قلت يمكن ان يكون ترك زرارة واحدا
 لصلوات الجمعة انما هو لاجل كونهم في بلاد الخالفين

كاللغو وغيرهما ولا يعتدون بالخالف ^{لغا}
 ولا يتكلمونهم من اقلها فيما بينهم قلت لا يخ
 اما ان يكون متكلمين من مسلمة لبيعة فيما بينهم
 او لا وعلى الثاني لا يجوز امرهم بها وعلى الاول لا
 يجوز تركهم لها فان تارك الصلوة اليومية
 من اعظم الفساق وان جعل وجوبها وكيفية
 العقل جعل مثل ذراره بوجوب صلوة واجبة
 عليه يرى اقامتها كل جمعة مع كثرة خلقة
 بروايت الحديث من اصحابنا وطول صحبت
 لا في جمعة الباقى ولا في عيد للمسلمات ^{عليها}
 الموحدين فقل هذه الرواية مع انه الرواية
 التي تقدمت مثل هذه الرواية وروايتين بعد
 هذه الرواية الدالة على الوجوب العيني برغم
 لضعف روايات الزرارى عن الجعفر الباقر
 عليه السلام فكيف تنضمون الروايات التي رواها
 هو قبل ذلك بالكلية صل للفقهاء بذلك الا
 جعل او تجاهل فتوذ بالله منه وسند كرمه
 هذه الروايات بشيخ العلي الشاذلي الله تعالى
 عن الرواية الثالثة هو ما مر من الجواب
 من

عن الرواية الاولى لا يفرق فلا يفيد مع انها مشتقة ^{على}
 ما لم يعمل به الاكثر وهو سقوطها عن كان على رتب
 فرحين فان المشهور وجوبها عليه وسقوطها عن
 كان على راسه يد من فرحين ولا يتم قدح فيها من
 بابو يربيب اشتغالها على قنوتين وقال انه قد روي
 حريز عن زرارة وحاصل كلامه اني لا استعمله ولا
 اتي به وشك مثل ابن بابويه في صحته قدح عظيم
 فيها لا يخفى من التاسعة اما اولها قوله
 عليه السلام اذا كانا سبعة في موضع جمع فمعه كان في
 فيه فلو كان قد جرى في مجلس ابن عبد الله عليه
 ذكر جماعة منهم الامام او نائبه فقال عليه السلام اذا
 كانا سبعة يعني هؤلاء الذين جرى ذكرهم و
 يؤيد قوله عليه السلام وليعلموا العبد والعمامة الى مع
 ليس فاعلم ليس من كونه هذه الرواية اصله فلو
 لم يكن جرى ذكر الامام لم يحس هذا او يكون ملحق
 ذكر الامام لتقية او لظهوره ومعلومية عند الفقهاء
 ولما اصل انه لا يمكن الاستدلال بهذه الرواية على
 اشتراط الامام بوجه الاجمال او امانيا فانه قد
 اقتصر بما مر فليصلوا او امر آخر مثل وليليس لئلا

ويعلم انما الاستحباب وهذا مما يوجب ضعفه
صلوات الله عليهم بل يوجب ظهوره في الاستحباب
اعني الوجوب التخييري واما انما قيل في مثل ما مر انما
فان قوله عليه السلام فليصلوا يعني صلوا للجمعة ونحن
منع امكان امتثال هذا الامر بدون الاقتداء
بالامام او نائبه عن الرواية العاشرة
قوله عليه السلام احدهم الامام صريح في اشتراطه اما
لان اللام فيه العهد او لان اطلاق الامامة يخرج
الى امام الاصل وان وقع لك شك في هذا فارجع
ما قلنا من عبارات العقلاء كابن القيم في
الزيتوني والشيخ وابن ادريس وغيرهم فانهم اطلقوا
الامام والرواية امام الاصل واصل عدم حدة
هذا الاصل في زمانهم بل الفاعل كان غير
شائعا في زمان الائمة عليهم السلام ولما سئل
عن عدم لفظ الامام في هذا الموضع حيث قيل قد
صلوات الجماعة لم يثبت ان معناه للتصوير بل من
اثبات ان معناه العموم للتباعد فتأمل على هذا
فصححة تنجس ثياب الامام انما ثبت بدليل آخر
قلت نحن نستدل على عدم اشتراط الامام بقوله

فانما

فانما اجتمع سبعة ولم يخافوا منهم بغيرهم وخطبتهم فان
مطلق نصية الامام وغيره قلت لان احتمال غير الامام
عليهنا اذ قوله عليه السلام احدهم الامام يوجب حرف لفظ
الجمعة اليه وتبادر منه فان الفاء في قوله عليه السلام
اجتمع سبعة او ما ياتي ان يكون قد كاد ما
غيره يثبت بان قد قاسل وايضا فان قوله عليه السلام
امهم بعضهم جملة فعلية لا دلالة لها على الوجوب
على ما مر ايضا وادى هذا الخبر وهو رواية غير
بكمال بل في قوله حشا البوعبد الله عليه السلام ومثا
يفر الجواب من موثقة عبد الملك بن اعين بل هي لنا
لاعتنا وقال الشيخ في التهذيب باسطر قبل بان
الجماعة واعلم ان الجماعة حقا قد ذكر عن ابن جعفر
اشغال عبد الملك بن مالك ولم يسل في جملة
الله قال قلت كيف اصنع قال صلها جماعة يعني الجماعة
والنظم منهم من هذه الرواية انه ينبغي للناس ان
لا يتكلم الجماعة في حرم الكلية بل يخرجوا الى بيوتهم
ولو لم يمتثلوا واما الكلام عليها على الجملة فاد
بانها اخبار آحاد لا يجب العمل بها كاسنن بن سعيد
ذلك وهذا الجواب انما هو بعد تسليم دلالة هذا

الضعف

انما اشار على الوجوب الصيغى مطلقا وعلى كيفية صلات
 للجمعة وان حضور الامام ليس من كيفية تها ونزولها
 وثانيا ما يفسد به عن الامة عليهم السلام فقيته
 على شيعتهم لانهم كانوا لا يحضرون الجمعة الطاهرة
 لما علموا من انها مشروطة بحضور السلطان لها
 ويؤتى ما نقل عن حماد الدين الطبرسى في كتاب
 نوع المرقاة الى مدينة الامان بعد نقل الخلاف
 بين المسلمين وجوب الجمعة ان الامامية اكثر
 ايجابا من جمهورهم ومع ذلك يشتركون عليهم في
 حيث انهم لا يجوزون الاجتماع بالفاسق ومركب
 الكبار والمخالفة في العقيدة الصحيحة انتهى
 فيهم من كل ذلك لمجهود كانوا بعد ذلك تولى
 من مذبح الامامية ومن شئت منهم وبالله
 الا لعدم حضورهم مجازاتهم وعدم فعلها انما
 فيهم وظاهرا ذلك مما يؤدى الى ضررهم بل
 الى قتلهم فلهذا وقع الاوامر من انهم عليهم السلام
 بحضور الجمعة وحتم عليها وتوابعها ما هو
 من الرواية السابعة من استدلال السيد
 القنعة على استحباب حضور جماعة العامة فقيحة

الجمعة

وتدبا

مرواية زياره عن ابو عبد الله عليه السلام حقا ابو عبد
 الله عليه السلام للجمعة الى اخر الحديث وايضا يؤيد ما رواه
 الشيخ في التهذيب في باب الجماعة بسند عن الحسين
 بن سعيد عن مسعود عن ابن بكير عن زياره
 عن حمران قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان في كتاب
 علي عليه السلام اذا صلوا للجمعة في وقت فصلوا معهم
 قال زياره قلت له هذا ما لا يكون اتفاقا عند
 الله اقتدى به قال حمران اتفاقا وانما اسأله
 هو الذي ابتدأ في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا
 للجمعة في وقت فصلوا معهم كيف يكون هذا منه
 فقيته قال قلت قد اتفاق هذا ما لا يجوز حتى
 انما اجتمعنا عند ابو عبد الله عليه السلام فقال حمران
 اسألك الله حدثت هذا الحديث الذي حدثت
 به ان في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا للجمعة في وقت
 فصلوا معهم فقال هذا ما لا يكون عند الله
 فاسق لا ينبغي لنا ان نفتدى به ولا نصلي
 فقال في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا للجمعة في وقت
 فصلوا معهم ولا تقرب من من معتدل حتى تقبل
 وكنتى اخبرني قلت فاكرون قد صليت الربا

لنفسه لم يقدّر فقال نعم قال فسكت وسكت
 ورجعنا فصاروا على علم أو لا امر الشيعة بالصلوة
 مع الفاطميين وروى عن الإمام ما يركبني من خبر
 حذرنا عليهم وظن أن موصلهم يوم الجمعة وقد
 بهم اتباعا لهذا الأمر كل ما وروى للشيعة و
 أصحابنا أن الله تعالى عليهم ذلك فلم يفتوا
 بها وتركوا الصلاة الظاهري وكان هذا
 لعدم فتوى أصحابنا بالوجوب العيني المطلق
 مع وجود هذه الأخبار على تقدير تسليمها
 فيه وفيه قد انبأنا الإمام عليه السلام في الشيعة
 بالاجتماع وصلاح الجمعة في دوله بنى أمية مع أن
 صلاح الجمعة بمقتضى هذه الأماره وطلدوا خطا
 بنى أمية وهذا غاية الاستبعاد لمن له ادعاء
 في كونه شفقة الأئمة عليهم السلام في شيعةهم ولما
 وأمرهم بالبيعة في الأسماء الحزبية السهلة فصاروا
 أمهدين في الدماء وهم به البلوى وهذا هو
 الشافي الموعود فان قلت لم يزل على الشيعة خلاف
 الظاهر فلا يجوز لأبدليل معجب له وهذا هو
 لا يوجب قلت العمد في هذا القول أدلتنا الآتية

على نفع الشيعة فان قلت بعد العمل على الشيعة في
 قولهم لا يجمعون فاذا اجتمع سبعة وروى في الأمر بعينهم
 وخطبهم قلت ليس فيه بعد اذ قد مر في كلامهم في
 الظاهر من أن الفاطميين كانوا بعد وروى في الجمعة
 من شتموا الشيعة فاذا تركوا الجمعة عرفواهم و
 اعتدوا وارجعناهم فلهذا الأمر عليهم السلام به اذ اجتمع
 سبعة أمرهم بغيرهم وقد لا ينافي ما هو المشهور
 عندهم من وجوب الجمعة بأربعة قتال وناقلا
 بأننا أفاضت بين فرض الجمعة مطلقا إلى حد
 سلطنة الإمام وعدمها وبين اشتراطها سلطنة
 الإمام اذ يجب على الناس تمكين الإمام على
 السلطنة وصلاح الجمعة معه أو مع نوابه فاذا الع
 يكون له سقط عنهم هذا العرض وإن لم يجمعهم
 وكان ثم هذا انما يتعلق من له مدخلية في
 تمكينه على الحكم واتباعهم ونظير هذا في
 الشرع كثير ولكن هذا الجواب لا يجري في جميع
 قتال والله اعلم لهم الاستصحاب
 الجمعة كانت ثابتة في زمن النبي صلى الله عليه وآله
 والأصل بقاءه بين الرفع والجواب بعلة جيدة لا

ان الاستصحاب يقتضي بقاء الحكم الثابت في الزمان
 الاول الى ما بعد من الزمان ولكن على نحو ما كان
 ثابتا في الزمان الاول ونحن نفكر في انهم انهم
 مشروط في مبدأ الشيء على الله عليه وآله محضون
 بل الاستصحاب يقتضي نفو وجوب ما بعد الشيء على
 الله عليه وآله وعلته فانه معلوم لهم واستدل ايضاً
 والتمسالة النسوية الى الشهد الثاني بان كل
 لغيره القابل للتحريم يولد حكمة استغناء الزمالة
 والكراهة عن العبادات وكذا الاستصحاب في
 المتعارف حينها يلزم الوجوب العيني للقرآن
 لجواب هذا ليس لا يقتضيها العلم واستدل ايضاً
 بعض المعاصرين بالناسي بالذي هو على الله في الدنيا
 واجب فها هم جهة الوجوب ومجرد احتمال ان يكون
 الوجوب عقيداً والشرط حاصل بالنسبة الى الناس
 قارح الا ان ثبت وجود شرط القناد وجوابه
 ظاهر فان الناسي ما هو فها هم مقدم على حلية
 الديانة العامة فيه وجوب الناسي فها هم
 فيه هذه المدخلية ثم كالمجداد المودة والقامة في
 وانفذ القطايع والصفايا من المنعم وغير ذلك

نعم

في الدليل على نفو العينية في زمن العينية
 وملة حكمه ولنقدم قبل الشروع في ذكر الأدلة
 مقدمتين في حجة خبر الواحد اعلم ان الخبر
 اما ان يفيد العلم بنفسه او لا يفيد والا
 بالمقالات وله شرطان فذكر في كتاب اصول الفقه
 يسمى الخبر الواحد والظاهر ان لا يترفع في مدح حجة
 ما لا يفيد العلم بنفسه وما يفيد وله بين محض
 عدم لعدم الدليل عليه مع النصوص الناهية عن
 اتباع الظن كما ان لا يترفع في حجة ما اترك منه
 بقرينة تفيد القطع وان نوزع في امكانه ولحق
 امكانه واختلافنا في وجوب العمل بما عدل ذلك
 من اخبار الاحاد والظن من القدماء النفع منه
 واختاره ابن البراج وابن زهر وابن ادريس
 صار الشيخ وبعض المتأخرين الى الوجوب وقال
 السيد المرتضى في جواب المسائل الثمانية ان
 اصحاب الايمان بخبر الواحد وان ادعاه حجة
 ذلك عليهم دفع الضرر وقال لا ناصر لما ضررنا
 لا يندخل في مثله ريب ولا شك ان علماء الشيعة
 الامامية يذهبون الى اخبار الاحاد لا يجوز

العلمانية في الشريعة وقد ملأ والطول في سطره
في الاحتجاج على ذلك ويجري طوره في جهدهم في
اختلافها ويجري طوره في ابطال القياس في الشريعة
وحقار قال في جواب المسائل البنائية ان العلم
الشريعي حاصل في كل زمان ولا مامية وموت
بانهم لا يعلمون في الشريعة بحسب لا يوجب العلم
وان ذلك قد صار شعاعا لهم يعرفون به كما ان
فني القياس في الشريعة من شعاعهم ونحوه قال
كتاب الفرائض ويظهر من الشيخ الطوسي انه
انما يعمل بخبر الواحد اذا اقتضى بقرينة فان قال
في دياحة التهديب وذكر مسألة فاستدل
عليها امامنا من ظاهر القرآن من صريحه او نحوه او
دليله وامامنا من السنة القطوع بها من الاخبار
المتواترة او الاخبار التي تقتضي اليها القرائن التي
تدل على صحتها وامامنا من اجماع السالين ان كان
او اجماع الفرقة العترة فان الظاهر من جعل
الاخبار التي تقتضي اليها القرائن التي تدل على
صحتها من قسم السنة القطوع بها وسكونها
ذلك انما يعمل بخبر الواحد اذا اقتضى بقرينة
تقيد

تقيد العلم بالخبر كما في الاخبار في التهديب
بأنها اخبار لها ولا يوجب عندنا علم ولا عمل فان
لفظة عندنا ظاهرة في عدم حجتها عند الامامية لكن
يظهر من كلامنا في دياحة الاستصحاب ان القرائن
التي تقيد العلم بضمون خبر هي الموافقة لظاهر
او لدليل العقل او سنة القطوع بها او اجماع
الفرقة العترة وقال فيها كل خبر لا يكون متواترا
يعرف من واحد من هذه القرائن فان ذلك
وليس ويجوز العمل به على شرطه فاذا كان خبر
لا يعارض خبر آخر فان ذلك يجيب العمل به لانه
من الباب الذي عليه اجماع في النقل لان
تعرف قناوهم بخلافه فترك لاجلها العمل به
يلزم ان خبر الواحد العربي من القرائن السابقة
انما يجب العمل به اذا كان نقله مجمعا عليه ويكون
مضمونا مما افق به العلماء وقال في كتاب العترة
فاما ما اختاره من المذهب يعني العمل بخبر الواحد
صواب خبر الواحد اذا كان واردا من طريق صحيح
لقائلين بالامامية وكان ذلك مرويا عن النبي
ومن الامامة عليهم السلام وكان مما لا يقطع في روايته

ويكون سد يلقى نقله ولو كان هناك قرينة تدل
 على صحة ما نقله لم يكن لأنه إذا كانت هناك قرينة
 تدل على صحة ذلك كان ذلك باهتبار القرينة و
 كان ذلك مرجحاً للعلم ونحن نذكر فيما بعد ذلك
 يدل على ذلك إجماع الفرق الحقيقة فالف وحدها
 مجتمعة على العمل بهذه الأخبار التي رويها في
 تصانيفهم وروى هذه أصولهم لا تترك ذلك
 ولا يتقدمون ثم قال فان قيل كيف تدعون
 الفرق الحقيقة في العمل بخبر الواحد كما ان العلوم
 من حالها انما لا تترك العمل بالقياس قيل هذا
 العلوم من حالها الذي لا يمكن ولا يدع الزم
 لا يريدون العمل بخبر الواحد الذي يروي
 مخالفاً لما لا يعتد به ويختص بطريقه قال المحقق
 ذهب شيخنا ابو جعفر الى العمل بخبر الواحد
 من رواية اصحابنا لكن لفظة وان كان مطلقاً
 فعند التحقيق تبين انه لا يعمل بالخبر الواحد مطلقاً
 بل بقدر الأخبار التي رويت عن الأئمة ورواها
 اصحابنا ان كل خبر يروي به امر محجب العمل به
 وقال المحقق الشيخ حسن في العالمين ان هذا المحقق

لا يكون

من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان يعتمد على انما
 العلامة الذين انه يعمل بخبر الواحد مطلقاً
 قال ابن ادريس في السراي قال السيد الرضوي
 قيل ليس شيوخ هذه الطائفة قد عملوا في كتبهم
 في الأحكام على الأخبار التي رويها عن ثقاتهم
 وجعلوها العمدة والمجته في هذه الأحكام حتى روي
 عن ائمتهم عليهم السلام فيما يحج مختلفاً من الأخبار
 عند عدم الترجيح كله ان يؤخذ منه ما هو
 ابعد من قول العامة وهذا ينقض ما قدموه
 قلنا ليس ينبغي ان يجمع من الأمور المعلومه و
 المذهب المشهور المعلوم عليها باهتبار
 ملتبس محتمل وقد علموا في مخالفاً ان الشيعة
 الامامية يعملون بالقياس في الشريعة من حيث لا
 يؤمنون الى علم ولكن ذلك نقول في الأخبار والآثار
 قال فاما اصحاب الحديث من اصحابنا فانهم روي
 ما سمعوا او حدوا بما حدوا به ورواوا عن ائمتهم
 وليس عليهم ان يكون حجة ودليل في الأحكام الشرعية
 او لا يكون ذلك فان كان في اصحاب الحديث
 من يوجب في حكم شرعي حديث غيره قطعاً على

فقد زل وفضل بل لا يقع مثل ذلك الا من غفل
 وهرما كان غير مكلف وقال المحقق في العترة في
 بحث كفارة الجمع من كتاب الصوم في رد قضا
 عبد السلام المروي ان هذا الرواية لا يظهر العمل
 بها بين الاصحاب فلهذا يوجب العمل بها ويظهر
 منها عدم جعية خبر الواحد عند اذ الله يظهر
 الاصحاب به ويظهر من ابن بابويه ايضاً في او
 كتاب كمال الدين وتام الترتيب انكار العمل بخبر
 الواحد الا انه قال في هذا الكتاب والمتواتر
 هو الذي يروى بغير تلافة فساداً وكثير ما يروى
 الرواية في كتاب من لا يحضره الفقيه بان لا يتردد
 فلو ان بوابته وقد يكون ذلك الراوي ثقة
 اما ما ذكره في الجواب عن الرواية الثامنة اظهر
 فيها بانها ما تتردد بغير حيز عن زوار وكامد لما كان
 كتاب حيز عند متواتر اليطعن في الرواية
 بينه وبين حيز وقال ابن صاحب في مختصره
 الموصول في بحث خبر الواحد وانكره الرافضة
 لاسم ان الظاهر من مذهب الاصحاب انكار
 العمل بخبر الواحد سيما اذا لم يكن محفوظاً بالقرينة

فان قيل ليس قدر روى ثقة الاسلام محمد بن
 الكليشي روايات تدل على جواز العمل بخبر الواحد
 منها ما رواه في الميثاق عن محمد بن زرار حفظوا
 بكتبكم فانكم سيقن تحتاجون واذا جاز العمل
 بالكتاب فخير الواحد اولى ومنها ما رواه بسند
 عن الفضل بن عمر قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 اكتب وبت عليك في اخوانك فان مت فاق
 نيتك كتبك فانه ياتي على الناس وقت مرج
 لا يأسون فيه الا بكتبهم ومنها ما رواه عن محمد بن
 حسن بن ابي خازن شبله قال قلت لابي جعفر
 عليه السلام جعلت فداك ان مشايخنا روى عن ابي
 جعفر عليه السلام في كتابه وكانت الثقة شديداً
 فكيف اكثرهم فلم يرو عنهم فلو انما اوصارت الكتب
 الدنيا فقال جدنا ايها فانها حق ومنها غير ذلك
 من الروايات او ردها في باب اختلاف الحديث
 وباب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب قلت
 الجواب عن ذلك اوجه كثيرة ظاهرة ولكن الجواب
 السعيد بخبر الواحد العدل الاسمي لكن بشرط
 اقتراحه بقرينة قوية الفلن بجهته ولا يتردد

فيما ذكرت ظاهر الظاهر ان القضية في هذا الزمان
 ليس لاجتماع من الاصحاب كما نقل عن الحق وما
 في السابق فلها انما وقد كان اكثر هذه الاضافات
 التمس ولا عند السيد المرتضى ومن يحد ولحد
 مقطوعا بها قال في العالم الانصاف انه لم يتضح
 من حالهم بعين الشيعة الخالفة للسيد المرتضى
 اذ كانت الاخبار يومئذ قريبة العهد بزمان
 لقاء العصومين وكانت القرابين الغاضدة
 لها مسرعة ولم يعلم انهم اعتمدوا على غير الظاهر
 بخلافهم لولا سجدوا بعد اعلم
 الاجماع وهو عندنا في عهد من اتفاق جماعة على
 علم دخول العصوم على كسب قضاة او تقرير لهم وهو
 ضمان احد هما ان يحكم جماعة بحكم دخول العصوم
 فيهم ولكن لم يقدّر شخصه من غير ولا شك في
 حجة ولكن من الزعم والظاهر عدم وقوعه
 في احكامنا اذ العصوم كان معلوما متفقين
 من غير ان كل زمان عند الشيعة وثانيها اتفاق
 جماعة من الشيعة على امرهم بحال حتى لا يمانع
 انهم لا يتفقون على كمال ما يصدق من قد وثقوا ما هم

علم انكم لا شك في حجة ايضا فانما اذا راينا ان
 انقضى بشئ وراينا الغرض من سائر انقضى به وراينا
 محمد بن مسلم انقضى به وراينا ان يدبر معوية بن الحنف
 انقضى به فان يحصل لنا من العادة علم قطعي بان
 المفقود من حاصد عن الامام عليه السلام انقضى من حال
 هؤلاء الجماعة ان واحد منهم ليس من نفي من اريد
 وبالمسبح من امامه فكيف باقوا قومه ومن انكر
 هذا فهو امام معاند او خارج من طائفة الانساق
 ثم اعلم ان الاطلاق على هذا القسم من الاجماع
 في غاية السهولة لقضاء اصحابنا الى قريب من ان
 العلامة على حيث كان كتب هؤلاء الروايات موجودة
 موجودة متواترة وقفا وها هم عندهم معلومة فلا
 تخبر ببتكذيب من ادعى الاجماع على امر بانه
 ما يتعدى الاطلاق عليه فانه في رتبة بل مرتبة و
 لا تطلق انما اذا اذبح جماعة من علماء انا الاجماع على
 امر ان هذا الادعاء انما سبب تقليد ولهم من دول
 ان يطعن بالقول عليه بانفسهم فان ذلك من بعض
 الظن وليس لامن وسوسة الشيطان فانه من ينكر
 لنفسك ويدينك انك اشد خصامته وادفعها

منهم فلو كان ان يطالع هؤلاء على شيء وانما لا
 عليه او يراى ان قولهم انما لك ليس بحجة عليك فلا
 تلبثت الى قولهم وعليك بالروايات خالف
 فتاويهم لو وافقت فان هذا من غاية السقاهة
 والجمل فان خبر الواحد اذا لم ينظر العمل به فلا يدل
 على حجيته فكيف اذا ظهر تقدم العمل به على ما
 روي انما الله تعالى بل لا يحصل الظن بمضمون
 مثل هذا الخبر الا ان يستدل بالاجاب بالنفس
 سوء الظن بالعلما ومنعت الله منه فان قلت
 فكيف الاطاعة على الاجماع في هذا الزمان قلت
 هو العقل فان كان النافق هو من يجوز العقل
 كذبه فهو اجماع مقبول بخبر الواحد وان كان
 يتبع طوائفهم على الكذب فهو العقل بالتواتر
 ولا تنفع اليه من ذلك ويقول ان التواتر شرطي
 الاستناد الخمس والاجماع هو شرط التواتر
 فلا يسمى متواترا لان من الاجماع يحصل القطع
 هذا الجمع عليه ما صدق من المصنوع وهذا يفتينا
 للعمل ولا يغير احتمال النقية وغير ما ذكره في التواتر
 بعينه من غير فرق اصله فاسئل اذا عرفت هذا
 هذا

هذا او ان ان شرع في الاستدلال على الظن هو
 من وجوه ان صلتها للجمعة لو كانت حجة
 مبنية بمعنى انما يكون مشروط بوجود امام ولا
 نائبه لتواتر وجوبه كذلك فلم يكن هناك خبرا
 فينبط اتفاق في عدمه ولا يكفي اخبار الاحاد على
 تقدير ثبوته لانها ما تتوفر الدواعي عليه وما
 هذا سبيله لا يثبت باخبار الاحاد على تقدير
 كونها حجة ايضا لان حجيتها مشروطة بحصول
 بمضمونها ولا يحصل الظن بها فيما تتوفر الدواعي
 على نقله المدعى لحصول مكابرة ولا يمكن ادعاء
 التواتر في الاخبار التي وردت في باب صلتها
 للجمعة بل لا استفاضتها اذ ليس هناك خبرهم
 امكان الاستدلال به سوى ما اوردناه من
 الاخبار العشرة الفصيحة الطرق والجمعة الاولى
 منها مشتركة بين من معيد فهي في حكم رواية
 واحدة وزرارها ايضاً مشترك في عدة منها وفي صحة
 الرواية الخاصة نظرا بين محبوب ايضاً مشترك
 بين عد منها وايضاً كما ان بعض التواتر او السند
 ووسطه مع التواتر فكذلك اخره مع انما لا يرد

غير الشايع النسخة فان كان قولهم نفي العلم فليس
باب التواتر بل من باب الاحاد المحفوظة بالقرآن
وقد علمت قد يرسلم ولا تها على السلم والحاصل
ان الصحيح من قول الاخبار لا يبلغ از يد من اثنين
او ثلثة على نقد بر صحة الثامنة ان وجوب
عين بالمعنى المذكور مع الحكم بعدم جواز جمع من
في فرسخ واحد كما لا يخفى على الثاني ثابتا
انه اذا كان في بلد عدة من نصف مترابطا
للمجموعة والكل منهم ان يحضر الدافون عند على ما
جبل الانسان يصير هذا مشا والفتنة ومنظر الحشر
وتقرى الكايز ولا يرفع الا بوجوب الحضور عند
معين ولا يكون هذا الا امام او منصوب منه اذ
هذا وجوب الحضور عند واحد غير معين لا يرفع
هذا التزاع فلياصل الاصل عدم وجوب
العيني بالمعنى المذكور حتى ثبت ولا دليل على ان
من منع من قبل الحشم وهذا الجواب هو الثاني
لناخير هذا الفصل من الفصل السابق
ادعاء الاجماع من جماعة يحصل العلم القطعي بقولهم
على عدم الغيبة في زمان الغيبة وقد عرفت انها
وامكان

وامكان الاطوار عليه وعدم الدليل على حجية
الاحاد اذ لا يظهر العمل بها بين اصحاب فان قلت كل
واحد من هؤلاء المدعين ربما يدعى اجماعا يعلم
الفحص انه اخطأ في ادعائه فيكون الكل كذلك قلت
هذا من قبل ما اوردوه السنية على افادة التواتر
العلم بامكان الكذب في حق كل واحد منهم فالكل
كذلك وايضا لو كان ظهور خطأ مدعى دليل موجبا
لتترك العمل بكل دليل الادعاء يلزم طرح الروايات
باسمها اذ كثيرا ما يدعى ابن بابويه صحة رواية
يظهر بعد الفحص خطأ في دعواه بمعنى عدم عمل
غيره بها وظهور الخطأ في الاجماع ايضا على هذا
الصح وكذا ذلك الشيخ الطوسي وغيره من الحديثين
واى فرق بين ان يدعى احد ان هناك اجماعا
على هذا الحكم ورواية صحيحة والتمسك به حتى يكون
ظاهر الخطأ في الاول موجبا لتترك جميع ما يندى
من الاجماع وان لم يظهر خطأه ولا يكون ظهور
الخطأ في الثاني كذلك وهل ادعاء الاجماع الا
ادعاء لصراة تقرير من المعنوم مع زيادته وتوهم
الارسال في الاجماع قد دفعناه ببيان امكان الاطوار

لكل احد على ما دام كتب اصحاب الائمة باقية
 وكان توهم على الاطلاق على الاجماع انما شاع
 لخطابهم الاجماع على طريقتنا والاجماع على طريقتهم
 العامة او من الغفلة من القسم الثاني من الامة
 مع انه هو الذي يدعي فقهاءنا من انهم ان الله تعالى
 عليهم في كتبهم الفقهية ولما حصل ذلك الاجماع المنقول
 من غير الوجود فكيف اذا كان متواترا واقتوى
 بما يوجب العزم فان نقلت الاجماع وهم النسخ في
 الطوسي وابن ادريس في المحقق والعاية من النقل
 والمحقق النسخ على اقتراح نقلهم بموافقة باقي
 العلماء لهم في الفتوى وهذا ما يوجب القطع
 بصحة نقلهم وليس ادلة لخصمهم على نقلهم المتأخرين
 الا السكوت من ذكرنا رايه الامام وانما يسكنون
 بالاصل والاطلاق او العموم على نفي اختصاص الامام
 وتظاهره في مثل الاصل والاطلاق بل العموم ايقن
 مما لا يمكن ان يصير معارضه لبليل شرعي وهو جازم
 المتواتر والمخبر بالقرينة فضلا عن ان يتقدم
 عليه ولا يذهب عليه ان محل النزاع اشتراط
 هذا الصلوة بالسلطان العادل او نائبه لا الوجوه
 المعنى

ب
 الصلوة للجمعة ولهذا ترى المشتريين يقطعون الحج
 صلوة للجمعة مينا من غير نقل خلاف ثم يذكرون
 في الشرايط السلطان على ان اشتراط الامام وادله
 في عدة من الروايات مثل قول الصادق عليه السلام
 الامام ونايبيه او قول النبي صلى الله عليه وآله
 من ترك الجمعة في حيي او بعد وفاته وله امام
 عادل فلا جمع الله شمله او غير ذلك والظاهر
 الامام السلطان وهو شايع متبادر من الروايات
 كلها في غير صلوة الجماعة للقرينة يظهر ان تتبع روايات
 اصول الكافي وروايات الجماعة وروايات التفسير
 الائمة الى ائمة الجور وائمة العدل والامام الواثق
 في كلام ائمة المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة والروايات
 الواردة في القضاء والحكومة والائمة الواثقة في
 القرآن لقوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر وقوله جل
 ذكره وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا وقوله عن
 سنانة اني جاعلك للناس اماما وغير ذلك وفي
 كلام الفقهاء ائمة لا يطعن الامام الاعلى السلطان
 في غير صلوة الجماعة قال الكليني باب ان الحكومة
 انما هي للامام ونعم او رد الروايات المتقدمة او بكم

انما هي للشيء والوصي وعلى من بابعية والوصي من
 عنهما ذهبوا الى الاعتكاف لا يصح الا في المساجد
 الاربعة اختلفت مستندنا بآورد ان الاعتكاف لا يصح
 الا في مسجد على فيه اما على جماعة وقال القيد
 وقد روي ان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد على فيه
 بنو الوصي واراد بالرواية المشتملة على الامام لها
 وقد مر كلام ابن ابي عمير وسيد الرضوي والشيخ
 غيرهم حيث اطلقوا الامام وارادوا به السلطان
 العادل بل عند العامة ايضا كذلك فانهم لما اختلفوا
 على فرقته منهم ذهبوا الى عينية الجماعة وعدم اشتراطها
 بالسلطان بان الولايات بعضها مقيدة بالامام و
 قاعدية لبعض تقتضي حمل المطلق على التقديم بما لا يوافق
 ظهور الامام في السلطان بل احيانا يتحقق دليل على
 عدم الاشتراط وهو سلوة على السلام عند حصر مناه
 بل ظاهر كلام اهل اللغة ايضا ذلك اذ ذكرنا ان الامام
 هو المقدس والمقدس على الملاقاة هو الامام وانما
 الجماعة كوامم الخياطة والكفان والسياسة لا يطلق عليه
 الامام بقوله مطلق فلا تغفل في ذكر جملة
 عبارة جمع من العقلاء توهم بعضهم انهم قالوا بالرواية

العيني

العيني بالمعنى المذكور وهم ثلثة الشيخ المفيد والشيخ
 الصالح محلي والقاضي ابو الفتح الكركي وقومهم
 عبارة الشيخ الطوسي في اوسن عبارة غير بطلانية
 اظهر من ان يحتاج الى الميكان قال المفيد في كتابنا
 الاشارة على ملك المذرك باب عدم ما يجب به
 الاجتماع في سلوة الجماعة عدد ذلك ثلثي عشر
 العربية والساوية والتذكير وسلامة العقل والحيثية
 الجسم والسلامة من العيوب حصصا من المصالح والاشياء
 للبناء وتخليق السرب ووجود اربعة نفر ما تقدم
 ذكر من هذه الصفات ووجود خاص فيهم
 لصفات يختص بها على الايجاب ظاهر لا يان و
 القهار في الولد من السباح والسلامة من المشقة
 ادواء الدرس والقدام والمعرفة بالحدود والمشيئة
 لمن اقيمت عليه في الاسلام والمعرفة بعبقريه لفتا
 في افساح الخطبة والقرآن واقامة فرض الصلوة
 في وقتها من غير تقديم ولا تاخير عند حال الخطبة
 بما يصدق فيه من الكلام فاذا اجتمعت هذه
 الثمانية عشر خصلة وجب الاجتماع في الظاهر
 لجمعة على ما ذكرناه وكان فرضها على النفس من

فغير النظم للحاضر في سنين الامام انتهى قال في
 المفايرك وما هو عدم الفرق بين الامان وال
 الوجوب مع اعتقاد هذا النسخ العيني على كفاية الا
 وقريب منه عبارة في الفتحة البقرة وادقها من
 الحق باسم صادقا في خطبة استر في الامان في
 ظاهر كلامه الوجوب العيني مطلقا على ما قاله
 في المفايرك الا ان نقل الامام على عدم العينية
 في زمان الغيبة من جملة من فحول العلماء مما
 يستكر العقول اذ لا يستكر مع هذا فقد
 مثل الحيد في الظاهر انهم معول من مشاهير علماء
 من نقاشين في الامور التي اندرست في هذا الزمان
 فان اكثر نقاشينهم لم يمتد الى زمان هذا الزمان
 يكون ان يكون الواحد من الشرايط التي شرطها في
 امام الجماعة ان النائب الذي ينصبه امام الامام
 يجب ان يحقق فيه هذا الشرط فان من يتبع
 الفروع الفقهيّة يظهر عليه ان الفقهاء اكثر من
 يقولون يجب على الامام ان يفعل كذا ان
 كذا وان لا يفعل كذا ان صاحب المفايرك
 كثيرا ما يبرز من الاستدلال على مثل هذا
 ان الامام

الامام اعلم بالحجب عليه بالمتن له ولما كان اذن الامام
 امر معا وماله يلتفت الى اعتبار كماله يلتفت الى
 ذكر الامام الاصل لذلك وايضا يمكن ان يقال ان
 ذكر الامام ونائبه الدقيقة وذكر صفات الامام
 اعلم بتحقيقها في غير امام الاصل ونائبه من صدق
 فيما يقول له خطبة من المعتمد والنسخ في الدنيا
 واعتقاده الحق باسمه وغير ذلك وايضا لما احتار
 بحجة نقل الامام ان يكون مراده الوجوب التخييري
 كما هو رأي كثير من النسخ الطوسي ثم وقال ابو
 الصالح الحلبي لا يستعمل الجماعة الا امام المصلحة
 او منصوب من قبله او من يتكامل له صفة امام
 الجماعة عند نقل الامام وقال بعد ذلك ولا
 تكملت هذه الشرط والعهود وانتقل فمن
 الظاهر ان اربع ركعات الى ركعتين بعد الخطبة
 تعيين من الحضور على كل رجل بالغ حر سليم على
 السب سائر دينه وبها فرسخان فادونها و
 يسقط فرسخا من هذه فان حضرها تعين عليه
 فرض الدخول فيها جماعة وفيه امر في كل وقت
 ثم وايضا ان يكون قوله واذن تكملت هذه الشرط

اشارة الى شره و ما وجوب الجمعة لا شره و ما انعقادها
 وجواز فعلها في بعض الاوقات كالمسجد قال القائل
 ابو الفتح الكواكبي اذا حضرت العدة التي يصح ان
 تنعقد بحضورها الجماعة يوم الجمعة وكان امامهم
 مريضاً استمكن من اقامة الصلوة في وقتها او اباد
 الخطبة على وجهها وكانوا حاضرين آمنين ذكر
 بالغين كاسل العقول اصحاء وجبت عليهم في الجمعة
 والجمعة وكان على الامام ان يخطب بهم خطبتين
 يصلوا بهم بعدهما ركعتين استوى في هذا العباد
 ان يقتل سائقيها في اليوم الوجوب المسمى فيها
 والكلام فيها كالكلام في سائرها مع امكان
 ان يقال الامام الرضي لصلوة الجمعة لا يصح في
 غير الامام ونائبه وكذا امور الخطبة على
 وجهها يمكن ان يكون اشارة اليها مع ان
 الوجه ليس هو ينصرف عنها با ادعوى من الامام
 وليس بعدا دهم وقد استند بعض القول بالجمعة
 العينية الرفقة الامسكهم محمد بن يعقوب الكوفي
 والراسل الحديث محمد بن علي بن بابويه القمي
 قال الاول باب وجوب الجمعة وعمل كدحج

الجمعة

الجمعة واراد بعض ما مضى من الاخبار وكذا الثاني
 في الثاني وانه وصف في كتابه المقتنع من صاحب الامية
 وعدمه صلوة الجمعة فانظر الى هذا الاستناد و
 العسبة وعل عيانها الامارة الحديث وهل
 شك احد في وجوب الجمعة اذا كان جمعة
 فانما ذهب الامامية وايضا في هذا الاخبار قد
 اوردها الكواكبي كالمحقق والعلامة و
 غيرها واستدلوا بها على المطالب فلم يكن مجرد
 الاعتقاد صحة هذه الاخبار ويستلزم القول
 بالوجوب العينية بالعقود المذكورين يستند
 الى هؤلاء العقلاء ايضاً انه من جواهرهم
 قد ظهر مما استقاء الوجوب العينية في صلوة
 الجمعة في زمان الغيبة ونحوه ولكن هل يجوز
 ان يستقطبها صلوة الظل او لا وعلى الاول فهل
 يشترط في انعقادها وجود الفقيه الصحيح لشرائها
 الحكم والامانة او لا فيلزمها مقامان في جواز
 فعلها حال الغيبة وهو الشرط والآخر من
 اسمائها واستدلوا عليه بما مر من قول السيد
 عليه السلام لوزارها انما عنيتم عند كبر وقد منة رقا

السابقة ومن قول الباقر عليه السلام كعب الملك صلوات
 جماعة يلقى الجمعة وقدم في آخر روايات المذكور
 ومن قول الباقر عليه السلام فاذا اجتمع سبعة ولو خفا
 اجمعهم وخطبهم وبالرواية الرابعة قال النبي
 من الغنث الاستحباب وكذا من رواية محمد بن
 لا يظهرها ان الانسان لا ينبغي ان يخرج من الغنث
 ولو كان على هذه الغنثية يعني صلوات الجمعة
 التي فيها على نية صلى الله عليه وآله ومن بعد
 حدة وكذا من الرواية الاخيرة والرواية لان
 الجماعة في ظاهره في الاستحباب قال النبي صلى الله عليه وآله
 تاتي الصباح وتحتفي زمان الغنثية والحقية بحيث
 لا ضرر عليهم اذا اجتمع المؤمنون وبلغوا سبعة
 فتران يصلوا الجمعة وكثيرين بخطبة فان كان
 من يخطب صلوات الله تعالى على ابي محمد من
 هشام بن علي بن عبد الله عليه السلام قال اني لا احب
 ان لا يخرج من الدنيا حتى يفتق ولو لم يزل
 وان يصل الجمعة في جماعة والظاهر في رواية
 دلالتها على الاستحباب الذي ادعاه ظاهره
 يشكل بامر ما ورد على هذا الادلّة ومن ان الغنث

نزلت

ثبوت الاجماع على اشتراط هذه الصلوات بالامام
 ناسبه بل يمكن القطع بالاجماع عند حضور الامام
 عليه السلام ثبوت ان هذه الحقيقة ما يقع على نحو
 آخر في زمان الغنثية مما يحتاج الى الدليل وبعد
 تسليم ان هذه الروايات دلالة على اذن عام
 لمن يمكن من الغنثية لادالة لها على جواز
 فعلها في زمان الغنثية اذ ظاهر ان صلوات الجمعة
 امر يتعلق بالنيّة والامام وفواها كما يقتضيه
 الجهاد واقامة الحدود وغيرها فان عدم جواز
 تصدي شيء من هذه الامور في حين
 الامام العادل عليه السلام تغير من اجل الضرورة
 المجمع عليها ويؤيد ما رواه الباقر من صلوات الله
 اذا قدم الخليفة مصر من الامصار جمع بالناس
 ليس ذلك لاحد غير وقد اجمعوا على الافتاء
 بمقتضاها وبانه لا يجوز للامام الاستحباب فيها
 مع حضوره وتمكنه ونصير الى هذه القديمة
 ان ما يقتضيه الامام بالامامة والرياسة انما
 يكون الى زمان امام آخر بعد الامايل دليل
 على عمومها كالتقضاء ولم يقع من صاحب الكا

عليكم المذنب العام في صلوات الجمعة ^{وتستدل}
على الجواز بما روينا من الروايات من قولهم ^{عليهم}
فان قد جعله عليكم حكما كما في مقبولة غير
مستقلة وصحيفة احمد بن مريد المذكورة في
اول كتاب القضاء من الفقيه وغيرها اذ
ثبت بهذا ان الفقيه نائب الامام ومنصب
من قبل يجوز له صلوات الجمعة وفيه انه غاية
ما يمكن فهمه من ظاهر هذه الروايات السابقة
في الفتوى وقطع التي اعين الناس لانه لا
ولما ظهر على جماعة ما قال بالتحريم ضعف ذلك
والروايات السابقة النجاة الى هذه الطريقة
من الاستدلال ولهذا اعتبروا وجود الفقيه
في صلوات الجمعة كما يحسن وبعد فاستدلوا بحمل اصل
وتوقف في اعتبار وجود الفقيه ^{على}
الترك بالمجاز وعدمه فظاهر جماعة اعتبار
وصرح الشهيد به في الدرر من اللغة وفيه
الارشاد والذكرى واجاب عن دلالة المزمع بقوله
ثم نفى الفقيه منسوب من قبل الامام لوجوب
الترفع اليه وتعالى ابو الصالح لا ينفق الجمعة الا

بالم

ت
بالامام الملة او منصوب من قبله او من يتكلم ^{صفاء}
الامام الجمعة عند تعدد الامرين وقال العلامة في
لقد بعد ذكره في هذا الكلام محكم الا ^{فعل}
الجمعة في غيبة الامام مع تمكن الفقهاء من اقامتها
والخطبة وهو صريح في كل كلام الى الصالح على
الفقيه وقال هو ايقن في جواب النقص وايضا ^{يقول}
بوجوبه لان الفقيه المأمور منصوب من قبل
الامام له وقال الفقيه في قطع في باب الامر بالعرف
والسمع من النكرو والفقهاء من شيعتنا الائمة عليهم
ان يجوعوا باخوانهم في الصلوات الخمس وصلوا
الايمان والاستقاء والخوف والكسوف وقال
سلار ولفقهاء الطائفة ان يصلوا بالناس
الايمان والاستقاء فاما الجمع فلا فاعتبر الفقيه
في العيدين مع اشتراكهما مع الجمعة في دليل
الوجوب واعتبار الامام وغيرهما وقال في الشرح
وهل للفقهاء الزميين في حال الغيبة والتمكن
من الاجتماع والخطبة صلوات الجمعة اطبق علماءنا
على عدم الوجوب لانتهاء الشرط وهو ظهور ^{ذلك}
من الامام واختلفوا في استحبابها فالشهور ذلك

فما اجتاز الفقيه الى الشهادة والمحقق الشيخ على اد
الاجماع على اعتبار الحقيقة ونسب توهم الخلاف في
الوهم والفغلة ولعمري كرم الشيخ وجماعة وقد
سبق خلاصهم ولما انجز الكلام الى اعتبار الحقيقة
للقهيد في هذا المقام فلا اعلم ان نذكر حقيقة
الاجتهاد وشرايطها على ما يقتضيه القول وبالله
التوفيق والاجتهاد في الاصل لا يحسن استقراء الوهم
من الصفات بالصفات الا ان ثبت في تحصيل الفهم
بحكم شرعي ما ثبت وجوب العمل به في الشرح من
الكتاب والاجماع والتدليل على اشتراط الاجتهاد
وهو الذي عبر عنه بالصفات امور ان يعلم
من اللغة ومعاني الفاظ العربية ما يتوقف عليه
استنباط الاحكام من الكتاب والسنة ويقتل
في ذلك معرفة الفرق والصور وشرطية هذا العلم
الكتاب والسنة عربيته ان لا يعلم الكلام في
الابعية معرفة ذات اللغة ولو بالرجوع الى اصل
معتمد علم القرائن اعتبارا كالاصحاح وغيره
قد يتغير المعنى بتغير هيئة الكلام بالارجاع والرجوع
والرجوع في المسند واللفظ وغير ذلك فلا بد

والسنة

من

من العلم بالخود وقد يفتقر فهم الفوائد الى العلم
والرجوع الى اصلها واعلاها الخ غير ذلك يحتاج
الى العلم بالشرع فان قلت لا يحتاج الى هذه
العلوم بل يمكن ضبط معاني الكتاب والسنة
بالسماع من ثقاة او معرفة بحزم العقلاء
اذا اتفقوا قلت قد احسن لو اتفق بحقيقة لكنه
مجرد فرض لا يكاد ان يقع له مصداق ومعنى
فهذا يحتاج الى جافطة قوية لا يطرئ عليها الشك
وهو محتج عادة ان يعلم من القرآن
ما يتعلق بالاحكام بان يكون عالما بما فيها
ويمكن عند الحاجة من الرجوع اليها ولو كانت
فان قلت قد ورد ان القرآن انما يعلم من خطيب
به معنى النبي والائمة عليهم السلام وذلك يقتضي
ان لا يمكن الاستدلال على معنى القرعية قلنا لا
اسم للقرعية ولا يكون المعنى انه لا يعلم مجموع القرآن
احد النبي والائمة عليهم السلام وهذا لا يمكن
منا لا يخفى المتشابهة التي لا يعلمها الا الله والكرام
في العلم وفي بالان ابن بابويه في بعض مصنفاته
بالايراد الاحياء التي تدل على ان القرآن اسم للجملة

ل

ولكن للمصطلحين العلماء ان القرآن لفظ متكرر
 بين الكل والبعض وعلى اي تقدير يتم المطلوب
 وايضا قد ورد في الحديثين التعارضين باخذها
 وافق كتاب الله وطرح ما خالفه وذلك مقتضى
 فهم كتاب الله وايضا كثيرا ما يستدل الامم بمقتضى
 نيات القرآن على الناس وذلك مقتضى فهمهم
 اياها وايضا قراءة النبي صلى الله عليه وآله القرآن
 على الناس عند نزوله فيقتضى ذلك وايضا كتب
 قد ما اجمعنا على ما من الاستدلال على الناس
 بآيات القرآن كمن لا يحسن الفقه والكفا في اوله
 غيره وهذا ليس محله للاستدلال اذ هو من جملة
 لكن لما سمعت بعض الجملة يقول ذلك او رأت
 بعض ما سألني به بل جعله ان يعلم الحجة
 المظهر الاحاديث للفقهاء بالاحكام بان يكون عند
 من الاسوال الصحيحة ما يحكم او يعرف موقع كل آية
 يتمكن من الرجوع اليها اذ اراد الوقوف على ما هو
 ان يعلم احوال الرواة في خروج والتفصيل بل
 لو راجعنا الى الكتب المعتمدة في الحديث والرجال و
 بعض اهل العلم ان هذا مما لا يحتاج اليه فتسكت تارة

بان

بان احاديث الكتب الاربعة يعني الكافي والعقيد
 والتهذيب والاستبصار متواترة ولا يحتاج الى
 ملاحظة السند وزعم من هو اسند حماقة منه
 بان احاديث كل كتاب كان مصنفه من الامامية
 كذلك ولابد ان مناط التواتر ان يكون ذلك
 التواتر ان يكون ذلك التواتر مقتضيا لا كما
 يكون شئ من احاديث هذا الكتاب كذلك
 في زماننا هذا نعم في سالف الزمان كزمان
 الفيد والمقضي وقبلهما يمكن ان يكون بعض
 هذه الاحاديث او كثير منها متواترا لقرب زمانها
 من زمان الامم عليهم السلام واما في زماننا هذا
 فلا يكاد يوجد شئ من احاديث الاحكام يكون
 متواترا في كل جمعة فلهذا ولعل كان الاحتياج في
 السابق الى احوال الرواة اقل فانه قلت هل يكفي
 عمل من لا يعمل الا بالمتواتر في اثبات تواتر الحديث
 كالسيد المقضي وابو ادريس ومن يخفى وقد
 اوتهادتهم بان هذا الخبر متواتر قلت لا يكفي اذ
 قد استخرج الخبر من باب الظنون العقول
 غايته ان يكون متواترا عندنا بخبر الواحد فيصير

الى

من قبل الاجماع المتقول بغير الواحد وحكمه حكم
الواحد وتارة يستلزم ان هذا الاحاديث صحيحة
ولا يحتاج فيها الى الاطراح على اصل الرواية لانه لا
يميز الصحيح من غيره اما ان كان فقط اما الاول فلا
ابن بابويه لا يقدر على اول كتابه ان لا اورد في
هذا الكتاب الا ما احكم لصحته ووافى به وما هو
بين وبينه فيقول ثقة الاسلام في اول الكتاب
الذي صنفه لبعض اخوانه الذي شكى اليه ان
اشكلت عليه لا يعرف حقايق الاختلاف الرواية
فيها ولا يجد بحضرة من يدركها ويوافي به
يعلم انه يجب ان يكون عندنا كتاب كل صحيح
من جميع فنون علم الدين ما يكتب به المتعلمون
الشيخون ليعتدوا به من يريد علم الدين والعمل به
بالاثر الصحيح عن الصادقين عليهم السلام والمنهج
القائمة التي عليها العمل بها في حق الله وسنة
نبيه فلا يخالف الله ان يمين الامايات المختلفة
بالرأي بل بما اطلعه العالم على ما يقوله اعرضوا
كتاب الله فوافق كتاب الله فوافق وما خالف
كتاب الله ففرد وقوله دعوا ما افاق العوام فان

الرشد

الرشد في خلافهم وقوله عليه السلام خذوا بالجمع عليه
فيه ونحن لا نعرف من جميع ذلك الا قوله ولا نجد
شيئا احوط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العامة
عليكم وتقول ما اوسع من رد علم ذلك كله الى العامة
اخذتم من باب التسليم وسعكم وقد سيرا الله و
له بعد تأليف ما سالت وارحوا ان يكون بحيث
توخيت مما كان فيه من تفسير فامنع من تناسل
في اصداء الشيعة اذ كانت واجبة لاختلافهم
مثلنا امين وقد شهدا منه على صحة احاديث
كتابنا وارب منع شهادة هذين الشيخين بصحة
احاديث كتابنا فان قول ابن بابويه انني احكم
بصحة ما سمعته منه فانه كثير ما يورد فيه روايات
متناقضة لا يمكن الحكم بصحتها او انشاء بها الا على
الاطن لا يردت طر فامنعها فالطمان والله الا
ولكم بالصحة كما كثر احاديث كتابه واما محمد بن
يعقوب فانه ليس في كلامه ما يدل على صحة
احاديث كتابه بل هو صرح بان يميز الصحيح من
لا يمكن الا بما اطلعه العالم على ما يقوله وصرح به هو
لا يعرف الصحيح من غيره الا في قليل من الروايات

المتلفة بقوله ونحن لا نعرف من جميع ذلك الا قوله
 وقوله وقد رتب الله وله الحمد تاليف ما سئلت لا
 يدل على صحة اخبار كتابه لانه اعتذر ان اوله وان
 لم يسل السائل ان لا يكون في كتابه غير الاخبار
 الصحيحة بل سئل تصنيف كتاب يشتمل على الاخبار
 الصحيحة في جميع اليد في احكامه فاجاب بمسئله
 وذكر اسانيد مبالغا في عدم تركها اصله
 الصحيح من غير بالاسانيد او بما رواه عن العالم
 عليه السلام بعد تسليم شهادة كل واحد بصحة احاديث
 كتابه فليس ذلك حجة على غيرهما اذ ليس معنى قول
 الثقة هذا الحديث صحيح الاظنه مصدق ومن
 المعصوم ولا يجوز لنا اتباعه في ادلائه
 عليه فكيف في اتباعه ونحن غير ائمان قلت ما المراد
 بهي ما اذا قال الثقة سمعت هذا الحديث من
 المعصوم وبهي ما اذا قال في حديثه رواه محمد
 انه اظنه مصدق من المعصوم قلت الفرق فما
 اذ لا دلالة حجة خبر الواحد بشتمل الاول والثاني
 والثاني وايضا اتباع القرائن او في اتباعها
 الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او فتنوا

فلا بد من

فلو ادبت كتابها اذ كانت الرواية بحسب ما يجب التثبت
 فيها يقتضي الاجابة التبرير والاحتياط مقتضي
 الالزام بها انه ما يصحهما فان قلت اذا قلنا
 كذلك سمعت المعصوم وقال لعل السخيف صحيح
 هذا الخبر بخبر العدل لاجل الفاسق فلا يكون دليلا
 حتى يوافيتم انما يصح فاسق بنبأ قلت هذا حق
 اذ كان المتابع من المعصوم محققا في جوهدها
 ايها وان لم يكن كذلك فالجائي بالبناء والخبر
 ليس الا الفاسق والعدل ليس بخبر غاية لانه
 يتحد على خبره بانه قد حصل له الظن مصدق
 هذا الفاسق في اذ الخبر فاسق يجب التثبت يقتضي
 الحد ولا دليل على سقوط هذا الواجب بخبره
 المخافة فيكون حكم الواجب باقيا فيجب الرجوع
 وتصحيح خبره الى الامور الخارجية من الاطلاق على خبر
 الخبر وبذلك فان قلت قولهم عليه السلام اعرضوا
 كتاب الله وما وافق القوم وهذا الجمع عليه
 ليس من جميع اعدائنا بين المنافقين على وجه
 الرواية بل هو من الروايات التي لا يكون فيها الرجوع الى
 كذلك ليس فيه الرجوع بشهادة عدل على صحة ادعاء

فلا ترجع بهذا على هذا القدر واجتهاد داخل في مقابل
 النفس بل النصوص ولحق ان ما قدم عليهم علمهم من
 خبر ترجيح الاخبار باذكاره ومن العرض على كتاب
 الله او ما وجد في العامة وعلومها او لاخذ بالجمهور
 انما هو لاجل التعاقب الشيعة في زمان من العمل
 بالاخبار القطعية الورود عن المعصوم وترك
 الاخبار الاحاد بل هكذا كان جسمهم لا يخفى على
 المتبحر وح فلا فضل للترجيح بحسب السند لهم و
 ذكر السند عندهم انما هو لاجل حصول التواتر و
 نحو ذلك وقوله عليه السلام فان الجمع عليه لا ريب فيه
 لا يدل على تحقق الرب في ورود الاخر في العبرة
 بل على الرب في حكمه نفس الامر وما ورثه عنهم
 لا يكاد ان لا يطالع عليه احد فلا يصير مجتمعا عليه
 لجميع الشيعة او ادم علمهم بكم بالترجيح ما ذكرناه
 هو اذا كان الترجيح بنسب ما ذكره يمكننا ان يكون
 المجتوبين متساويين في الصحة اذ في انما في القضا
 لا يماثل ما رواه ابن بابويه والكليني ولو
 لم يكن الترجيح في هذا الحال باذكاره عليهم السلام
 فلا بد من الرجوع الى احوال الرواة وغيرهم من الرواة

فقد

وقد انضبط القدر ما شكروا الله سبحانه احوال الرواة
 من ترجيح والتقدير بل وكيفك للاطلاع على طوائف
 وهم ذكر الكليني اسانيد باجمعيها في جميع احاد
 كتابه وكذلك اخرج ابن بابويه وتقدم به الرواة
 في كتابه وذكر الشيخ في آخر كتابه ولو كان
 نسخة احاديث كتابها كافيا في حق غيرهما لكان
 الاسناد الشيعة عيشا القويلا بل يفيها ان يتركها اسنادا
 ويقول لاخذ بهذا القول ان شئنا انكفينا لغيرنا
 في الحكم بنسخة احاديث كتابنا فظن اننا ايضا لم يقدر
 ذلك وهذا فاهم في العمل لله وايضا كثيرا ما يخرج
 ابن بابويه احاديث في من لا يحضره الفقيه وتقدم
 الى الاثني عشر ولا يستعمل مع ان هذا الحديث ذكر
 في الكافي من غير مرجح فيه وكثيرا ما يفتي القضا
 بالامانة الشيخ الفقيه والطوسي بخلاف الاحاديث
 المذكورة في الفقيه او الكافي مع ان اكثر احاديث
 الاحكام ليس من كوراه الكافي والفقيه بل من
 غيرها بالنسبة الى باب من الاحكام خاصة ليس
 قطرة من يورث فلهذا ما شهد احد هذا القول
 ليعتبر كثيرا يشهد بعدم صحة الاخر منهم فلا بد

ها

في الترتيب من العلم باحوال الرواة وبعد هذا كله فاما
 باحوال الرواة مما يحتاج اليه احاديث التفسير وهذا
 القدر يكفي في هذا المقام فان قلت نحن نحتاج
 بحصولنا الظن بانه كلام المعصوم ومزاده فله
 او قل بانه من كلامه كانت الرواية صحيحة السند او لا
 مستقلة كانت ام سنية او مضمومة كانت او مقطوعة
 لا غير ذلك لاننا علمنا بالتتابع ان علمنا السلف
 يعملون باحصل العلم بالظن بانهم من المعصوم مع
 وجب الحاجة الى العلم باحوال الرواة قلت هذا
 باطل من وجوه ان النصوص الواردة لا تطلقها
 اعمد من ان القرآن والسنة على النبي من اتباع
 الظن مطلقا كثيرة بحيث لا تقبل التحصيل الا بتمام
 والظن لما حصل للفقهاء من آيات القرآن او الخبر
 او الاجماع مما ثبت وجوب العمل به لا من حيث
 انه عمل بالظن واتباع الظن بل من حيث انه
 القرآن والحديث وعمل بما في الحقيقة لا بغيرها
 داخل تحت النصوص لانها هي من اتباع الظن
 اذ هذا اتباع الكلام المعصوم كل من يتبع في
 هذه النسبة اي الحكم بانه كلام المعصوم حصو

الظن

الناشئ من اخبار العدل بانه كلام المعصوم بناء
 على حجية خبر الواحد كما قالوا في الحكم بشهادة لنا
 انه ليس حكما بالظن بل يثبت من الشرع باننا
 وهو شهادة ثبوتها ففحصنا انما ليس باتباع الظن بل
 لما ثبت شرعا وجوب اتباعه وهو القرآن و
 السنة الطاهرة واما فيما نحن فيه فظ انه ليس كذلك
 اذ لم يثبت من الشرع وجوب اتباع كل من
 نسب الى المعصوم حتى يقال انه ليس باتباع
 للظن بل لما ثبت اعتبار شرعا وهو المنسوب
 الى المعصوم مطلقا بل ثبت عدم اعتبار بقوله
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فلو لم يكن جعل
 مجر وحصول الظن مناط الاحكام الشرعية و
 قولك ان السلف كانوا يعملون بالظن وانما
 المعصوم بالمراد بذلك ثابتا او لا فذلك كثيرا
 من القدماء منعوا من العمل بخبر الواحد
 عللوا بانه لا يفيد الا الظن كالقياس وهذا
 ممنوع في الشرع فكيف يمكن نسبة العمل بالظن
 اليهم بل قد فرقة بلامرارة يظهر من تتبع كلام
 ابن ادریس والسيد الرضوي في كتبه الاصولية

اما

كالتزكية وغيرها اما ثانياً فلا بد الاطلاع على
 على العمل المطلوب اجزاء داخل فيه قول المعصوم
 او تقريره او تقرير غيره بما لا يسيل اليه غايته الا
 على انهم عملوا بما هو مطلوب لنا على ان عملهم ليس
 منقولاً لا نقله فيفيد العلم الا في قليل من المسائل
 نادرة وليست شريفة كيف يحصل العلم باجماع
 السلف على العمل بالمطلوب انه مراد المعصوم مع
 لم ينقل احد من العلماء ان السلف كانوا يعملون
 بما يظنون انه من المعصوم سواء كان الراوي على
 او فاسقاً بالمتفكر خلافاً كما علمت وما وثر
 من العمل بالكذب في التوقيعات واختيار جماعة
 لم يثبت عندنا وثيقهم لا يدل على عملهم الظن
 اذ حصول القطع بالقرائن ونحوها في هذه الوسا
 متصور وكذا اخبار المشقات فيها ممكن وعدم
 ثبوت التوثيق عندنا لا يستلزم عدم ثبوت
 عندنا بل ثبوت الفسق عندنا بشهادة عدل
 او عدل آخر ايضاً لا يستلزم انتفاء التوثيق عندنا
 كما لا يخفى فكيف يمكن الحكم بجهل هذا بانهم كانوا
 يعملون بالظن مطلقاً مع ورود الشواهد

عنه

عنه مطلقاً وتقرير جميع من فحول العلماء بمنعه
 لا يبعد جواز العمل برواية عمل بها عدلان متسا
 فساد مع عدم راد لها ايضاً عرض عملها ولكن
 ليس عملها بالظن بل بآثار صحيحة فتأمل وليحق
 ان الروايات التي عمل بها السلف كانت عندنا
 متواترة او صحيحة السند وما وقع من الجهل
 او الجرح حين في سند هذه الروايات فانما هم
 من شيوخ الاجازة ولهذا ترى ابن بابويه كثيراً
 ما يفتخر في رواية بانه ما تفرده به فلا بد كمال
 من روايته جريز مع انه ما يبينه وبين ذلك
 ليس مثله في العدالة والتثبت بل قد يكون
 او مجرد التواتر ككتاب ذلك الراوي عندنا
 بان هذا الوساطة من شيوخ الاجازة ولكن ليس
 لنا مجرد تصحيح واحد منهم الحكم بصحة مثل هذا فان
 ابن بابويه رحمه الله رواية مثل حور بن عبد الله
 السبتي في مع ثقته وحلا لثبانه متفرد بها
 قلنا ايضاً ان زهد ما تفرده هو بالحكم بصحة قده
 به مع المعارضة انه لا يجوز ان يكون مجرد ظن
 مناط الاحكام ما لم يكن ناشياً عما ثبت اعتبار

الظن

شرفا اكثر لما يحصل هذا الظن باسباب اخرى
 سبل النفس والتعصب والوجدان او نحو ذلك فانما
 ترى من جهة يدعون وجوب شئ مثلا ويحكمون
 باختيار لا يكاد يمكن الاستدلال بها على استحسان
 ذلك الشئ فتشاهد من وجوبه ويدعون انه
 لنا الظن من اخبار اخر ظاهرة الدلالة على ذلك
 الوجوب وترى من جهة اخرى لهم رابطة بالعرف والادب
 يدعون مثل ادعائهم ويكفون باختلاف علماء
 بلديين بعد اتفاق علماء كل بلد في شئ من حكمها
 بغير وكوفة اذ ظاهرا منهم كلام ليس بالاجازة في هذا
 الادعاء بل ليس حصول هذا الظن لهم الا بالاجازة
 مع شغلهم ونرى تلامذة من شيوخ مختلفين في مسألة
 فريضة ظاهرون بحكم مستبعد من عند اكابرهم والآخرين
 بعد بحيث يحصل الجزم بعد فهمه وهو حصول
 الظن والاحصاء سببية سبل النفس والعصبية
 والوجدان ونحوه للحصول للظن مما لا ضرورة بها في
 النفس قلما تشكك عن شئ من هذه البواعث
 والاسباب بل كثيرا ما يعتاد الانسان بما يجت
 يعتقد ان ليس فيه شئ من تلك البواعث ان يحصل منها

يظهر

يظهر ذلك للغير واذا كان كذلك فكيف يمكن له
 ورع وديانة الاعتقاد على طنه ماله يحصل حجج
 شرعية انه لو كان مجرد الظن بانه مراد الجمهور
 من اهل الاحكام الشرعية لزوم العرج والرج فيها لما
 عرفت من اختلافه في الحصول لكثرة الاسباب
 البواعث المحصلة له انه بعد تسليمنا
 ذكرت لا يلزم عدم الاحتياج الى العلم باحوال
 الرواة اذ هي ايقن من جملة الاسباب المحصلة
 بان مضمون روايتهم مراد الجمهور فتأمل فاما
 قلت لا فائدة في تقيس حال الراوي لانها مما لا
 يمكن الاطلاع عليها اذ قد اختلف العلماء في
 الكبار باختلاف فاسد يدافع عنهم يقول انما
 سمعوا وبعينهم سمعوا وبعينهم ابراهيم
 وبعينهم على انما امانية تختلف بالنسبة
 يكفون بظاهر الايمان في التعديل فاذا عدل
 عدل شخص فليس يحتاج الاعتماد على تعدل بل
 له تعلم اعتقاده في العدالة وان موافق لاعتقاد
 مع ان العدلين ولجارجين في زماننا محصورون
 في جماعة ليس من هم في التعديل ولجارج جملة
 وهم الكثر والشيوخ الوجبة الطوسي والعماسي

وابن الغضائري والعيني وابن شهر آشوب المازندراني
 والعلامة وابن داود وقليل من غيرهم وقد طرح
 الشيخ في بعض كتبه بالاكتماء في التعديل يكون
 مقهورا عن الكذب وان كان فاسقا في افعال جوار
 وعلى تقدير العلم انهم يذهب هؤلاء في التعديل
 يورد انهم لم يلقوا التعديل بل اعتقادهم في
 والتعديل على غيرهم وموافقهم من جهة
 ذلك الغيرة في ما غيرهم وانهم بعض العلماء لا
 يكتفي في التعديل بل يخرج بالواحد بل يمتد التعديل
 وعلى هذا يندم اساسا لمحدث التصحيح في
 الزمان بالعلية اذ قلنا يوجد حديث كان جميع
 رجال سند معتكلا بتعديل اشياء من قول
 العلماء العدلين ويتقدم وجوده فقد مر
 اعتماد هؤلاء في التعديل والخروج على ما فيهم
 ان يكون سبب تعديل جميع هؤلاء المراد واحد
 تعديل عدل واحد سابقا عليهم اذ ليس بهم
 في اعتبار التعدد والوحد في الخروج والتعديل
 مع ان الاغلب بناء بعض منهم في الخروج والتعديل
 معلوم جامع ان الاختلاف على بعض اخر منهم قد لا يخلو
 من وجوه ان الاختلاف في الكتاب كائنا

لان

لان من تتبع كتب الرجال ظهر عليه ان القدماء كانوا
 يقدحون في الراوي باسباب لا يمكن انشاها كونها
 معصية فسدلت عن كونها كسيرا وكانوا يجتهدون
 في حكم العدل في غاية الاحتياط ولذا اتهم يقدحون
 في الراوي بان كان مخطئا وان كان يروي عن
 الضعفاء وحكاية احمد بن محمد بن عيسى مع احمد بن
 محمد بن خالد البرقي واخرجه اياه من قهر مشهورا
 وحكمهم بالتعديل تعديل على كل مذهب
 لقولهم التعديل بالاكتماء بالايمان مع عدم الاعمال
 بالعلماء والبريات الصحيحة الدالة على قبول شهادة
 من لم يكن معروف بالانصاف وصحة ما يروي عنه
 التي فهم منها المتأخرون ما اعتبروه في العدل
 من العاشرة وغيرها لادكالة لها على من ذهب
 الظاهر منها الاكتماء في العدل لئلا يكون الانسان
 سائر الميوساى غير معلن بالاعاصي بشرط ان
 على مواقيت الصلوة وحضور الجاعات فماتل
 جدا الظاهر من حال هؤلاء العلماء
 المعدلين الظالمين على الاختلاف في الكبار اذ
 عدلوا شخصا ان يكون تعديلهم تعديل على

من حيث العلم بان اعتمادهم من تأخر عنهم على
 ولا يلزم التلبس بلباس فيه وما ذكرته من الا
 على معتبر في التعدد في الجرح والتعديل فهو ايراد
 لكن لما عرفت من جهة لضعف مدحهم في هذا
 الزمان فتأمل ان يعرف حواشي الاما
 لانه احد تلك كما مر ويحتمل من مخالفة
 في الفتوى قد عرفت امكانه وامكان الاملا
 عليه فلا تغفل وهذا هو الباعث للاحتياج للجهل
 الى عارضة الفروع الفقهية ان يعلم النا
 من المنسوخ والامكان وكذا احكام الاوامر
 النواهي والاعوام والخصوس والاطلاق والتقييد
 والاحمال والبيان وما يتعلق بمقتضيات الالفا
 من فوائده وما يتوقف عليه فهم الخطاب وهذا
 هو الباعث للاحتياج الى علم اصول واذا
 استعملوا هذا الذكاء من غير هذا العلم
 مما يحتاج الى تتبع تام لواقع كلمات العرب ^{فطنية}
 ثاقبة وقوة قوية فلا يحصل لانياء هذا الزمان
 واستعملوا بها من علم اصول اسهل اذهى
 مستعملها في هذا العلم يتلوه حق الانكسار

وقد

وقد قسم امم الفقيه من غير من شرايط الاجتهاد
 الا تحصيل مدركه وقد ثبت عليه جميع من المحققين
 ان يعلم شرايط البرهان والحد لا يحتاج الى
 من دونه الا من فان لقوة قدسية تغنيه عن ذلك
 ان يعلم حجة من العقائد الكلامية وتوهم
 ان قد لا يحتاج الى اليقين لا للاجتهاد فاسوا
 كثير من السائل الفقهية ما يتوقف العلم بها
 العلم بمباحث العدل مثل ان تعالى لا يفعل ^{الشيء}
 ولا يامر به وغير ذلك مما يطول هذه الرهال بينا
 ان تكون له قوة قوية ومملكة ففسانية
 يقتدر معها على اقتناص الفروع من الاصول
 ودرجاتها الى قواعدها وتقوية القوى
 وتضعيف الضعيف والتوجيه في موضع التعارض
 ولا بد من ذلك من عارضة اهل الصناعة ^{ظهور}
 الاستقامة على صفحات احواله بينهم فلا يجوز
 لاحد ان يقتدر على القول على الله وعلى رسوله
 وائمة صلوات الله عليهم بغير اعتقاد في نفسه
 فهم المراد ووطنه سلوك نبي السداد ومطالعة
 عبارات الاولين ولعمري ما قال بعض المحققين ان

خياطة ثوب واسكح طعام مع كونه من الامور
 الحسية لا يتم بدون التوقيف فاطنك بالضرورة
 المظهر ومن جهة علمه ذلك فليصغ الى قوله عليه
 خذ العلم من افواه الرجال وقوله لا يغرنكم الحجة
 ولا تغرنكم الحجة من الاجتهاد اذ المراد منه الفتنة
 على الاستسباط في بعض ابواب الفقه دون بعض
 بعد العلم بالامور المذكورة كلها على الوجه القبيح
 ان اسكن هذا الغرض والى هذا الامر المذكور
 كلها وقعت الاشياء بقوله عليه السلام وروى عن
 وعرف احكامنا اذ من اجله البديهي ان معرفة
 الاحكام بدون ذلك ممنوع اذ لا شرع
 اربعة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل
 اماثلة اهل الفقه في هذه المسألة ما يفيد
 للعلم بوجوب العمل بها او يدخل فيها ما يشترط
 مجتبه من المفهومات وهي مفهوم الشرع وانما
 والصفة عند جمع والحصر وانما عند جمع والعقد
 عند بعض ومفهوم الموافقة بمعنى ما عليه
 جماعة اذ قد كلها من مدلولات كلام الشارع
 عند من قال بما فلا يكون ردها واما وجوب

مقدمة

مقدمة الوجوب وتحريم ضد الواجب فالحق انها
 عند من قال بها ليس من جهة دلالة اللفظ ولا
 من جهة حكم العقل بل من جهة ما كان يظهر عندنا
 ادلتهم وليس هذا موضع ذكرها واما القياس
 الذي ليس على علمه فهو عند من قال به قسم
 الحصر والادلة فيه اربعة المذكورة والاخرى
 مرجعة الى احد الثلاثة الاول والاخير مع دليل
 العقل واما دليل العقل فهو عند قسما
 استحباب النقي الا ان في وجهه عندنا
 برائة الدلالة واستصحاب حكم العقل وهو
 قسما مسألة برائة الدلالة من وجوب حصول
 اليوم يتلوه على نفس وجوب موم بالاصالة
 سوى وضمان وجوب الركوع فيكامل الا ان
 التسعة بخلاف ذلك ويجمع الى اصالة الطهارة في
 الاشياء والاباحة في الافعال والحل في الاعيان
 مطلقا ان في غير الحيوانات وبحر ذلك وجوب
 هذا ظاهر ومجمع عليه وقد ورد التضييق على
 بعض موارده من الشرع كقولهم علم كل شيء
 ظاهر حتى تعلم انه قد روي قولهم علم كل شيء

مطلق ما دل وحرام فهو كذلك ما دل تحت شرط
 بعينه فقد عرفت قوله تعالى وخلق لكل ما زاد
 حبيبا استلزامه براءة الذمة من حقوق الناس
 حتى ثبت شغلها وحجية هذا القسم فيهم
 اذ لو حدث بين هذا الشخص وبين غيره ما شا
 شغل وقته واما اذا حدث ذلك ففدية تامل
 كما اذا حصل شخص ثناء من جماعة فغضبا من مالك
 فامر ولد تلك الثناء لاجل شدة من الرضا
 او منع شخص شخص من ربه وادب فثبت
 فان اكد الفقهاء حكموا بعدم ضمان القاص للولد
 في صور الاولى للذات في الثانية لاسالته
 الزم من حق المقتضوب منه ولو ردت في الشرع
 ان ذلك لو جوب شغلها لكان استلزاما لغيره
 لاسالته في العاقلات والاولى ان لا يفي بها
 في مثل هذا السائل شي من النفي والاشارة الى
 ما هو في بين الشرع نفس استعمل حكم
 الشرع ويصير من استعمله محال لمحلله
 حكم في وقت ثم في وقت آخر ولا يفتقر دليل
 استغناء ذلك الحكم فلو لم يكن يفتقر دليل

حبيبا

الاستصحاب لم يفتقر الحكم في الوقت الثاني الى
 في محال في الاكثر على الاول ونسب الى القيد و
 الثاني في جماعة على الثاني ولعل ان يقرب في ان
 ينظر في عدة شهور الحكم في الوقت الاول فان كان
 بقيت به الحكم مستمرا من غير تفاوت فيه فهو كذا
 الى ان يتحقق ما ينسب اليه كعقد النكاح ونحوه وان
 كان شهوره به ما يجتمع الزمان الاول فلا يثبت
 به الحكم في الزمان الثاني وهذا ان القصاص
 من الاستصحاب في شيء وان كان يثبت به الحكم
 مطلقا فان حدث في الاول الوقت الثاني ما ثبت
 من اناته الحكم في لعملة فالحق عدم جواز الحكم بشئ
 في الوقت الثاني بخلاف الاستصحاب كالتيتم اذا دخل
 في الصاوة ثم رآى الماء في انشائها لانه حكم بوجود
 معاول من دون العلم بعلمه وهو نظم وان لم
 يكن حدث ذلك في وقت الثاني فالحق شوب
 في الوقت الثاني لانه راجع الى القسم الاول وان
 الحكم امر متعلق بشئ لا يمكن الانفكاك بينهما فكل
 زمان علم تحقق ذلك الشيء حكم تحقق ذلك الحكم
 وكل زمان لم يعلم ذلك المحقق لم يحكم بهذا الحكم لما

لعل

من استحال العلم بوجود العلول مع الجهل بوجوه
العلة لا سيما اذا كان العلول مما لا يعلم وجوده
من وجود علة لا بالحس ونحو ذلك فلا استحقاق
لا يخرج من احد هذه الاقسام الخمسة وقد عرفت
في كل منها ان بعضها ليس من الاستصحاب ويمكن
ارجاع هذا التفصيل الى الاختار اللفظي فتأمل
اذا عرفت هذا ظهر عليك ان دليل العقل عند
منصرفه عن هذه القسمين فاقسامها قد يستدل
على بعض المسائل ببعض الدلائل التي فيها من
الدلائل مثل استحالة تكليف ما لا يطاق ونحو ذلك
قليل جدا مخصوص من الشرع اقيم جميعها الى القنا
او السنة ولا ينافي كونها بحيث لو لم يرد به الشرع
لحكم به العقل اقيم ومدحها من العامة في ادلة
العقل المتداول من بين الحكماء من غير تعيين علة
والارجاع الى القياس وشرع من قبلنا وقد يستدل
عليه ببعض آيات القرآن كقوله تعالى ولا تكتبنا
عليهم فيها ان النفس بالنفس والعبي بالعباد
وجوابه ان حكم الشرع السابق اذا ذكره الشارع
في مقام تهديد شرهنا ساكتا عليه يفهم منه شيئا

في غيرها

ولا يتوقف على حجة شرعية من قبلنا وقد واصلنا
الاستحسان والمصالح الرسالة وفي الدلائل
في الاحكام العدمية والاخير ارجع الى بعض قضا
الاستصحاب فتأمل ولما لم يكن هذا الدليل
عندنا ادلة لم نعرض لتحقيقه او تفصيله
وقد ترى بعض هذا العدم ينكر الاحتجاج
ويقيم المجهدين من غير ان يتصور معنى الاحتجاج
او قد عرفت ان حقيقة الاحتجاج هو تفصيل
الظن مع انقص بشرط الاحتجاج بحكم الشرع
من الادلة التي ثبت بالدليل وجوب العمل بها
فتنكر الاحتجاج ان قال انه لا يجوز العمل بالادلة
الشرعية فقل انه من اجل البداهيات بل هذا
العاقل من لا ينبغي عدمه من نوع الاضداد
الاحتجاجات بل هم اصل سبيل الاحتجاجات
وجوب الاتباع اوامر الشرع وقواصيه وانما
يعدم حواجز العمل ببعض هذه الاثبات لاحتجاج
كالضام فبعد تسليم كونه محققا لا يلزم منه
انكار الاحتجاج فان المتيقن انكروا للمفهومات
مع انه مقرر صحة الاحتجاج وان قال بعدم حواجز

العمل بدليل العقل الحق فحق الاستصحاب في كل
 ملاحظة لما لا يلزم ايضا في الاحتجاج بدليل انكسار
 خاص من الاحتجاج كما ان الشبهة انكر والعمل
 وفير من ادلة العامة فانه لا يلزم منه ان الاحتجاج
 بل قد انقلبت له الى الاحكام وان قال بعدم
 حوز العمل بالقسم الثاني من قسمي القسم الاول
 من الاستصحاب فحق معرفته به ونقول ان
 الحكم والافتاء غاية الحرية تجاوزه عنهم عند
 حوزة قلنا صحة الاحتجاج ويستلزم وجوب
 عمل العقل بطريقه وجوب تقليد القواعد التي
 ان يكون الاحتجاج امر معلوما منسبطا مع ان ليس
 كذلك اذ ليس هناك مرتبة معينة كان من فيها
 محتملا دون من دونها اذ من شرط الاحتجاج
 القوة القوية التي تتصل به غاية الاختلاف في
 الاستحسان واليقين الاحتجاج عند القابل به وجوب
 كفاي والواجب الكفاي من لوازمه ان يستطاع
 كل مكلف الترتيب الا انه على كل مكلف يتوكل مع ان
 الاحتجاج ليس مما يتوكل منه الا الاحاد من الكثر
 قلنا مرتبة الاحتجاج ليس فيهم معنى الروايات

ولاخبار

الاخبار مع قوة الترجيح والجمع بينها بالقيضه الطبع
 التسليم والقوم المستقيم من تقوية القوى وتضعيف
 الضعيف ولما في التقية والندب والتحسين
 ذلك وهذا امر منسبط وليست شعري كيف يحكم
 فقد القابل بان الشخص القابل في جميع الاحكام
 القديمة او الشرح المصدري والقواعد ونحو
 ذلك ويحكم على احواله لا يعلم ذلك من ان القابل
 بالحاشية مستلزم من حل عباداتها وتطبيق الآ
 على ابدانها ورفع الشكوك عنها بحجج العقل
 وقد يحكم على جماعة بالعالمية بالحاشية مع ظهور
 اهلها واستقراء في حل جميع عباداتها ونحو
 الاطوية ونحو ذلك والحاصل ان العقل يجد
 مرتبة يصح منه الحكم بالعالمية لو كان في هذا
 للشيء وان كان لها احتكاك فاما وليس الاحتجاج
 ايضا اذ يد من حل المسائل والجمع بين متنا
 بوجه لا يستنكره العقول السليمة الا غلبت
 لا ينافي هذا وتوهم العلق في بعض الاحيان كما
 في الحكم بالعالمية في مثل الحاشية والقواعد و
 اشتراكها من الكتب ولو قال قائل انه لا يمكن

فيها

عالم بالماضية القديمة والقواعد او غيرها
 لعدم انضباط العالمية بما العدة العلماء وجاهل
 واستدوه الى حقاوة العقل واما الجواب عن لنا
 ولا مانع انه واجب كفاي بالنسبة الى كل الكليات
 بل واجب كفاي على كل يمكن منه لا يتناق ذلك
 اعتقاد كل شخص بنفسه انه يمكن منه ان يعتقد
 ذلك فانيته ان كل شخص باعتقاد حقيق التوكل
 واما ما هو واجب الاجتهاد فهو يمكن منه وجوب
 المعاونة على من يتبين منها حال او اعطاه كتابا
 او نحو ذلك والمختلف في الذي هو الاول في تنا
 التزام ان كل مكلف يمكن منه ان يكون
 ولكن لا يشعرون فيه بعد ان يطلب الدنيا
 لوجود من يجوز الاستعانة منه وتقليد
 عن ذلك في الفعلية للتقليل لا يمكن والفقرة
 فامل وكان منتهى اشتباها على ما هو في
 الاجتهاد من عن القياس والاجتهاد حسبا
 ان الاجتهاد هنا هو القسط الذي في الفقه الاول
 يدروا ان الاجتهاد مقابل لكل بالانوار وهو
 العمل المعبر عنه بالاستحسان في الاجتهاد في الحقيقة

او مشتأ وهمهم انهم لا وافي الكتب الفقهية ساء
 كثيرة لم يكن دلائل ما او من النصوص عليها ظاهرا
 ظهورا يدركهم انها مع القاصرة واذها انهم الفاترة
 حسوا ان لا يدرك هذه المسائل فذو منقول
 العلماء ولم يدروا ان مصنف هذا الكتب كلهم
 مطبقون ومخرجون بان لا يجوز الحكم والافتاء
 من احد الادلة اى القرآن او الاحاديث الصحيحة
 او الاجماع او الاستصحاب وهل هذا الاجمال والحكم
 وكيف يتأتى من له ادنى تبيين ان يظن بجماعة
 ما على صوت انه لا يجوز العمل بالاحكام الامارة
 خاصة انهم يعملون بغير هذه الادلة في كتبهم الفرق
 سيما مثل المحقق فانه انكوشة الاجماع في اكثر
 مواضعه وانكوشة الاستصحاب وبجدة القياس
 المنصوص عليه انما الدليل عند القرآن ولحديث
 لا غير صرح به في كتبه الاصولية كالمختصر وغيره
 فكيف يقول بمثل ما افنى في كتبه الفقهية ساء
 لا دليل عليها اصلا وهم قالوا العلامة في لا منقذ
 على ابن ادريس حين شنع هو على الشيخ في ساء
 بان افنى فيها بما ذهب اهل الخلاف او لا دليل على

عليها قال لا تقصروا رحمة وقتي فطنت لم يبلغ
 عن يدك كهيئة دلالة هذا الدليل على عدم
 المسائل بعد ان يبين كيفية دلالة الدورانية على
 قال الشيخ وقد يشوبون هؤلاء الجهالة وهم هم
 الى القديس كاسين بابويه وغيره حيث انهم لم يذكروا
 في كتبهم هذا الفروع الفقهية ولم يذكروا ان لا
 يخرج من عدم الذم انكار فان كانا فانه يشك
 بشئ اذ فيه نظام بقاء الانسان فبعضهم يشك
 بجمع الحديث وبعضهم يشك ان يبين مدلول
 الاحاديث وهو الفقهاء وبعضهم يشك ان يبين
 مسائل النحو وبعضهم بالعرفي وهكذا ولا يبين من
 هذا ان يكون كل ما افقه منكم لما يشك في الجائفة
 الاخرى فان اذ يشارك وتعالى يجعل بحكمة
 العقد ما في جميع الحديث اذ لو لم يجعلوا الاقدار
 بعد زمان الغيبة وجعل رتبة المتأخرين
 تحرير المطالب الفقهية وجميع بين الاخبار والافهام
 بما يخالف العامة وتقليد الطائفة بالقياس والتحصيل
 العام بالخاص وهكذا اذ لو لم يفعلوا ذلك لكان
 المذهب تفرقا غير محمود فان بعض المذاهب

على الجبر وبعضها على التشية وبعضها على جواز الخلق
 على انبياء وبعضها على عدمه وبعضها على فصل
 الرجال في الوضوء وبعضها على جواز الوضوء بالان
 الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فلو لم يفعلوا ما
 فعلوا واقتصروا على مجرد نقل الحديث لم يكن لك
 في مثل عمر هذا البعد عن زمان المعصوم وخفا
 القرابين فيد مع ان ابن بابويه ايضاً بما ذكر في
 الفقيه فتاوى من قبل اجتهادات المتأخرين
 بل ان فعله المتأخرون ايضاً يظهر ذلك لمن لم
 في اختلافاته مع انه فضل بن شاذان ويؤثر في
 عبد الرحمن في كتاب الوارث ولكن هذا احكاماً
 او رداً في حق الرسالة ولحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على محمد وآله اجمعين قد افق الفراغ
 من تخطيط هذه الرسالة على يد احقر عبد الله
 عماد واعظمها اسلا في مدينة كربلاء في سنة
 سنة احدى وخمسين من شهر صفر في سنة
 تسعة وثلين والمائة بعد الاف ١١٣٩

م م م م م م م م
 م م م م م م م م
 م

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 الرواية الأولى في القول لفظ العرفين أظهره الدلالة على الوجوب الصلوة
 من لفظ الوجوب وهو ما سمعنا من تلك القلوب بالصلوات اليومية
 الباقية وإن أريد الاستفاد من استثناء غير المكافئ لفظ التكليف المتعاقب
 يدل على عموم الوجوب بالالتزام إلى الأبد والصلوات الغير المستثنى
 وتخصيص مثل هذا العموم بصلوة الأمام على السلم أو ما يركعونه من غير
 يجوز أن لا يركعوا حكمه بآية وجوب هذه الصلوة في كل يوم على كل مسلم
 لم يفتن بكاملت وهو قول من يقول بأشراط الأمام صاحب التلخيص في الوجوب
 يلزم إخراج جميع الأصناف والمسلمين من حين حكمه على السلم بوجوبه بالالتزام
 القائم ولا يلزم أن يجوز مثل هذا التخصيص ما قلنا من أن يجوز استدلال
 الأمام المرسوم على السلم من غير اعتبار السلطة كما في غير هذه
 الأوامر وقيل إن أريد من قوله صلى الله عليه وسلم في قوله معكم من عدلهم
 فالإمام من العلماء الكرام إخراج غيره وقيل من هو الإمام من يوم هو مسلم إلى بعد
 ومعه من هذا التفسير مظاهر جدا فيقول في هذا يقول فاعلموا أن هذا
 قال من في هذه القرية شاعر أمير القرية في الفرج ولم يستثنى من هذا
 صنفه من غير الأقوال واحد وعندنا أنه لا يجوز فاشترط هذا القائل واحد
 وتخصيص السلم بالساحر ومواليه من هذا التفسير غير متيقن فكيف
 يجوز هذا التفسير في كلام الحكم البديع وقد دللنا أن الاستدلال لا يحد

المراد



والتفسير هو أن هذا القول
 الذي كان في كلامه من غير

الرواية على كيفية صلوة الجمعة لأجله أصلا لأن هذا الذي في الصحيح إنما
 يرد على الوجوب من غير اشتراط الأمام كما قلنا وأما اشتراط الجماعة
 والعدد والخطبة إنما يستفاد من أخبارهم وهات الذي تنكر وجهها
 لأنهم كسبة الجمعة لا يحسن السهو والخطاب وديانة صاحب التلخيص
 عن الثاني وإن كان استناد ذلك من أخبارهم فكذا استفاد استوائهم
 كلامه في قوله وأما ثانياً لا يحتاج إلى التعريف وقوله في قوله في الجملة
 لا يحصل له أن يكون إجماعاً من كان على من فرغ من في المسافر فادعوا
 التلخيص الباقية في المرفوع وهذا ليس بمتعلقاً بآية ولا على تقدير كونه متعلقاً
 بآية بل هو التلخيص أو غيره مجمع الأخبار في الصحيح وإنما استدلوا
 يحتاج إلى الجمع بين الروايات بعد تخصيصها بالصلوة بصلوة الأمام
 أو بغيره لما جمع بين الروايات بعد تخصيصها بما يجمعها من غير أن
 تخصمها بصلوة الإمام وإنما استدلوا من تخصيص الحديث الصحيح بعموم
 لا يبيح والمسلم بصلوة الأمام بل لا يجوز تخصيص المكاتبين بغير الفرق
 لأنهم من أصحاب الأئمة مع أن هذا التخصيص ليس من شأنه التخصيص
 كما لا يخفى بل يجوز أن يكون العام في العموم للعهد
 يجوز كون العام في العموم للعهد إلى ما هو معناه من بصلواتهم
 لأن العام للعهد يوجب السبق للأئمة من المسلمين والمخالفين في شيء
 على أنه ليس بواجب منهما هذا الشأن الذي قلنا المتصور من نفاذ الامتثال
 ويعتبر في التلخيص كونه باطلاً في التلخيص مع أن من كان ماله من قبل

في عدم مقتضى الاستدلال في القبول فيهم المقصود المعتبر للعامة من بالاشارة
 فيما رواه عنهم من عدم العلم فيكون المشار اليه مذكورا لوجبه كون
 الامانة والثقة بعدم الذم في ذلك لعدم لائق وان سلكنا اليوم وكلنا
 اليه في الشك اليه ايمان من غير شك في اننا لم نترك الشك في كون
 ما هو عليه في عدم مقتضى سببه وعقله وان كانت العقلة منهم نادق
 بخلاف غير الشك فان العقل منهم شايعة لا تفتقر الى دليل الاستدلال
 بالاشارة في هذا الاحتمال فيمنع لان من الاستدلال بالاشارة كيف
 يصح هذا السبب واليه الاستدلال بالاشارة لا الاستدلال بالظواهر والاشارة
 التوجيه لا ينافي اليه وهو كذا في هذا الاحتمال انما ينافي اليه كذا
 لا الاخبار المتقدمة بالاشارة والاحكام وما ذكرنا على اننا لا نقول في
 الرواية الا على ما ظهر من ما ذكرنا في الرواية الثانية قبل
 هذه وبعد الا قوله وانما نأمله وجوابه انه لا وجه حمل اليه في هذا
 التوجيه الصحيح الذي حكم على التمسك به على ان اسد يذم في ذلك وان
 بخلاف عدم مقتضى الشك في الاستدلال على الوجوب في توجيهه وتوجيهه
 اذا قال فانما بعد اختم الختم فاشترى هذا الاستدلال من في قوله في
 امرنا باشارة العلم لا الغيب في قوله في جواب المولى انما ان تمت في قوله
 الوجوب في حمله على الغيب واختم في الغيب بل لا يفرق في قوله المولى حمل
 الوجوب على الغيب فيحتاج الى ذكر العلم والدلالة على الغيب ولم يسمه
 شيئا منها في قوله في جوابه انما في عدم الغيب لا احتياج الى شئ منها فان كان

الغيب جواب المولى في حمل الوجوب على الغيب مع حمله على ما حمل التوجه
 على الغيب واجبه ما لا يورد عليه على تحريكه وتخالفه عقلا
 وانما ثانيا فانه لا دلالة له على الوجوب اليه على علم ان قوله
 ولا اشك طبع الله على قلبه يحتمل الدعاء بالطبع الذي هو قريب من
 القدر على من ترك الشك مع متواليه والاخبار بالطبع على ولا يخفى انه
 على هذه التقديرين يد على كمال شدة هذا الترك ولا قال بحجة
 هذا الترك وجاز تركه بالجمعين او الواحدة فيحتمل ترك الشك
 تحت تركه بوجه واحد بعد القول بالفصل وتخصيص الشك بالذم
 بعد الشك لا با حجة كما هو وحمل هذه الشك على ترك الذم
 في غاية الشك في رواية بعض الاخبار الظاهرة في حرمة الترك الظاهرة في
 وجوب الفصل على الجاهل او التاكيد عند الشك او المعاني التي
 لا يصح فيها خلافات ويلتزم هذا الذي هو الصحيح للمتمم على حال التوجيه
 الترك المبرر بمصالح اخرى واجازة التمسك بمثل هذا الاحتمال الضعيف
 على التمسك به والتشديد على ترك المسحبة اضعف الاستدلال بالوجوب
 والحرمة من التقديرات الشديدة على الترك والفصل احتمال قريبها
 على ترك المسحبة في كل المكروهات مستغفرا عنها وانا وبالحجج التمسك
 بمثل هذا الاحتمال لا ينافي اجابة بما ذكرنا هنا وما بقاها من غير
 جواب عن الرواية الثالثة اظها عن بعض المراءىين بحسب
 من يكون مشغلا بالخطبة في هذا الظاهر ولكن لا يلزم من هذا تنقيده

من عطف بالقيود التي ذكرها بل لا بد من ان عطف غير معناه
 التعريف والعري وهو ان يكون مستغنياً بالخطبة او عطف الاصل
 والذو الركن المراد به الاول على ما هو واضح من سياق الخبر واعترض به
 ايضا فقيل الثاني ان قلت هذا لازم وجوب المجتبه مع من عطف
 وان كان فاسقا قلت ليس من عطف غير الفاسق بل ليس هو على
 اعتبار العطف في امام الجماعة لا يستلزم تقييده بما جاء في خبر
 المذكور بل لا بد من ان يكون الخبر في الخبر بغير تفصيل فاما العطف
 عند قصد من عطف المجتبه عند وجوده ولم يذكر في الخبر بل لا بد من الاول
 والآخر الثاني في كلامه لا بد من الاول لا بد من الثاني وهو الثاني
 على وجه العطف على خبرهم عطف من عطف والمفهوم على عدم جزمه
 على تقدير صحة خبرهم عطف على خبرهم فادى خبر في الخبر ومن هذا
 التعيين فاستدلوا بالوجوب من الخبر الخاصة بالاعتبار المتفقون
 والمفهوم من كلامهم انما لا يظهر من كلامهم ظاهره وتبين
 على من استدل بالخبرين على الوجوب بمقتضى قولهم فاشهدوا للفقهاء
 قوله والخبرين من التماس هذا الخبر الصحيح لا بد من الوجوب العيني على
 على وجه ان الفعل مقدم مشروطية الامام صاحب السلطة بحكم
 على الشتم واستمر هذه السنة بمقتضى الطريقة الى يوم القيمة والحديث
 الذي بعده لا يدل على جزمه طائفاً وشاملاً على الرجلان امه والحمد
 لا يخفى من الكلام المتعلق به وان كان بعض النواصب على وجه

ختم

شتم على الرجلين بل لا بد من العلم بحقيق الخبرين وايضا او قهرهما من
 الزمام انما يحصل بعد اشتغال المسألة على زيد من الخبرين في الاصل
 بين معناه هذه الرواية المشهورة فقالت على حصول ذلك قطعه قطعت
 على خبرين متكاملين في بيان زيادة ونقصان مطلقاً ولا يقدر
 جزء من شدة او ضعف انما حصل هذا العلم لاحد الطرفين حصول
 هذا العلم لاحد الطرفين من الاقران وهو من الرضوخ يمكن تخصيص
 هذه الرواية بغير هذه القوة فلا تكون وليس من امثال تلك المسألة
 في الاكثير المتواتر وتنبؤ في الفقه او اوجه بعد تخصيصه بالوجوب
 المستفاد من الرواية حصول الامام او نائبه كما ذكر في الخبرين
 تحتاج الى احالة اليه من الخبرين في الاول فما هو تأويل ذلك فتبين انما
 في خبر ابن بابويه المتعلق بخبره المتفقون كونه سلوة في الخبرين المتفقين
 البيهقي في الاشتغال بطلان خبره في هذه الرواية لا ينفرد ولا
 هذا الخبر قد حاشى في الحديث العظيم فاعلم ان ما اقول هو من
 الرتبة لا كون الامام او نائبه في السبعة المذكورة في الخبرين المتفقين
 في خبره في خبره في الخبرين المتفقين في الخبرين المتفقين في الخبرين
 بل هو كونه في الخبرين المتفقين في الخبرين المتفقين في الخبرين
 الاصل الذي مؤيدان عندنا وهذه الاحتمال ظاهره من الخبرين
 وفي اعتبار خبره واما تأويله في الخبرين المتفقين في الخبرين
 فتكون الاحكام او ما جرى في السبعة المذكورة من الخبرين في خبره

ما يرويه عن كافيته من ادراك الكتاب بل الطرح في الضعيف بمنزلة
استثناء الرواية المطبوعة والمضغفة عن عموم القول بالصحة
وقد ذكر الروايات متنافية لا تقبل على عدم الحكم بالصحة والافتناء
فربما كان مخالفا من التناقض وبالحمل اذا قال احد بنحو الرواية
المذكورة فافاد الرواية الضعيفة من غير اشارة الى ضعفها
محتسبا لخلل وتدل على جميع بين المعتقدين بنفسين با بولي
اجل من هذا واما الاستثناء الاسلام محمديا فيكون كالكثير فالتعريف
الباب بلام جوبه واورثه الروايات وانتهى الدلالة لا على الوجه
ولم يرد كما يصلح في علم المناقشات ومن تبع كتابا في هذا الفن
بان الامانة التي في كل كتاب باب كافي على اعتبارها فيحصل
احاديث لا يتناقض بعضها مع بعضها وذكر ان ظاهر هذا في النسخ
القول بالوجه الصحيح من التعليق المتعلق على جلاله في كتابه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اخرجنا من ضلال من سيرة الضلال باورساق الوصل الكرام
والعقاة والسالكين على سبيل الانام عن الميراث القوا على الاحكام
وعلى الامانة القائلين من الخلال والحرام وبعد فان لما راجت
الفاظا وبادت كمالها في حجة القلان فانه الاية الفاسد للشيخ
بما هو في التراب علقها على سائر الشريعة من غير ان يكون في الحق الصلوة
الجمعة في العالم العالم الفاسد الكلام من لا يابعد الله الشهادة بالتوكل

اروت ان الكشف قاطعا واثبت ويطرح فاعلم ان قد يراى في وهو
الموقر والمعينة قال الفاضل الحاشي اقول لفظ العزم في الدلالة
على الوجوب لا اصطلاحا من لفظ الوجوب فانه لا فائدة لهذا الكلام
في هذا المقام لان صاحب المراسل الذميمة لا مضاربة في الوجوب
لا اصطلاحا في هذه الترتيبات وان كان الدال على لفظ العزم اذ لفظ العزم
وكذا لا فائدة لذكر التاكيد على تقدير تسليم ان التاكيد مستفاد من
الاستثناء لان التاكيد مثله هو التاكيد وان كان هو الوجوب
بالنفي الى جميع الامثلة فالتاكيد بالنفي الذي ان كان بالنفي الى بعض
الامثلة فلا تأثير في مطلوبه فقد قال الحاشي كاي وجه تخصيص
فيه ان صاحب المراسل الذميمة لم يحرم بالتخصيص بل قال العزم ان يكون
المراد بصاحبه التخصيص الامام او نائبه الخامس الى فعل الحاشي بان
عدم الامتناع لانه التوهم الى وجهه فقد سلم الحزم بالتخصيص وان
اراد بعدم جواز التخصيص في هذا الكلام لا يصلح للتخصيص في التوهم فيه
بالتخصيص للحزم عن التخصيص فممن وان اراد ان التخصيص لا يقتضي
فعدمه بل لا يلزم ان يكون التخصيص مطلقا بل قد يكون منفصلا
كما هو شائع في تخصيص عتق الاحبار وغيرهم من الاحبار وغيرهم بل
للمعنى ان يظل التخصيص لا يلزم بعدم جواز التخصيص في هذه النسخ
على المسألة والمثارة ولا فائدة لتحقيق ان عموم المسلمين ولا يصح بحال
وانه يجب على كل مسلم كل ما يوجب الحزم الى صلوة الجمعة ولكن يلزم

قال كاي وجه تخصيص

على الخبر ان يبين صواب الخبر ما هي فاما نقول ان الخبر ان يكون صوابا
 ما سلوه ان يبين ان ما يبين الناس بايديهم بالبرهان وعما وقد اجابوا ان الخبر
 يما ذكرناه فان كنت في شك من هذا فارجع الى كلامي في بطلان حقيقة الخبر
 قال الخبر على قول من يقول بان خبر الامام صاحب السجدة في الخبر
 يلزم استرجاع جميع الاسماء الى الامير في خروج الاسماء والمسلمين من جبال
 عليه السلام الى الخبر والقائم من فانه قال يلزم ان الله فرض في كل سنة
 ايام الحديث وكيف يتحقق معنى العموم الاسمي والمسلمين الذين في زمان
 النبي ومير المؤمنين وبغير ضمان الخبر فلا فساد في خروج الاسماء
 والمسلمين الى ظهور القائم من قولنا لما ذكرناه وايضا لا مشافاة
 بين خبري الخبر في جميع الازمنة وبين استمرارية السلطة الامامية
 او يجب على الناس ان يكون الامام من السلطة وسلوة الخبر مع
 قولنا فلا يمكن ان يكونوا في سبيل خبرهم هذا الخبر وان لم يخرج منهم خبر
 هذا في الشرع كثير قال الخبر فقل ان خبري هذا في سبيل خبرهم
 كل من خبره الخبر من سائر اهل سبيلنا عدم فساد خبره في القام ولكن
 هذا قياس مع الفارق لان في المقيس على افراد كثيرة وقيل لا يستلزم
 لفظ العام في قولنا الخبر على اللاحق الا واحد وهو لا يصلح لاستعمال
 لفظ العام فيه قال الخبر ان هذا الخبر في الخبر انما يدل على وجوب
 للاحق هذا الخبر في الخبر كالاية على استمرارية الامام لا يدل على عدم
 استمرارية خبره قال الخبر ولا اظن هناك خبرا قلة في خبره كذا

الخبر ان اذا كانت شرطية لا تمام او عدمها مشكوكا صارت كيفية
 الشرعية مشكوكا فيها وهو عين المجعولة او بين من ما فكيف يقول
 ولا ينطبق ذلك الا على الخبر قوله وادعاه في الخبر ان لا يحصل الا ان
 ادخال من كان على ما في خبري ليس كلفا زائدا لا يحصل في الخبر
 المحقق لان صدق الخبر على من كان على ما في خبري ليس على الخبر
 ولا يجب الشرع والعرف وكذا صدق الخبر على الخبر الباقية وهذا
 شاذ في كيفية ادخاله في الخبر والمؤمنين لا يمكن ان يردده في كذا
 وامثال هذه المناقشات لا يناسب خالصها في السواد قال الخبر
 وايضا انما يحتاج الى الجمع بين الروايات الا يحتاج صاحب الخبر
 الى الجمع بين هذه الروايات لان في خبري عن صفات النبوة بها فانه قال في
 هذه المقام وبما يحتاج هذا ما يوجب قبول الرواية وسبق التمسك بها
 وقال في بحث الاحاديث والاحاديث في كلام جابر عن الصادق والخبر
 خبر الواحد عند الامام في كل شيء اقر انه خبره في بورت قوة العلم
 بصحة الظاهر ان التعريف في هذا الزمان ليس الا بما جاء من الاخبار
 كما تدل من الخبر استمرارية عمل اصحاب الائمة بما جازت فيه ورواية
 عينا في زمن الغيبة كما يزعم الخبر غير معلوم بل الظاهر من حال الخبر
 العمل بهذه الروايات كما يدل عليه رواية زكاة حقنا ابو عبد الله في
 عهد الملة شاذ بهما ولا يصح في رواية الحديث وايضا على العلماء
 انهم يمكن كلهم من حواجهم العينية في زمن الغيبة فكأنه فعل من

وقال الله انما انا الله اعلم قال الحشيش الصوف من ثقات الانبياء
 ويعتبر في الشريعة كونه صاحباً للثقل بحيث ان يذكره كمال الدين فيهم
 مقصوداً لا سيما لثقة الصوف لا يترجم ان يذكر جميع ما هو له في
 فهم المقصود من اجله وان كان عدم فهمه بحسب الرواية او تقليد
 وغيرهما بل على الثقة ان يذكره من غير ما هو له في فهم المقصود
 ولا يفتقر فيه واحتمال الثقة هذا ما هو قال الحشيش ليس الاستدلال
 بالاجابة والاستدلال بالظواهر في الاستدلال بالظواهر في
 اذا لم يكن لها معارف وانما اذا كان لها معارف فلا يكون فيها
 من قبيل الثاني لوجود المعارف وهو اجمع المقتول من جملته من
 العلماء والمؤيد باخبار كثير منها موثقة بما هو المذكور في الحديث
 قالوا لست اجد هذا الله عز وجل يوم الجمعة فقال انا معكم اهل البيت
 وانا من سبطه وانا من رعاياه وان سلوا جملته ومنها ما رواه الشيخ
 وابن بابويه بسندهما عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر قال يجب ان يكون
 من المؤمنين ولا يجب على اقل منهم الاقام وقامته من عباد الله
 ومنها قال الصادق عليه السلام لا يقيم الجمعة الا في موضع يقام فيه الدعاء ويقرأ
 من الاجابة ليس هذا موضع ذكرها ويقول على السلام وعاد يوم الجمعة
 في الحقيقة وهو الله عز وجل ان هذا المقام يختلف لك واسمها لك الى قوله
 كل يومها وغير ذلك ومعلوم ان اذ كانت فظواهر معارفه سقط
 الاستدلال بها وهذا واضح لا عار عليه لا الحشيش وما ذكره على الكفاية

المتن

المتعلقة بالرواية الاولى ظهر بطلان ما ذكره في الرواية الاولى
 انما ما ذكره ظهر بطلان ما اوردوه وفي ما ذكره صاحب الرسالة
 في الجواب عن التهمة الثانية بحالها الحشيش لا وجه له الوجوب هذا
 الحديث الصحيح في محل الوجوب في هذا الحديث على التخيير بين الاجابة
 لا لعدم التخيير بين هذا الحديث ولو لم يكن عليه لزم اطراح الروايات
 القديمة الدالة على اعتبار السبعة في الوجوب وخصوصاً قوله
 ويجب الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين ولا يجب على اقل منهم وما ذكره
 فينا وقوله في توشيح القليل بمثل الشجرة الغريبة في الحشيش ولو جاز
 التمسك بطلان هذا الاحتمال الخفيف لكان السبعة في الغرضين الى
 هذا الاحتمال ليس شياً عن هو الغرض ولا عتياً كحاشية الحق في
 ما ذكره في رواية بالاجماع المقتول وعلى انما لا يمتنع ما رواه
 الظاهر في عدم وجوبها للمؤمنين في زمن الغيبة فينبغي هذا الاحتمال
 لا يثبت باطلاً لا يستلزم بالظاهر مطلقاً قد ترقى في الحشيش ما ذكرنا
 عن اولها بقاها عننا وما ذكرنا ظهر ضعف ما اوردوه على الروايات
 عن الرواية الثالثة في الحشيش ولذا لم يكن المراد من الرواية الاولى قوله
 تعين الثاني اذا كان المراد من الثاني مطلقاً بحيث يشترط من شئ
 العظيمة ومن تعين العظيمة من اهل الصلوة وكما ان من تعين غيره
 وان كان لا يراه الحشيش فان كان الحشيش قائماً بهذا العموم فلا كلام معه
 ولا انطق قائلاً به وان اعتبر فيه في الحقيقة قلنا لا ينبغي ما ذكرنا

ما يدل على هذا القيد الذي اعتبره فما هو جوابه فهو جواب حسن
الرباثة من تقييد من يحل بالقيد التي ذكرها قال المحقق
وأشبهه على من استدل بالخبرين على الوجوب حتى على غلبة غناه
الخبرين فموجب لا بد أن يكون من القول وليس في الخبرين القول
فموجب من الأجل المميز وذكروا صاحب الرضا الذي سبق
أنه يدل على إطلاق الطلب في كراهية من صاحب الدليل بعد
مراجعة الخبرين في الوجوبين فموجب من الخبرين يلزم عليه
أن يبين أن غناه من القول لا يقتضي الغلبة التي هي صاحب الرضا
في الخبرين هذا الخبرين لا يدل على الوجوبين بل على وجوب الفعل
وعدم مشروطة لا مقام كمال الظاهر في المشا واليقين في الغنا
الغنية في وقت الظهور على هذا لا يدل على عدم مشروطة لا مقام صاحب
السلطة سواء كانت متعاضداً أو متضاداً ومن الطرق كما في الخبرين والمؤيد
الذي بعد الأول على غناه في الغنا واليقين على الرضا في الغنا
أن لفظ المش في بدل بظاهرة على الاستصحاب في هذا المثال المرفوع
قال بالتحديد بعد الدليل وإذا كان ما لا يخلو الاستصحاب كما هو
على عدم الوجوب الحسن فافهم في الخبرين في الاستصحاب لأن الامام
فما فيه في الخبرين الأول والخبرين الثاني لسبب الغنا من أن يكون
الاستصحاب في الجواب الثاني ويكون الامام أو نائبه في الجواب الأول
والخبرين الثاني وسبب الغنا في الخبرين الأول والخبرين الثاني وسبب الغنا

ولأنه على مدعاه ومن كان أحد من الخبرين يظهر عدم الوجوب الصحيح
فلا يضره ما في الاستصحاب لكون الامام في السبب والتمريض لو كانا
في جواب واحد فلا يخلو في الخبرين وبالحمل لفظ الامام يطلق الملاحقة
شأنها في قوله وهذا قرينة على عدم الدليل كيف حكم بالوضوح مع
الظاهر أن لفظ بغيرهم جاء عن الامام الذي ذكر في هذا الخبر
في الحق في الثبوت في ذكر المحققين من الغنا أن أصل وضع تعريف
الامانة على اعتبار العمل فأنك لا تقول لا تعلم زيد إلا بعد أن
معهود من المستعمل والمطابق باعتبار ذلك المبدأ لا يعلم من قبل
والأمر من فرق بين العلم زيد وقوله لا يعلم من أحد من معرفة
ولا من كمال لكن كماله في الجاه في علم زيد من غير شأن اليقين
في الخبرين بالعلم وهو في الخبرين موضع الاستدلال في الخبرين فافهم
الامانة على اعتبار العمل في علم زيد من لفظ بغيرهم من المراد أي من كان
الأمر في الخبرين على اعتبار العمل في الخبرين فافهم في الخبرين في الخبرين
أن يكون تركه في قوله بغيره في الخبرين في الخبرين فافهم في الخبرين
إذا كان الأمر على ما ذكرت فلا معنى لوجه الدليل في الخبرين في الخبرين
الدوم باعتبار تركه في الخبرين وعلى هذا فنقول في الخبرين في الخبرين
المقام لأن اللزوم ما يقع والمنع على المنع ليس بوجوه في الخبرين
الطريق في خبره وجوب الخبرين في الخبرين فافهم في الخبرين في الخبرين
الغنية في الخبرين في الخبرين فافهم في الخبرين في الخبرين فافهم في الخبرين

لما سمعوا ان الله الحق فاقوا دليل على سقوط فرضية فرضها الله
 الثاني للوجوب الجبري فيمن العينة لا يقتضون فرض الحق على عامة
 الناس في غير زمان حصول الامانة فلا يحتاجون الى دليل مستط
 واذا علمنا الدليل الواضح على فرض الحق في جميع الازمنة غير واجه لانه
 ان اراد الوضوح عند فضاء لا يكون محتمل على غيره وان اراد الكون
 عند العلماء صير محتمل وكيف يكون واضحا عندهم والعالق انهم قالوا
 بعدم الوجوب وبما ذكرنا لهم عدم وقوعه باق وادان في هذه
 الحاشية على انهم صاحب الرسال ان الله الحق فاذا قلنا بوجوبها
 فهو واجب هذا الكلام على المطلقة ليس محتمل ان الامانة كشرا
 ما يقتضي بوجوبها وليس محتمل في فرض الامانة لان في علمه
 من مقتضى وجوبه بالحقية او لا مقتضى من علمه المحالين غير الحق
 بغير القرائن لان هذا الفرض ظهر عليهم انهم لم يروا العلم والسمو
 هذا الكثير في الاشارات والحق لا يخرج من انكارها قال الحق والحق
 الغير بقلهم والعلم بالحق بالانوار والدلالة على وجوب الحق
 فرض الحق وعلم الامانة بغير علمه على غير علمه في الظاهر عدم العلم بها
 كما هو الظاهر من حديثه في ذلك قال الحق ابو عبد الله عليه السلام
 في رواية اخرى في الاية ان الله تعالى في قوله ان الله الحق في جميع
 الحق ومن يحذر ومنه فليكن في شارة معضلة هذه الروايات
 والظاهر ان الحق ليس الا لعمدة على ما روايت عن الصادق عليه السلام

رواة من اصحاب الائمة مخصوصا عبد الملك بالروايات التي وردت
 في وجوبها بغير غيره معلوم ايضا بل الظاهر عدم علمه بها فلا حاجة فيها
 كما اعتد في وجوبه بغيره واعتماد الشيعة بقلهم والعلم به وعلمه لا
 عليهم بهذا الحق في الحق ايضا مفهوم لا في الشريعة الى قول الامام
 في حجة الاجماع اقول لم يحري في حجة الاجماع البس الاشارة الى
 ونقله فان قال لا يصدق عليه البناء فغير مسلم بدون دليل
 مداه وان قال لا يصدق العلماء في دلالة حجة الاجماع فغيره ان
 عدم علمهم فيها لا يستلزم عدم جريانها فيما قال الحق وبما
 حجة الاجماع المقولة بحجة الواحد في ظاهر الظاهر ان حجة الاجماع بحجة
 ثبت عند الفقهاء ولذا قال الحق الشيخ علي بن ابي حمزة ثمان
 تعلم ان ثبوت الاجماع بغير شهادة الواحد وكيف بغير الاشارة
 ويظهر من كلامه انه لا خلاف في ان كان التاثير ثبت في الحق والظاهر
 ان نقل الاجماع فيما عدا على احد القسمين الا في غير ذلك اقول والحق
 ان نقل القسم الاول وهو ان يكون النقل مستندا الى علم الناقل
 كما يظهر لك من الحاشية لا يثبت على قوله ان ثبت التوضيح قال
 الحق فان ثبت التوضيح فانظر ما يتلى عليه وهو ان قال الحق
 نقلها في المقام فوجدنا كلامه هكذا مسئلة السلطان العادل الا انه
 شرط وجوب الحق وهو قول علماءنا وقال ابو حنيفة في شرط وجوب
 احكام وان كان جائز المقولة فمن تركها في جوف او بعد موسى

للتقول

ولما نام عاد و اوجيا و فليج الله شمل لان السلطان يستوى
 بين الناس في ايقاعها فلا يفتقر بعشاقه الشافعي لا يشترط
 لان طينته على الناس الجيد و عثمان محسوب ولا لها جادة بدت
 فلا يفتقر اقامتها الى السلطان كالحج والجهت في مقامين احدهما
 في شجرة الامام او ثانيا في المطار مع الشافعي في عقدنا في النبي
 صلى الله عليه وآله فان كان حقيق الامانة للجمعة وكذا الاماء بعده كما
 يعقني للقطار فلما لا يجمع ان ينسب الانسان نفسه فسادون اذن
 الامام كذا الامام محسوب وليس هذا قياسا بل استدلالا بالعلم المستحق
 الاعمار و غنا الفخر من قول الامام و يؤيد ذلك ما روي عن اهل
 البيت عليهم السلام من طريق ومنها رواية محمد بن مسلم في الصحيح
 انهم على اقل من سبعة الامام و عاينته مدني حقا و مدني عليه
 و شاهدان ومن يضرب الحدود بين بين الامام و جواب الشافعي
 على ما بينا ان عليا ام كان هو الامام فلا يفتقر الى اذن غيره و على
 و اى غيرنا ان عثمان كان محسوب و فكان في اذنه مع تعدد ذلك
 من اهل البيت لا يفتقر و لانه حكايه على من المعتدل ان يكون من اهل البيت
 و اما قياسه على الحج فيبطل لان الحج لا يفتقر الى اجتماع بخلقه للجمعة
 كاقامة الحدود و انتهى كلامه اهل الله مقامه و العرف من نقل كلامه
 بطوله انك تعلم انه اسقط بعض عبارات و ضل بعضا ببعض
 ليعيد مطلوبه و يفتقر على القادرين فاما في ولا يفتقر ان كلام الحق

و حاشا احداهما في شجرة الامام و ثانيا في المطار مع الشافعي في عقدنا
 في النبي صلى الله عليه وآله فان كان حقيق الامانة للجمعة وكذا الاماء بعده كما
 يعقني للقطار فلما لا يجمع ان ينسب الانسان نفسه فسادون اذن
 الامام كذا الامام محسوب وليس هذا قياسا بل استدلالا بالعلم المستحق
 الاعمار و غنا الفخر من قول الامام و يؤيد ذلك ما روي عن اهل
 البيت عليهم السلام من طريق ومنها رواية محمد بن مسلم في الصحيح
 انهم على اقل من سبعة الامام و عاينته مدني حقا و مدني عليه
 و شاهدان ومن يضرب الحدود بين بين الامام و جواب الشافعي
 على ما بينا ان عليا ام كان هو الامام فلا يفتقر الى اذن غيره و على
 و اى غيرنا ان عثمان كان محسوب و فكان في اذنه مع تعدد ذلك
 من اهل البيت لا يفتقر و لانه حكايه على من المعتدل ان يكون من اهل البيت
 و اما قياسه على الحج فيبطل لان الحج لا يفتقر الى اجتماع بخلقه للجمعة
 كاقامة الحدود و انتهى كلامه اهل الله مقامه و العرف من نقل كلامه
 بطوله انك تعلم انه اسقط بعض عبارات و ضل بعضا ببعض
 ليعيد مطلوبه و يفتقر على القادرين فاما في ولا يفتقر ان كلام الحق

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل دليل وجوب ملاقاة الجماعة من اوضح
 الدلائل الشرعية واقرها بالعمل ملاقاة الجماعة افضل
 التكليف الشرعية واعظمها ونسب عليه جميع الدلائل
 العترة في الشرع احسن بيان وجعل هذا الشبهة
 كسلة الامامة في الاوضح والاكثر والاصلح والتم
 على افضل من بلغ الشرايع وهدي والله الموفق
 ائمة الهدى فيقول خادوم العلوم الدينية
 محمد بن مرتضى الموسوي حسن الله وجهه قد
 رسالت في رفع الشبهة التي وقعت لبعض متاخرين
 في جملة وجوب ملاقاة الجماعة في زمان الغيبة اثبت
 بتأليفها بحمد الله تعالى لما رويت انه قد استدل بالحجة
 اصل الامامة في هذا الزمان وحذفهم بحمد الله
 الشيطان حتى قد تموا اعظم فقي على الذي بالشبهة
 لا بالبرهان وحرموا اهم العبادات بالجهل والفتنة
 واخواننا السالكين رحمهم الله وان كانوا قد اقبلوا
 في هذا الشأن كثيرا وقد امر الان الامر بالقبول كما نرى
 الاول للآخر وسماها بالشهاب الثاقب وجعلنا لها
 رجويا للشياطين ومن الله التأييد اعلم

أيديك الله من روح منه ان وجوب ملاقاة الجماعة اظهر
 رابعة النهار والله اعلم على طاعة الاسلام في جميع
 الاعتصام وسائر الامصار والافطار كما شرع به جميع
 من الاخيار وان جميع علماء الاسلام طبقة بعد
 طبقة قاطعون بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 استمر بعد ابي لهب الوجوب العترة بطول حياته القدر
 وان الشبهة لا يكون بعد ولدي حب الى طاعة وجوب
 بشرط وجوب سقوطها في بعض الاماكن الاصل اول
 من متاخرين فقهاؤنا الذين هم اصحاب الدين ولا
 دون كاختيار من القدر ما الذي لا يتجاوز
 مدلول الفاظ الكتاب والسنة واختيار اهل البيت
 صلوات الله عليهم فانه لا خلاف بينهم في وجوب الملاقاة
 عدم سقوطها اصلك لا التقيت كما لا اختلاف في ذلك
 التفرقة ولقد روي في ذلك زمانا وقت في الشبهة
 الاربع من المتأخرين لما روي من ان اهل البيت
 لما روي من الزمان دون جبهة فزعوا الى طاعة
 شريفا آخر غير ما ثبت بالاطحان للصحة وان قد
 وقد لا يدعوا الا انهم كما احتجوا بالاحكام وقتنا
 دون وقت كما قال الشيخ الشهيد بعد اثباته
 الوجوب العترة بالبرهان الان عمال الطائفة على

منهم وجوب العيين في سائر الاعصار والاعصار
 لما تقتضيه انهم على ذلك الشئ انما هو حضور السامع
 العادل ومن نسب لذلك وكانهم كانوا بالسلطان
 العادل كما صرح به في سائر الامام العصور على كل حال
 فاشترطوا حضوره على كل حال فاشترطوا على كل حال
 وذلك الحق وانما يشترطه كما ان الغيبة له انوار
 البعد والآخر ذلك الوقت وذلك لما اذا العالمة
 كن ذلك كما ان الغيبة في دولتهم عشرين كما ان الويل
 ولما اذا العالمة بغير لونه عليه بان الاجتماع في
 النزاع وشارة الدين والحكم سوية لمساعدة الجهاد
 ولئن بغير الامع السلطان فاشترطوا على كل حال
 منهم كما استحقوا السلي لا اجتماع القول بالبرهان
 فترد عليهم ان ذلك كان شرط الشرعية فحق العالمة
 ثم اختلفت هذه الامور بينهم من هم هذه الشروط
 هناك الظهور والغيبة فاشترطوا على كل حال
 الغيبة لعدم امكان الشرع وهو ممن ادرك
 وسائر من غير الظاهر والظاهر كغيرنا
 بالرجل او الرجلين وانما انما بالزبد لا يقال
 سائر التاويل بما يرجع الى الحق والله اعلم
 هو ان قال في حق سورة آية العادلة والحق ما

ذكرت

وكيف اذكر نبيها من له وحيث له محلا ومنهم
 الشرايين ان الظهور واستقطبه في زمان الغيبة لا
 ثم اختلفت هؤلاء ففهم من جعل الوجوب حتما
 من دون رخصة في ذكره او في رابعه من الغيبة
 الاخباريين وسائر الامور ومنهم من زعم ان في كل
 حق رخصة وان وجوبها محض في زمان الغيبة
 الغد من الوجوب في حقها من سيرة عينا واجبة
 تخيير واليه ذهب شريفة من مشاييرهم وذلك
 لما رايهم قول اصحابنا لما في بعض الاوقات كما
 ذكرنا ولاشياء وقع لهم من عبادات بعض من تقدم
 عليهم ولا سيما الشيخ الطوسي الذي هو قد ذكرنا
 استحقاقه على انشاء الله تعالى وكانهم ضحايا بالغيبة
 يصرح به في حقهم ان الناس لو اذ في انشاء عباد
 جميع العدد ولها او يصيرون امام لا حيلها فاذ فعلوا
 ذلك وعملوا على فعلها بغير علم كل من منهم
 ان الشرايين الاخر حضورها ولا يبع احد
 عندها لان الاحاد الناس في الغيبة في حقها
 وعنده ومنهم من زعم ان الاوقات العام قائم بها
 الاذن للناس في زمان الغيبة فاشترطوا في سائر
 حضور الغيبة لا انما ناسب الامام على العموم وماذا

الشيخ

من قبله في اجراء الاحكام واليه ذهب واحداً من
 من متاخرهم وكل من اصحابه فقد اذاعوا
 على رايه مع ان لا يستند لاجماعهم في كتاب ولا سنة
 ولا خبر وليس له من هذه الدلائل الثلاثة عين
 ولا اثر على الباعث لهم على هذه الامور اذ كانوا كما
 يقولون من تصديقهم وحقاويصها انهم يسمعون
 شرا من هذا وما استدلوا به عليها فكانت لهم تصرفاً
 به بعد استقرار الرأى على ان كلامهم اكثرهم مشرب
 غاية الاضطراب فانك ترى من هذا ما يشهدون
 السلطان العادل او من نصبه له او يستدلون
 على ان له ما ينبغي ان يشاء له او نصبه اصله
 وتام يقولون لو نصب له امره على الاستقبال
 والعقدت جمعة كان اذن السلطان له ان يرد
 في اعتقاده او من تسمعه يقولون فيسقط الوجوب
 في زمان الغيبة لعقد الشرع او من يقولون الفقيه
 منصوب من قبل الامام وله ان يعقد الحكماء
 مساعدته على اقامة الحدود وتام فيقولون هذا
 الشرايع يدرك عليها الاجماع ثم يقولون وفي زمان
 الغيبة قولان اصحهما الجواز للرايات والاخر المنع
 لعقد الشرع ومنهم من يقول بعد هذا الشرع ودعوا

الاجماع

الاجماع على انهم يقولون في زمان الغيبة قولان
 الجواز للرايات والاخر المنع لعقد الشرع ومنهم
 من يقول بعد هذا الاستدلال على الاجماع عليه
 فان قيل قد رويتم حواجز فعلها لا يصلح للرايات والشوا
 قلنا ذلك ما دون فيه مرغب فيه فخرى اخرى التي
 ينصب الامام من يصلي بهم وتارة ينصرفون السلطان
 بالامام المعصوم وتارة يستدلون على عدلته بال
 الفاسق يشترع الى بواعث طبعه لا الى مواضع
 الصلح فكانهم يريدون بالعدل ما يقابل الفاسق
 ومنه يدل كلامهم على انه ما دهم يحسوا السلطان
 العدل ما يكون على جهة السلطان والاستدلال
 ومنهم يقولون المنشور في مقابلة الغيبة فيتم
 حال الغيبة ايضاً الى غير ذلك من التناقض والبطالة
 والتهافت الباهية وقد ينقص عن بعضها ما قيل
 بتعقبات بعضها فيشاء الله وترا اجتماع ذلك
 في كلام احدهم في كتاب الوامد كما يستفاد عليه
 ان ذلك تنحيز من عدمهم الاجماع في هذا المسئلة
 مع هذا الاستدلال الذي يريدون تعجيباً من غيرهم
 في هذا الدعوى مع ادعائهم انهم يسمعون منها
 ولا يشاورونها ولا يسمعونها الا بالشيء يجب منهم اعدا

العدالة

منه

شخصاً واحداً مع ان فقهاءهم المحدثين قد وضعوا
 على ذلك العمل القدر لهم بعد موتهم الا انهم اعظموا ذكره
 به فلا تزال تطلع على ثمانية منهم ناسب الله توفيقه
 في هذا البيان والاستدلال على الوجوه العديدة
 بعد ذلك البيان والاستدلال على الوجوه العديدة
 من كتابات الفقهاء الماضين وما يقوى به الدلالة
 وانهم قد توفوا وتطاف بهم الى الاستدلال ووصلت بهم
 الى الاستدلال ولما شهدنا ان اعتبارهم للاجتماعات
 القديمة التي هم فيها متأكدون وانما كانت الكتب القديمة
 التي هم فيها استأثرت اكثر من اعتبارهم للنصوص الحديثة
 والاشارة الصحيحة ناسب الله توفيقه من ذلك انهم
 اعتبروا ما ينبغي به عليهم في يومئذ في قليلهم ويطا
 الادلة الشرعية المعتبرة عند جميع اهل الطوائف
 او وقع في نفوسهم والطبع لكوسهم ونبأ بكلام الله
 ثم نوزع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كلام
 الائمة المعصومين عليهم السلام والادلة الشرعية منحصرة
 عندنا في هذه الثلاثة ثم نقل كلام الفقهاء المتقدمين
 من القدماء والمحدثين وثبتت به الاجماع القاطنة
 القاطنة به على الوجوب العميق ثم ناتي بالوجوه العقلية
 العديدة عند اهل الرأي على ذلك والادلة الشرعية منحصرة

عند

عندهم في هذه المسئلة ثم يجب من شبه الفاضل بفقهاء
 غير زينة الامم والامم التي عليهم من الاستدلال انهم في
 وافي وشيخه البيانات بكلات القوم ثم ختم الرسالة
 بالاعتناء بالادلة في الحث على صحة الجمعة والحاش
 الشيوخ فيها وليكن ذلك كله في ابواب ثمانية عشر
 ابواب خمسة ومن الله التوفيق في كل باب
 في الدين والعبادة وهو واجب الحمد من كلام الله سبحانه
 والحمد لله رب العالمين في حكم كتابنا ايها الذين آمنوا اذا
 نودي للصلاة من يوم الجمعة فامسوا الى ذكر الله
 وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فنفق للفقير
 على ان الربا بالذكر المأمور بالسعي اليه في الايام
 للجمعة وخبرنا ابو محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال من ساء له اسم الايام فهو بالسعي اليها
 خطيئتها وفعلها وترك كل ما يشغل عنها فن ادعى
 خروج بعض المؤمنين من قبل الامر في طواف الاوقاف
 فعليه الدليل قلها ان ابوها انكم كنتم سادقين
 وفي الآية مع الامر بالانزال على الوجوب من ضرورة
 التاكيد وانما لم يسمها الا بغيره قال رسول الله
 النبي الثاني في رسالته التي فيها في تحقيق هذا
 المسئلة واثبات الوجوب العميق في زمان الغيبة

بعض

وتبين القول فيه ما لم يثبت ان تعليق الامر في
 الآية انما هو على النسخة الثابتة شرعية لغرضية
 الوقت اذ لو كانت او ثبوتية لكانت شاذة
 يجب السعي الى ذكر الله وهو صلوات الله عليه
 او سماع خطبته او كانه قال اذا خوفي للصلاة
 عند الزوال يوم الجمعة فصل على الجمعة او لا
 الى صلوات الجمعة ولو هو اذ قال وهذا واضح الذي
 لا شك فيه ولعل الشبهة قوله تعالى فاسعوا
 الى الصلوة وانما ملقته على الاطلاق فاعملوا
 ذهب بعضهم الى وجوبها لذلك وكذا القول
 في تعليق الامر بالسعي فانه امر بقدومه على العمل
 وجبه واذا وجب السعي اليها وجبت جهته بطريق
 او لا معنى لا يجاب السعي اليها مع عدم اجابها
 كجهتها لانه في كل وقت قال الله سبحانه وتعالى
 الذين آمنوا لا تصحكم اموالكم ولا اولادكم عن ذكر
 الله ومن يفعل ذلك فاولئك هم المفلتون
 وقد قيل ان ذكر الله تعالى يقتضي العمل به
 الله تعالى ذكره لا يتركه الا في حال الاستغناء
 وفي من تركها في الامور لا يستغنى عنها في
 الاخرى وقد ثبت الى قرآنها فيها اما وجوبها او

الى ذكر الله
 فاسعوا

استحدا

او استحدا بالثبوت كوا لا مفعول مواقع الامر والنهي
 مؤخر والفضل والخير ان حاسا عليها وتأكيدها للثبوت
 بها ومثل هذا لا يوجد في غير من الغرض فان
 الاوامر بالملقة تجلجها غالباً خالية عن هذا التأكيد
 والتصريح بالضرورة وقال عز وجل ما فقلوا على
 الصلوات والصلوات الوسطى خير الصلوات الوسطى
 بالامر بالمحافظة عليها من بين الصلوات بعد الا
 بالمحافظة عليها من بين الصلوات على الجميع ولكن
 على التحقيق ان الصلوة الظهر في غير يوم الجمعة
 هي الجمعة وقال طائفة من العلماء انها في الجمعة
 كذا قال زين الحق بن خطاب مثله في بعض روايات
 في الدليل على عينية وجوب الجمعة
 من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 العامة والخاصة جميعاً في كتبهم العقيدة وغيرها
 اخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضها
 صريح في الوجوب العملي للجمعة وبعضها ظاهر في
 ذلك حيث لا اشتراط فيه التحريم بينها وبين غيرها
 ولا توقفاً عليها بل هي من اذني وغيره من اذني
 من هذا الدليل المنهات او لا صلوات الله على
 كتب عليكم الجمعة واجبة الى يوم القيمة وهذا

الصلوات

صريح في الوجوب المتيقن المستلزم لو كانت مشروطة
 بحضور الإمام عليه السلام أو أدلة له يكتفي إلى يوم القيمة
 بل إماما أو دليل بعد ذلك كما هو ظاهر ومنها
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم للجمعة واجبة على كل مسلم
 كالأربعة عشر مائة أو امرأة أو صبي أو مريض
 ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة طويلة
 حيث فيها على صلوات الجمعة أن الله تعالى قد فرغ من خلقه
 لجمعة فمن تركها في حديق أو بعد موت وله إمام
 عادل استخافا بابا أو محمدا لم يفلح جميع الله تعالى
 ولا يبارك في أمره ألا لا صلوات إلا ولا تكون له أيام
 ولا حج له إلا ولا صوم له إلا ولا مؤنة له حتى يتوب
 فظاهر أن لفظ الإمام في مثل هذا الموضع إنما
 يطلق على إمام المصلحة دون العصوم عليه السلام
 وهذا مما لا يخفى على من له أدنى معارف في الأخلاق
 مع أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم وله إمام مطلق
 ليس ببعض الروايات ورواها العامة هكذا وله
 عادل إمام أو قاضي ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
 ترك تلك جميع متعمدا من غير علة ختم الله قلبه
 بخاتم النفاق ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 أقام من قديمهم للجمعة أو لغيرها من العبادات

وهذا هو الوجه في إمام
 من ترك تلك جميع متعمدا
 ختم الله قلبه بخاتم النفاق

ثم يكون من الغافلين ولو كان الوجوب متخييرا
 لما اقتص على تركها بالنفاق أو الطبع على القلب لم يمتنع
 عليه الذين هم أعداء الكفر والفساد بالله فأنكر
 أحد الغرض من التحريم التي لا خير لا يوجب ذلك
 ظاهر الباب الثالث في الدليل على مبنية وجوب الجمعة
 من كلام الله تعالى من أجل بيت العصمة صلوات
 الله عليهم وروى الصدوق في المكنى في أبي جعفر
 ثقة كاسلام محمد بن يعقوب الكليني في رتبة محمد
 بن علي بن بابويه القمي في شرح الطائفة محمد بن الحسين
 بن محمد بن أبي جعفر في إسناده في عبد الله الصادق عليه السلام
 اختيارا لا يترك معتبرا في الرواية على حتمية وجوب الجمعة
 أشبه الحضور بالإمام أو أدلة منه أو فقيه ولا يجوز
 تركها كإدعاء القوم لبعضها صريح في ذلك وبعضها
 ظاهر منها صحيح زرار بن أبي جعفر عليه السلام قال
 الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمسا وثلاثين
 صلوة منها صلوة واحدة ومنها الله في جماعة
 للجمعة وروى بعضها من تسعة من الصغير والكبير
 والعبد والمرأة والمريض والمجنون ومن كان على
 رأس في مكان ولا يشهد أن غير الجمعة من الغرائب
 وجوبه صيني ولو حمل وجوب الجمعة على الغيرة

الحدائق

والجمعة

على معنى الوجوب فزعمت ان الكلام واشتد في حكم القدر
 بغير ما يشهد كذا قال زعم المحققين ان اول ما ينبغي ان يكون
 وجوبها بحسب ما على بعض الوجوه لا يقتضي ذلك الوجوب
 انتهى الملوك والسائر وغيرهما فان استثناءه فلو
 انما هو من الوجوب العيني لا مطلق الوجوب لوجوبها
 عليهم لوجوبها وانما الحكم العيني كما في غيرهم فالوجوب
 التخييري ثابت لهم فلا وجه لاستثناءهم دون شركائهم
 واما وجوب تخصيص الوجوب بزمان فهو الامام
 غير جائز اما اولاً فلا وجه لاختلاف القول يحتاج الى دليل
 ليس له ذلك فانك تعلم ان الذي هو خصوص الامام
 يتسكون واما ثانياً فلا بد ان يكون من الوجوب الزمان
 والوجوب السالط والاشهاد كما في غيرهم من الوجوب
 التصريح فيلزم من وجوبه ان لا يعمد اليه والاشهاد ان لا
 يحكم لان ايامهم يكون المعصوم على ان لا يعمد اليه والاشهاد
 والاستيلاء وقليلاً بعد بالنسبة الى غيره مما يكون
 خروج اكثر افراد العام وهو غير جائز عند المحققين
 وهو متفق عند الطائفة المستقيمة بخلافه ان يكون
 المعصوم عليه السلام في مقام بيان حكم الشرع والامانة
 بالعرف وجوب شئ وايقول انه واجب على كل
 اسبق على كل مسلم الاحاقية خاصة ومع ذلك لا يثبت
 ذلك

في القصور

ان اريد

ذلك الحكم لاحد من اهل عدم ولا يعظم المسلمين بل
 انما يثبت لتكليف منقضي زمن الذي هو الله عليه
 آله وسلم وزمن خلافه من غير ان يكون من الوجوب
 ثبت لجماعة في آخر الزمان عند ظهور القائم عليه
 السلام لا وان اريد بزمان الوجوب بما هو واجب
 السلطنة لا استثناء فلا وجه لتخصيص الملوك
 او لا فرق بين بعض مع الوجوب وبين فنية في
 عدم تكليفه من الصلوة بنفسه ولا بتعيين نائب الله
 هو مناط الوجوب العيني ومنها صحتها في بعض
 محققين مسلم عن الصادق عليه السلام قال ان الله فرض
 في كل جمعة ايام حراما وتلقين صلواتها صلوات
 والسيبة على كل مسلم انه يشهد بها الاخيرة الزمنية
 والملوك والمساكين والمرأة والصبي في هذا الخبر
 مع ما يثبت من المسابقة والتأكيد ولا يثبت بل يفظ
 الغرض الدال على ان الوجوب كالخبر السابق
 التصريح بلفظ كل الذي هو واضح الالفاظ في قوله
 في الوجوب مع الاستثناء الموجب لزيادة التاكيد
 في العموم والشمول المسايير لا يمينه كالصلوات
 الاخر التي هي فيها وبين الوجوب ومنها صحته
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام من يجب الجمعة قال كل مسلم

منه من نفاذ
 زمن العينة ٣

حكم

فقر من المسلمين ولا جمعة لأقل من خمسة من المسلمين
 أحدهم الإمام فإذا اجتمع سبعة وله خيار أن يؤمهم
 بعدهم أو يخطبهم وهذا نص في عدم اشتراط الأذن
 الذي أوردناه وهو ما روي بالإمام في هذا النوع إمام
 القضاء لا العوض فإن عوانة هذا إذا كان الإمام
 وأكفوا به فهو ثابت إلى يوم القيمة فكيف يصح
 لأن يخطب الإمام والمفتي قوله لا جمعة لأقل من خمسة
 يطلق الوجوب والثابت مع السبعة الوجوب البصر
 كما مر مثلاً في كتابنا في اليوم المستعمل في الاستحباب
 والتخيير في خمسة ونحوه المستعمل في الوجوب
 في السبعة وهو ما يجمع بين الأخبار المختلفة في هذا
 الذي ظاهره في حقه قوله من الإمام عليه السلام
 لخطبة الجمعة وصلواته كغيره على أن يكون خمسة
 الأصحاب والرابعة وفي رواية إلى العباس بن الصديق
 عليه السلام أنه قال يخرج في الجمعة سبعة أو خمسة أو ثمانية
 وتقرأ الصلوة منسوبة إلى عازم من الصادق عليهم
 قال يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا ثمانية فإذا زاد
 كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم والجمعة واجبة على
 كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا بحجة الزمان والمكان
 والمسافر والمريض والعجز في غير ذلك يجمع القوم

مستزم

الجمعة

المسلم إلى يصلوا من الجمعة ومنها صحبة عمر بن يزيد عنه
 قال إذا كان الجمعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة ولو لم يكن
 والجمعة وليست كما قيل في أو عسا وليست بعدة بين
 الخطبتين ويجوز القراءة ويثبت في الركعة الأولى في
 قبل الركوع ومنها صحبة الفضل بن مالك قال سمعت
 أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة
 أربع ركعات فإن كان لهم من يخطب جمعوا إذا كانوا
 خمسة نفر وإنما جعلت ركعتين لكان للخطبتين وقتاً
 ويتم نص في عدم اشتراط جمع حضور الإمام وإذا
 أو شغل هذا الأثر العام الثابت إلى يوم القيمة
 ومنها صحبة محمد بن مسلم عن أحد أصحابها علم
 قال سألت عن الناس في قرية هل يصلون أم لا جماعة قال نعم يصلون
 أو لو كان لهم من يخطب وهذا مثل سابقتهما في
 الدلالة ومنها صحبة زرارة قال قال أبو جعفر عليه السلام
 الجمعة واجبة على من استطاع الصلاة في أهله أو في جماعة
 وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يصل
 العصر في وقت الظهر في سائر الأيام إلى أن أقصا
 الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو من بعده
 إلى رجالهم قبل الليل هذه الآية حصة إلى يوم القيمة
 صحبة أبي بصير ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال من

قسما من تلك الشدة وقسما من قبح الزلزال وبقية العقول ثم
 اذ ينظر على نفسه ما كان لا يدرى الا انما مطلقا فلا يثاب في
 تعقيد بشره بل يثاب في ما يجزى واجاب بان مقتضى القواعد لا
 يجوز ان يثبت لها مطلقا بل انما هو على قدر ما هو الى تحقيق
 الدليل المتيقن من حيث انه غير محقق ان شاء الله ثم لو رتب
 ثانيا بالبرهان واستاد الوجوب في خبره حيث زياره وبيان
 هذا الملك الى ان لا يكون كائنه عليه العاقبة في هذا
 لفظ ما اذا زياره بعد الملك ما زال وجوب المتقن وهو
 الامام والى ان العقب عند القائل بهذا الشرط في ايام
 الجعة الامام ومن نصبه وليس في الخبر ان الله الامام
 احد الرسل اعمانا الصوة الجعة وانما امرها بسلطانهم
 من فعلها انما من وجوبه وليس في الخبر من زيادة على
 غيرهما من الامور الى الجعة بهما من الله تعالى وجوبه الى
 عليه والى علمه والى انهم لم يسلوا بالخفي فان كان هذا
 كما قال في الاذن فيكون ذلك الامر كائنه ويكون كل ملك
 حاصر لشرايط الامانة ما دونها فيها منهم وكل ملك مطلقا
 في فعلها ولو الامام بغيره كما يقتضيه الاحكام اذ لا فرق
 في الشرح بين الامور القاصية العام من حيث العمل بمقتضى
 فامرهما بسلطان الرسل ووجوبه في مثل الرسلين وغيرهما
 من المكلفين او من المؤمنين كقولهم لعلوا اجلهم وقول الله

عشا

عشا او بعد الله الذي لم يزل على صلوة الجعة وقوله انما عينه
 من غير رتبة بين الخاطئين وغيرهما انما هو قوله عليه السلام
 يهلك ولا يربط في رتبة فيها الله وذلك امر خارج عن مقتضى
 الاذن وهو على قدر اختصاص الخاطئين بظاهر رواية زياره
 انهم كما لم يثبت عليهم جماعة ولا رتبة لحد منهم للاشارة
 الى نفسه بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى ان لا يكون شرطاً
 فيها لكان بعد ذلك ان يقول في وجوبه الامام عليه السلام
 بعد ذلك انما امرها لولا ان كانت لغيره في فان قيل ظاهر
 الخبر من بغيره في الرسلين كما تاتى من بين الجملة مع انما
 من الجعة الامام من نصبه ففقدوا احكامها ولم يقع منها عليهم
 انما لم يقع ايضا امرها بل بعد ذلك انما كانت في ذلك الوجوب
 ليس فيها ولا لا يتركها لغيرها كما لا يتركها لغيرها نعم احتفيد
 من خبره وقوله عليه السلام في رتبة رتبته الله وجوبه في الجعة
 فيقول في الخبر قلنا قد مر ما يمنع هذا الاحتمال في قول الخبر
 الا ان الله تعالى رواه زياره بعينه واما الاختلاف في رتبة
 الجعة في رتبة حسن الامام عليه السلام صحت في ما قاله
 في رتبته الا ان رتبة الامام بغيره كما يقتضيه الاحكام اذ لا فرق
 في الشرح بين الامور القاصية العام من حيث العمل بمقتضى
 ان ذلك لئلا كان زمان قوة وجوبه كما تستلزمه
 فيكون من اتمام الجعة الاستقلال لان للزلة لاف

يكون نصرا من قبل امة الضلال وكان الامم من ذلك
 بهر كان يارهم لاسم بلغة انحصرت جمعهم وعده
 الامم على صلواتهم ان يقر في الاصل كما يعلمون في
 حانهم من بعد على الكعبة الاخرين كما كان يفعل
 لهم المؤمنين في كل ايام الى يومنا هذا ان يجتمعوا
 في موضع لا يطلع عليه احد منهم ويصلون للجنة
 الكعبة بخطوة وهذا ان يمشوا الى ان يصلوا ربعا
 في ثمان مائة وكان المسلمون في الامم الكعبة وان كان
 الاول من الفضل وهذا هو الترتيب في تركب الجماعة في
 بعض الارقات دون بعض وهذا ايضا هو الترتيب في
 في جميع جهتي اى اصحابا في شبه التسمية الياس
 في اى مسلم على احداث هذا القول في هذه المسئلة
 وانت جازي بان التسمية في الامم لا تقهر في شيعتهم
 مع الزيادة في الوصف سراي ومن شاكلها في جهتي
 بلاد الخليل فانهم قد قدروا هذا القول في الجماعة
 بتركة التسمية ولا يراها ظاهرا كان الامام او ما يشا
 وكونه زمان شركة الحق ولا يراها ظاهرا كان او ما يشا
 الا انهم لا لا التسمية في شبه عليهم معنى التسمية في
 اصل الحكم والتسمية اعراض على الحكم وكذا السبب عليهم
 وان التسمية بزمان الغيبة بهذا قالوا ما قالوا في

ما نرى

ما نرى او شبه احد من هذا الخبر استقيا باوند
 قد ثبت في كلام القديس ايضا قال المفسر في الفتنة
 ويجوز جمع الجمع مع من صفاء من الامة وهذا ما ثبت
 مع خالفهم في قوله انهم لا يرون وصفه في
 القائل في الجماعة كما استطاع عليه في احدى العبادات
 التي يصلح لان يكون مثل التسمية في التسمية في زمن
 الحقدية وهو الذي يظهر في ان التسمية في الجماعة
 بصلوة الجماعة ما هو من قاعدة مدبرهم انهم لا يقتضون
 الخالف كما انما في الجماعة انما يقع في الاصل في امة
 الخليلين وقرانهم وحضرة اى الملك المعبر وقران
 وهذا الملك كما في الكوفة وهي شريفة الاسلام التي
 الوقت امام الجماعة فيها عاقد منسوب من امة الضلال
 وكانوا يتبعون هذا الوجه لما كانت الجماعة من
 اصله في امة تقاتلها جاحدا في الامام عليهم السلام
 تركها امة تقاتلهم على فعلها حيث يتكلمون فيها
 في على هذا الوجه استخرجها مع اصحابنا في هذا الزمان
 لذلك الوجه الذي في التسمية في الوجه من وجه الله
 اذ يعرفهم به والى الخليفة الى تركها راسا في اكثر الامم
 ومفسر الامم مع امكان انما يتبع على وجهها كما
 من هذا الذي في الفتنة ان يطلع بها هذا المفسر في

يخرج هذا الحق الذي يكون مدعى في كثير من بلاد الأندلس
 سببا لهذا الزمان وبهذا المهورات حيث لا مام ولا يتم
 للزوجة وغيرها عليها وانه ان يذكر ذلك عليهم شيئا
 ليس وجهه الوجه هو التغيير على الوجه الذي ذكرناه
 وقد بينه قبله في الوجه الذي ذكرته الشيخ الهادي
 مما الذي في الطهارة من رحم الله في كتابه المسمى بجمع
 العرائف الى هذا الايمان فقال في بعدة قبل الدلائل
 وجه المستلزم في شدة وجوب الجمعة ان الامانة
 اكثر ايمانا من الجمهور للجمعة ومع ذلك يشهد عليهم
 بتركها حيث اثم لم يتركوا الا اقام بالفاقد وتكسب
 الكبار والمخالف في العقيدة الصحيحة انتهى المقصود
 من كلامه وفيه دليل على انه تركهم الجمعة هذه العلة
 لا لغير ذلك كما انما يشهد في غيره على وجهها
 منطلقا اذن انهم المتقون حال الغيبة اصلا ان كانوا
 بالنسبة الى الموضع الذي يخصص فيه التأسيس في ذلك
 انهم لعدم تلك الحالة من حيث الامة لخاصة ايمانه
 بنفسه لما يقتضيه العقل ان الامانة اكثر ايمانا بالها من
 العامة لان ذلك يعالج البطلان ضرورة ما لا يكون
 اكثر ايمانا بالها من حيث اثم لا يشهد فيها المقصود كما
 يقول الحق في الامانة لا يجوز ان يكون كما يقول الشافعي

في قوله

ويكتفون في ايمانها امام يقتضي به اربعة تدابير فيها
 فيظهر ذلك كقولهم اكثر ايمانا من الجمهور وانما يستعمل من
 اقامتها على ما ذكرناه من حق الامة على ان قد بينا
 الامة عليهم السلام انكرنا على تركها زيادة على ما ذكر في الحديثين
 وصحروا بها على كل احد كما اشترى اليه في الامانة المتقدمة
 وقوله عليهم السلام لا بعدة لنا من فيها قوله الباقر عليه السلام من ترك الجمعة
 ثلث جمع طبع الله على قلبه فاني سافعة وكبير اعظم من هذا
 ذاتي مناسبت فيه للواجب التغيير لان تركت فرج منه
 الى العدة المخرجا عن اجماع الاجماع وترتيب الامر عليه
 والجمع من ذلك قوله النبي صلى الله عليه واله وسلم في خطبة
 طويلة صحت فيها على ضرورة الجمعة منها ان الله تعالى
 قد فرض عليكم الجمعة فمن تركها في حيوة او بعد موته
 استحقاقا لها او جموعها فلا يجمع الله شمله ولا يات
 له في امره الا لا ضرورة له الا لا تكون له الا لا يخرج له
 الا لا ضرورة له الا لا تتركه عن يتوب نفع هذا الخبر المتأخر
 والمؤلف واختلفوا في الفاظ تركها والامانة في هذا
 الباب اشالة لك من النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا يات
 عليهم السلام كثيرة والامة على ايمانها والحش عليها ولو لم يكن في
 الباب الا الآية الشريفة في سورة الجمعة لكان ذلك
 لا يات الا بها شافيا عند ذوي الامانة انتهى كلامه

ما لم يسم الله والحمد لله العلى و ما يودى من غير الله
 سنة ثبتت ما كانها الله قدس الله له المجد والرفع والعلو
 ارجوان يكون بحوث توضح بها كان ومن قصير فليقص
 يتالى هذا الصنيع اذ كانت واحدة لانزوات اول مقتا جونا
 زمنا ان يكون شاكين لكن ان اتسروا على ما فيه في زمنا
 هذا لى ما على انقضاء الرضا اذ الوبت من فعل وبعد ذلك
 على طاعتهم ليس على الله عليه السلام واحد الشريعة واحدة
 وحسن محمد صلى الله عليه وسلم الى ان يرا القصة هذا كانه في
 اذن الكتاب على انكار الفتنة من اربع حروب الجوع وعلى كبر
 عجب وقد كرمه محمد صلى الله عليه وسلم ما يجرى من الهادى واليهام اياه
 فخرى في الايام حسنا وتوسل صلواتها صلواتها
 على من لا يهدى بها الاخوة الى اخرها من حبيب زلزاله صلواتها
 على من لا يهدى بها على الناس من الجدة في الفتنة حسنا وتوسل
 بها صلواتها زمنا الله في جماعة وهي كبر على ارجوان
 سمع الحديثين بما مر من هذا من اخوة قصير الحديث
 وحسن قصده وما كان على اس من سمعوه واخبروا بالفضل
 الحديثين ثلثة اسان اتسروا عليها وهذا على ان الله بها
 كان يفتى ويعلو الى الجوع والى من دون شرط ان كان
 تراث الى الله اذ لو كان يعتقد شيئا من ذلك او كان قد وصل
 الحديث فيه لكانه عاد كما هو ظاهر ومنه من الحديثين

عزیز

صديق الطائفة ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى
بأمره القلي طاب ثراه قال في كتابه في المحضر الفقيه بعد
اذا اعتد على لوله بالاعتد فيه الى ايلولة ما يقتضي به
يحكم بوجوبه ويستغفره التفتحة بها بسبب وبين رتبة
بأن جميع الجمعة وانفصالها من وقتها انما كانت الجمعة
قال ابو جعفر الطوسي في كتابه في رتبة اعيان اعيان الله
من اجل على الناس من الجمعة الى الجمعة حشا وتلك صلاة
مفصلة من صلاة واحدة وانما هي جماعة وهي الجمعة وذكر
الحديث في كتابه وهو يخرج لانه صلاة واحدة يقتضي به
يجل عليه انما هو الوجهين القلي من دونه شر أو غير
قال طاب ثراه في كتاب المتع في رتبة صلاة الجمعة وان
سبب التفرع الانام بطلت حليته وكيفية وان طابت
بغير طيب حليته او بغيره وقد ذكر في الجمعة الى الجمعة
مفسدا وليس حليته بها صلاة واحدة من هذا الذي طاعت
وهي الجمعة ومن معها من شعبة عن الصوفى الكبر والجليل
والنساء في الصلوات مرة والمعرفة الا على من كان على
راى من بين ومن صلوا من هذا الصلوات الرباعية المكونة
الصلوة في صلاة الانام كما ذكر في الجمعة وكالات هذه
العبارة على المراد واعتق من وجوهها قوله ان صلوات
التعديع الانام الى وان المراد بالانام حيث يطلق في

والإسلام والعرفان بغير التسلق والاصحاح والفتح
والفكر والقلوب والضمير والضمير والضمير ولا
تأخذه من محال الخطية ما يصدق فيه من الكلام فاذا
اجتمعت هذه الثمانية عشر حصة وحيل الاجتماع في
يوم الجمعة على ما ذكرناه وكان فيها على التخصيص
منه النظر للحاضر في سائر الايام وفي الحقيقة
وهو صحيح في التامع في امام الجماعة على تسمية
الشروط ايضا فانه لا يعتبر فيه الصلاة الظاهر كالجمعة
الساخرة في الكسبي ظاهر الايمان الكافي في الحكم العبد
حين لا يظهر له مخالف كذهب اليه جماعة من
القدماء ودلت ايضا على ان ذلك الامام ليس في
مطلقا خلافا لآدمه النجوم المذكورة في الكتب
يقول فاذا اجتمعت هذه الثمانية عشر حصة
في الظاهر من الجماعة في ظاهر انهم كذا الوجه
طفا لان ذلك هو طبع الطوائف والوجوب ولانه
هو المراد في بعض الاحوال وهو حصة الامم
نصب لاجتماع المريد لم يفرق في كذا سبب انما
مطلقا لا يصلح الشرط في هذا فاستماله في الان
بغيره في ثمانية ايات الغيبة بين الامم مع الملا
التي في سبب تمعنت في ان يقول والكلمة المذكورة

في امام محمد
هو العبد

باب في دفع الخلق والجمع وعدمهم في حصة الامم
والشاهد في الشهود على التسلق والاصحاح والفتح
تدل على ما ذكرناه في الامام ليس في ذلك العبد
موم من الملة كورين لا عليهم انتهى وقال الشيخ
طائفة من ايضا في كتاب المقنعين العلم ان التمام
جاءت في الصادقين عليهم السلام ان الله جل جلاله
على اهل بيته من الجماعة في الامم على ما ذكرناه
يفرض في الاجتماع الاصل في الحصة فاختصنا
بما ذكرناه في الاية التي في قوله تعالى في قوله
سبح الحجة فاسمعوا له يا ايها الذين آمنوا فليسمعوا
حين يكلّمكم بقرآنه وقال الصادق عليه السلام
الحصة في الامم على ما ذكرناه في قوله تعالى في قوله
الاجتماع على ما ذكرناه في الاية في قوله تعالى
سامون على ما ذكرناه في قوله تعالى في قوله
يقطعون بالاجتماع في الحقيقة في قوله تعالى في قوله
حق الامام وعبية الحجة على سائر المتكلمين في الامم
تأنيدهم ان الحجة في الامم في قوله تعالى في قوله
امام في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
حسبكم يوم الامم والشاهد في قوله تعالى في قوله
الاجتماع ان يكون من اهل البيت في قوله تعالى في قوله
من الامم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله

الاربع

سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
مجلس الفقيهين في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الشيخ الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
وجوب عليه الاضاحات من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الشيخ الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
ربت الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
من وضعنا من سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
وقد ما روى عننا من سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
سنة البعيد الله عنكم في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الشيخ الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
انتم كل واحد منكم في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الشيخ الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
موافقة الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الدالة عليه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
دابة فيها الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
محمد بن علي في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
بعد ان ذكره في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
محضوها في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر

م

من اقامة الصلاة في وقتها وايراد الخطبة على وجهها
خاصة من السنة في ذكرها الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
وجوب عليهم في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
يخطب بهم خطيبين في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
زين المحققين في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الاكتفاء للجمعة امام مريض في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
حضور الامام في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
على الوجوب في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الدين الطاهر في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
بعد نقل الفقيه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الامامية في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
عليهم في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
و من كتب الكتاب في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
استوى في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
عدم اشتراط الاذن في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
نفسه في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
الملة او منصب من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
امام في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر
بعد نقل في سنة ثمان مائة من قبل الفقيه الميرزا محمد باقر

الامام

اجتمع من فقد ولا ادل على المطلوب ولا ينقل في ذلك
 خلافه فاقمع ذلك في ترتيبه الامام الصالح للجماعة على
 تعدد الامام وتعدد ليس في هذا ما يدل على تعدد على مطلق
 الجماعة كما قال في الكتاب المذكور في باب الجماعة
 اول الناس بها امام الله او من ينصبه فان تعدد
 الامام لم ينفق الا امام عدل او تعدد ظهر ان
 حكم الجماعة عند الصلوة بين على حد سواء ومع ذلك
 فالوجوب عند معنى مطلقا على ما صرح به في الكتاب
 بعد ذلك فانه قال واذا تكلمت فقد الشرح
 العقود جمعة وتنفق في من الظاهر من ادب وكفا
 الى ركعتين بعد الخطبة وتعين فرض المصنوع على
 كل رجل بالغ عاقل سليم على الشرب طاهر بغير دنس فيها
 من حيض او نساء او سقطة من غيرها من عدل فان
 تعين عليه فرض الدعاء فيها جمعة فقد عين تعيين
 المصنوع في الوجعين الدال على الوجوب المضيوع
 غير فرق بين حاله حضور الامام وعدمه فاقمع
 غريب ما انفق هنا نقل الشهيد في البيان عن
 الصالح القول بعدم شريتها حال الغيب كقول
 سائر الروايات ان من مع تصريحه الى الصالح بما
 ذكرناه وقطعه بالوجوب مطلقا وجعله مبنيا على

ان ذكره اتفق به ولا يفتقر نقله في شرح الاشارة
 من الى الصالح القول بالاستصحاب مع جملة القائلين
 به ولكن نقله العلامة في التمسك بابها حكايته
 التي حكيناها الا لا ومع ذلك فنقل الشهيد الثاني
 في الشرح المذكور عن ابي الصالح القول بالاستصحاب
 ليس بعصم لتمامه من تعدد بالوجوب العيني
 انتهى كلامه واما الشيخ ابو جعفر محمد بن محمد الطوسي
 فهو اول من قال بان شرط الامام او نائبه مع الجماعة
 وشعبه عليه الاخرون وكان من مذهب الوجوب العيني
 مطلقا كسائر من تقدمه ووافقه على الامر بن تليد
 ابو الصالح كما نقلنا عنه وعبارته التي حكيناها
 كانت تفسير كلام الشيخ الا ان الشيخ لما ذكره في
 العاشر من المحكي هناك التفتة كما اشترط اليه سابقا
 فتم حاشا من تاخره من كلامه التفتة في الحكم فان
 فاستأر والقول بذلك بل احد ثمة من حيث لا يدرك
 حكى في المحققين في شرح ورامية بعد ان قال في
 تاخره من الشيخ من الفقهاء ان اكثرهم كانوا يفتقدون
 له من السيد من ما وس من جد ورام من ان
 انه الفاضل الحق سيد يد الدرس محمود ومحمد بن
 اندلسي لا ماسية مفت على التحقيق بل كلامه

حالة اخرى هو اول من اعتد لا سوا الحقيقة من الحق
 واختلفت فتوى في السئلة الواحدة حسب تقدير
 والكتب بل في الكتاب الواحد قال صاحب الغرر
 الدائمة ان حياته من اصحابنا منهم العلامة
 بان القدر ما كانوا اخباره في وانما قد في الامور
 الامامية من زمان الطوسي الى ان انتهى ولهذا كرهنا
 الوضع من كتبه المشهور قال في النهاية بعد ان اذكو
 اول الباب اشترطها بالسلطان العادل او من يرا
 كالايا من يجمع المودون في زمان الحقيقة بحيث
 لا ضرر عليهم فيصلوا جماعة بخطبتين فان لم يتمكنوا
 لخطبة جاز لهم ان يتصلوا بجماعة اخرى كفايتهم
 من هذا كلامه كما هو من ان اشترط في اول الكتاب
 حضور الامام او نائبه شخص محال امكانه كما يشهد
 اليه امر كلامه حيث يجوز الاحتجاج بغيره لغيره
 المومنين اذا تمكنوا من حال الحقيقة ويظهر من كلامه
 ان منهج الوجوب العيني حيث قال فان لم يتمكنوا
 من الخطبة جاز لهم ان يصلوا جماعة فان تعلّقوا
 الظاهر على عدم تمكنهم من الخطبة يؤدون بعد جواز
 الظاهر فعملهم لا يمكنونها وفيها ليس لا ينافي لانه
 انهم لا هو ظاهر وانهم فانه استند الى ذلك

الاخبار

الاخبار المتقدمة ولا يخفى انها دالة على الوجوب العيني
 واقامه من ذلك بناء على العادل من عدم تمكن المومنين
 من اقامة الجمعة بانفسهم امامهم كما استلزامه في
 الباس في كلام من قال لا بأس مع الرجلين في الموضع
 في بلد والحال اني اذا كان التوقيف انما من ان يطالع
 عليه احد منهم فان هذا القول لا ينافي في الوجوب العيني
 للشيخ كما هو ظاهر ما قال ان فرضه الرد على سائر
 منع من فعلها فانما يقتضي الباس واعتقد في
 عينية وجوب الجمعة حيث يمكن فعلها من دون
 فان هذا لا يشترط على احد كما هو ظاهر من الكتاب
 السنة لانه لا يشترط الا على او اما الوجوب العيني
 فهو مني محدث واقامه في هذا الشيخ وقال في
 الشيخ حسن بن محمد بن الحسن في رسالته المسمومة
 بالانبياء عشر من وجوب الجمعة لان حضور جماعة
 المؤمنين فان ادعى الى الجمعة وان يكون من
 يصلح للامانة ويؤمن من الخطبة وقال في
 محله شرح هذا الرسالة مشير الى الاخبار المتقدمة
 وهذا الاخبار كما تدل على ملقة في وجوب الجمعة عينا
 ولعل على التخيير في عرف على قيام ما يصلح للدلالة
 على وجود الاخر والا فالدلالة على الفرد المذكور وحده

في خلاف هذا ان اشتراط اذن الامام او من نفسه فان قيل
 ليس قدوة فيهم فاما من كتبكم لا يجوز لاهل النظر انما
 والسواد والفقهاء انما انتم على العدد الذي يعتقدون
 ان يسموا بالوجه قلنا ذلك ما دون فيه من غير فيه غير
 محرم في الغرض كماله من يصلي بهم استوفى في هذا
 زيادة في شريعتهم على الصادقين السابقين بقيام الاذن
 العام للمكلفين مقام الاذن الخاص للوجوب للوجوب
 الصلوات من انما جعل ذلك لم يجرى اذن الامام
 نظر الى اذنه عليهم السلام في الاخبار السابقة لا سيما في
 اقامة هذه الصلوات فيكون ككتب الامام خاص في
 هذه الصلوات انما الشهيد في الذكر في قوله تعالى
 اذ في الجملة في اشتراط ذلك هذا مع حضور الامام
 واما مع غيبته فلهذا الزمان في العقائد ما كان
 اصحها و قال معظم اصحاب الجواز اذا لم يكن للامام
 ثم قال ويعمل بالامر من اسرها انما كان حاصله من
 الماضي فهو كما اذن من امام الوقت واليه اشار الشيخ
 في قوله الثاني ان اذنه انما يعتبر مع اكمالها مع
 عدمه فيسقط اعتبارها وسبق عموم القرآن خالها من المعاني
 قال في التعليك حسن ان لا اشتراط على الثاني اذ الوقت
 عند فقد قال الفاضلون فيسقط وجوب الجمعة حال الغيبة

ولم يستطع الاستحباب وظاهرها انما لو كان بها كانت
 عن النظر في الاستحباب انما هو في الاحتجاج او بمقتضى
 الفرد من الواجبين على التخيير ورياء في الوجوب الصيق
 حال الغيبة لان قضية التعليك في ذلك قال الذي انقضت
 سقوط الوجوب لان عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني
 في سائر الاعصار والامصار ونقل الفاضل فيه انما
 استوفى كلامه وفيه دلالة واضحة على ان الاجماع يحقق بحالة
 الامكان وان عبارة الخلاف دالة على الوجوب العيني
 حيث قال وقضية التعليك في ذلك ولعله اشار
 بقوله ورياء يقال بالوجوب الصيق الى تلك الغيبة
 وامثالها من عبارات القدماء ورياء كان في كل
 اشعار بعدم ثبوت الاجماع عند ومن ثم شبه
 الى الفاضل ان العلامة والاجماع الذي انما العلامة
 على استفاء الوجوب العيني ملل باستفاء الشرط وهو
 اذن الامام او نائبه المادون الحق للوجوب العيني
 وقد مر في حله واحتصاصه مع التسليم بحالته لا كما
 كما اعترف به الشهيد وظهر ان اوجه هذا الاجماع انما
 شاهد من ظاهر كلام الشيخ في حيث مر عن الوجوب
 تارة من الياس وتارة من الجواز فاستفادوا منه الوجوب
 التخييري فيعموان الشرط الذي استلزمه ان لا يختص
 بالوجوب العيني لما وجد في ذلك الشرط في كثير من

كتب الامام وكان في بعض ما قرأنا من الروايات
 اعتقدوا انما ما على هذا الوجه فلا ريب في التحقيق
 ومن العجيب انما قيل الشيخ محمد بن زكي شمس الدين
 في هذا القول انما قيل في هذا القول انما قيل في هذا القول
 نقل قولنا على ما ذكره مع خبره في الجواز
 في هذا من الاول من الاثر فيهم من انهم اسما
 خاصا في الوجوب الوجوب المتعين ولكن صرح
 في هذا ان تركه اسهل من نفيه في الواقع قال
 وجازية الشيخ محمد بن سعيد في جامع مثل عبارة
 الشيخ في جعفر في كتبه في هذا من اجتماع التبيين
 حيث علمتهم الخطبة انتهى كلامه واما السيد المرتضى
 فهو ان نقل هذه النسخ في اجوبة المسائل المار بها
 الا من المحققين طاب ثراه قال ان كلامه ليس
 فيه بل ظاهر ذلك كاعتداف به جميع من نقل ذلك منه
 قال ومن هذا القول الشيخ الخليلي وهو السليبي
 الكتاب والسنة لا ينبغي التباين ونسبته الى مثل هذا
 محمد الطوسي بل لا بد من التحقيق وانما كان ظاهر ذلك
 من غير تحقيق وانما كان ظاهره ان السائل لم يسلط
 لجمعة من غير تحقيق المؤلف والمخالف جميعا اجاب
 لفظ لا سمعة الا مع محاذل او مع من نفسه الامام فانما كان
 ظاهر هذا العبارة واضحة وهي من ذلك في خلاف ظاهرها

من وجهين احدهما اصل الوجه الى اللاحقة على غير الكفاية
 واقع كثيرا في الكتاب والسنة ويؤيد هذا الوجه انه قال في
 كتابه الفقه المكي والاحمد ان لا يسلط لجمعة الا باذن السلطان
 وامام الزمان لانها اذا صليت على هذا الوجه انعقدت
 جازت باجماع واذ لم يكن فيها اذن السلطان لم يقطع
 على صحته واجزاها هذا لفظه وهو ظاهر في ان اذن
 الامام معتبر في اعتبار كماله والحياط لا يبين والثاني في حل
 النسخ من السابق بدون اذن الامام العادل مع امكان اذ
 لا مطلقا هي عادة الاصحاب فانهم يطلقون اشترط
 اذنه في الوجوب ثم يجوزون فعلها حال الغيبة بدو
 مردين بالاشترط على قدر امكانه ويؤيد هذا القول
 كلام المرتضى في خصوص قوله في الكتاب المذكور
 والاحمد ان لا يسلط لجمعة الا باذن السلطان لان
 انما يكون اجماعا مع امكانه لا مطلقا بل الاحتياط مع تعدد
 في الصلوات ونبأنا لا نعزم الامر من الكتاب والسنة
 وغيرهما من الادلة ومع قيام الاحتمال يقطع القول
 الى ان يفي هذا التحقيق وان كان ظاهر ذلك انه كان
 ايملا في مقامه اقول وسئل ان يكون مراد السيد
 بقوله او نفسه اعم من منصوص على خاص او العام كقول
 عليه قول الشيخ في ف حيث قال في خبري ذلك مجزئ

نصب الإمام من يعطيهم وأما سلك فقد نقل عنه
 ابن ادريس في سريته انه قال في رسالته ولقد جاءه الفقيه
 انما ان يصلوا بالناس في الامانة لا لا شقاء فاما الجمعة
 فقد قال فقد آخروا كلهم سلك في آخر رسالته واكتفى
 ثم ان ابن ادريس في حديثه في هذا من المعنى ان يتبع
 من وهما العناكب سندهم في الحديث فيصبح هباء
 من دونه في رويح الرياح في السباب واما منع سلك
 فيحصل ان يكون مناه على التقيته لعدم الشبهة اذ
 العامة يرون في الامانة والاستفتاء ما لا يرون في
 الجمعة من حواجز التعذر بها وكفاية وجوبها وغير ذلك
 وبالجملة في كل هذه احوال واهام من دون تعذر
 الدليل ولا شبهة مع انه خلاف ما عليه المسلمون كافة
 فلا اعتماد عليه وعلى نصين مراده منه وقال المحقق
 ابو القاسم جعفر بن محمد في القبر مسئلة السلطان
 العادل ونايبيه شرط وجوب الجمعة وهو قولنا
 ثم نقل الخلاف فيمن فيها العامة ثم قال في الحقيقة
 مقامين احدهما في اشتراط الامام او نايبيه والثاني
 مع الشافعي ومعتد نافي النبي صلى الله عليه وآله فانه
 تعيين الامانة للجمعة وكذا الحلقاء بعد ذلك لا يصح ان
 الانسان نفسه تلتزم من دون اذن الامام فليكن امانة

لجمعة

لجمعة وليس هذا قياسا بل استدلالا بالعمل المستعمل
 في الفقه خرق الاجماع ثم ايدى رواية محمد بن مسلم في
 ثم قال المقام الثاني اشتراط عدل السلطان وهو
 العزاد السلطان خلاف اللباني وموضع النظر ان الوفا
 مظنة النزاع ومثاله الفقه والحكمة موجبة لحسم مادة
 المخرج وقطع نايبة الاختلاف ولين معتبر لامع السلطان
 ثم المعنى الذي باقتباز وقفت نايبة امامة الجمعة على
 اذن الامام يوجب عدل اذ الفاسق يبرح الى يوم
 طبعه ومرارى اهوية كالى الواقع الصلوة فلا يتحقق
 حسم مادة المخرج على الوجه الصواب ما لم يكن العاد
 ولان الفاسق لا يكون اماما فلا يكون له اهلية الا
 لايق لم يلزم ما ذكرتم لما تقدمت الجمعة بما هو مقتضى
 لا استحباب العلة في المهيئين وقد اجازتم ذلك اذ
 الطبيعة لا توجب بان الندي كايون في الدوام على عماد
 فلا يحصل الاجتماع للشيء ثم للعدلي اذ انما اراهم اخذ في
 جواب شبه العامة ثم قال بعد ذلك لو لم يكن امام
 ظاهر سقط الوجوب وله يسقط الاستحباب وطلبت
 جمعة اذا امكن الاحتفال والمنستان ونبه قال الشافعي في
 سلك ثم استدلال عليه بربانية الفصل بربان الملك
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان يوم في

في حديثه في سريته
 في حديثه في سريته

قويم سألوا المجتهدين اربع ركعات فان كان لهم من خطبة
 اذا كانوا خمسة نفر وبأكثرها السابقة وكذا من كان
 مريض في جوارض فعلها حال الغيبة بعد وان اذن الامام
 عمدا بالطلاق الوديات وان الاجماع الذي اجمعه
 مختص بالوجوب العيني بعد دليل ان كل من حكمها
 حال الغيبة بالاستحباب وماله كونه افضل للغير
 كما قرأه سابقا وجعل خالصا لشره فعلها انما
 الاجماع والخطبة وقال بعد ذلك في موضع آخر
 الكتاب لو كان السلطان جازما ثم نصب عدلا
 الاجتماع وانعقدت جمعة والحق لمجهود على الوجه
 لنا انما بينا ان الامام العادل او من نصب شرط الو
 والتقدم بعدم ذلك الشرط اما الاستحباب فلا ايضا
 من الاذن مع عدمه انتهى وقال العلامة في التذكرة
 لجمعة واجبة بالنفس والاجماع ثم قال في مسألة اخرى
 جوبها على الاميان ثم قال يشترط في وجوب الجمعة
 او نايه عند علماءنا اجماع واستدل عليه بثلث المعبر
 من غير تغيير ثم قال بعد ذلك اجماع علماءنا كافت
 اسرار السلطان وهو الامام المعصوم او من يار
 بذلك واستدل بخبر ما ذكر في المعبر ثم قال بعد ذلك
 وحال الفقهاء التي متى حال الغيبة والتمس من الاجماع
 والخطبة

ولخطبة من قال بعد ذلك في موضع آخر من الكتاب لو كان
 السلطان جازما ثم نصب عدلا استحب الاجتماع وانعقدت
 جمعة والحق لمجهود على الوجوب لنا انما بينا ان الامام
 العادل او من نصبه شرط الوجوب والتقدم بعدم ذلك
 الشرط اما الاستحباب فلا بينا من الاذن مع عدمه
 وقال العلامة في التذكرة لجمعة واجبة بالنفس والاجماع
 ثم قال في مسألة اخرى وجوبها على الاميان ثم قال
 يشترط في وجوب الجمعة السلطان او نايه عند علماء
 اجماع واستدل عليه بثلث المعبر من غير تغيير ثم قال
 بعد ذلك اجماع علماءنا كافت على اشتراط السلطان و
 هو الامام المعصوم او من يار بذلك واستدل بخبر
 ما ذكر في المعبر ثم قال بعد ذلك وحال الفقهاء التي
 متى حال الغيبة والتمس من الاجماع والخطبة من الاذن
 الخلق على انما عليه عدم الوجوب كاستثناء الشرط وهو
 ظهور الاذن من الامام واستلزامه في استحباب اقام
 الجمعة فالشهور ذلك واستدل عليه بالاجابة المذكورة
 كعبارة المعبر وهذا ايضا كما ترى صريحه ان الاجماع
 المسمى بمختص الوجوب العيني ثم قال لو كان السلطان
 جازما ثم نصب عدلا استحب الاجتماع وانعقدت جمعة
 على الاقوى ولا يجب لغزات الشرط وهو الامام او من

واطبق لهم من الوجوب وقريب من هذا ما مر من
 واما الشبهة فقد سمعت كلامه واما من تأخر من
 هؤلاء الشاكرين من زمان وبين الحقين الى الآن
 فكلامهم اوجدهم على الوجوب العيني من غير اشتراط
 شرط من ذلك وغيره وقد رأينا جماعة منهم ومجانبهم
 من اهل نجد وجزيرة وفارس واسفهان ومطربا
 وطبرستان وبرز وخراسان وغير ذلك وكان
 اكثرهم اخباريين من اهل الفقه والقيم والقول
 والدين وقد صلبنا مع طائفة هذا القاصد وكانوا
 موافقين علينا وسعدنا بآخرون منهم كانوا من قبلنا
 ولقد ذكر كلام بعض هؤلاء على فصل الدنيا المارة بالحقين
 وقد سمعت بعض كلامه وهو وان كان قابلا للتأويل
 او لا بل فصل الاخبار على عدم العينية اقتضاء لانها
 وجوبيا على موافقة لها صير الكثرة نفس من حقيقة الحال
 وتنبع الكثرة لظهور الحق بعدل حسا الى اختيار
 القول بالوجوب العيني ونسبته الى اكثر العلماء ونحو
 فيه والف رسالة بسيطة في ذلك منها نقلنا ما نقلنا
 عنه وسنقل في آخر هذه الرسالة منها ايضا نساخ في
 هذا الباب انشاء الله وقال حافظ سيد المحققين
 السيد محمد رافي كذا به المار ك بعد نقل جملة من

الاخبار

الاخبار التي ذكرناها في هذا الاخبار الصحيحة النظر والوجه
 الكالات على وجوب الجبر على ما سلم عدم الشك
 الوجوب العيني في الاشعار فيما لا يخفى عنها ويرى
 آخر خصوصاً في ذلك من ترك الحجة ثلث جمع متواليات
 طبع الله على قلبه فانه لو جاز تركه الى بدل له بحسب
 الاطلاق وليس فيها دلالة على اعتبار حضور الامام عليه السلام
 فان كان لهم من يحيط بجمعوا وقوله فاذا اجتمع
 ولم يخافوا اثم بعضهم وخطيئتهم خلافة كما يجب بحقيقة
 انشاء الله قال جدي قد من سر في رسالة الشريعة
 التي وضعها في هذه المسئلة بعد ان اورد نحو ما
 اوردناه من الاخبار ونظم ما قال وكيف يسع السلام الله
 يخاف الله اذا سمع مواعظ ائمه ورسوله والامة بعد
 الغرضية واجبا على كل مسلم ان يقصر في امرها ويطلبها
 الى غير هذا وتعلم الخلاف لبعض العلماء او امر الله تعالى
 ورسوله وخاصته عليهم السلام الحق من امر الله اولى
 فليصبر الذين يخالفون عن امر الله ان يصبرهم فنية
 او يبيعهم عقاب اليوم ولعمري قد اصابهم الامر كذا
 فليقر بقول الثاني ان له بعد الله وسامع حال العقول
 الرجعة بعد وكبر الى هذا كلام صاحب المار ك وقال
 الفاضل المحقق الشيخ حسن ولد زين المحققين في رسالة

او كالمية في بعض النسخ
 او كالمية في بعض النسخ

الموسومة بالاثني عشرية مشروطة وجوب المعنى لأن
شدة من المؤمنين فاننا ووثاكن في السبعة وان يكون
فهم من يعلم الامامة ويتبين من الخطية وقال
الشيخ محمد في شرح هذه الرسالة مشيئة الى الامامة
وهذا الاخبار كما ترى مطلق في وجوب المعنى
ولعل على التخيير في موقف على قيام ما يعلم للالة
على وجود الاخر والا فالالة على الفرد المذكور
لا يعبى به شوب الارتياب ولا يخفى مفادها على
الآيات وما ينقل من الاخبار على استواء المعنى
الغيبية فقد سمعت الكلام في نظيره استوى السيد
امير المؤمنين الله الفقيه مكنى على مشروطة في تعليقاته
على الرسالة المذكورة وبالمجازة ظاهر الآية والاختيار
السابقة وجوبها لوجوب خمسة من المؤمنين او
احدهم الامام وليس في الالة على شرطية وجود الامام
او نائبه لقاسم الغيبة والاجل الذي عنك اية
ذلك لم يثبت بحيث يخص الآية والاختيار والتمسك
بها اولى كما اختاره المصنف اذا تحقق باقي الشروط
انتهى كلامه قال الشيخ في شرح هذه الرسالة المذكورة اما في
الله بقاءه في شرحه للرسالة المذكورة اما في
الغيبية هكذا الوثمان الذي عندهم كماله لان

في اعتقاد

في اعتقادها وعنده اقول ثلثة الى ان قال قالنا ان
العيبي من غير تعرض للمعتمد وهو ظاهر كلام الاثر
المتقدمين كما نقل منهم وما نقلنا فيه شاهد على
النقل كعبارة المفيد في الغيبة فانها سرية في عهد
استرخاء الامام ونائبه في الوجوب العيني وقد نقل
عنه ذلك في كتاب الاثر في حيث ذكره وما يحجب
الاجتماع في صلوة الجمعة الى ان قال وجود اربعة
نقل ما تقدم ذكره من هذه الصفات ووجود
لهم يومهم له صفات يختص بها ثم ذكر صفات الامام
وعبارته الى الصلوة المنقولة اليها عن نقات صحابته
قال لا ينعقد الى آخر عبارة الى الصلوة كما نقلنا
ثم قال وقد نقل غير من كلامهم كما هو مستور في
كتب الاصحاب ما يطول البحث بذكره قال وقد نقلنا
هذا المذهب اليه جماعة من المتأخرين من قفت
على كلامهم كالشهيد الثاني في رسالة الفرد
لهذه الصلوة وولده في هذه الرسالة والسيد محمد
في المدارك وبعض تعليقاته على الحديث والشيخ
الحاج الميرزا محمد حسين عبد الصمد والشيخ بهاء الدين
والشيخ القاضى الشيخ محمد ولذا قال في شرح
الرسالة وذكر عبارة كما نقلناها عنه ثم قال و

وقد مضى ذلك من كثير من الفضلاء ممن لم يحضر
 مع هذه الحاشية ثم استدلل بالآراء الواردة في هذا
 الباب ثم قال وماذا هو من الأبحاث غير ما فاندلجتم
 فانه هو ينقل الواحد على نقد بر شليم حيث لا يزيد
 من الخبر بل ربما يكون بمنزلة الخبر المرسل فاذا ما رتب
 الاخبار رجعت الى المرجع ورجعان الاخبار ههنا
 في الخبر اجترأتم قال وسعد الفقيه الثاني حيث قال
 في بعض كتبه كيف يسبح المسلم الى آخر ما نقلناه من
 التحقيق ثم قال ونظير ما ذكره بعض العقلاء من
 اهل العلم وذكرنا من كلام الشيخ حسين بن محمد
 الصدوق الذي سئل عن هذا ما اورد به ابن طبري
 سلمه في شرح الرسالة وكان السيدان لعليل
 امير محمد بنان ولد امير محمد جعفر وامير محمد بن
 محمد بن موسى الطيبيين على هذا الصلوة بمشهد الرضا اسكنوا
 الله عليه برهته من الزمان وقد صنف احد ههنا
 الوجوب العيني في زمن الغيبة رسالة رأيها وله
 بحضرة الآلات وكان السيد لعليل الجهر امير محمد
 باقر الداماد ايضا يواظب على فعلها حيث تيسر له
 كما هو غرضه في حق سمع به وقد صلينا معه في
 مرة وكان استاذنا الشيخ السيد ماجد بن هاشم
 القمي

بشرا
 الصادق العجاني طاب ثراه ايتم من الواجبين عليها
 وقد صلينا معه زمانا طويلا وكنا في ذلك الاوان
 نستفيد من بين كات صحبه بكوة واصيله وكان
 يقول مقتضى الدليل الوجوب لعمري لم يشك الاجماع
 على خلافه وقال الشيخ لعليل حين سمع من السيد
 الحاذق والشيخنا البهائي قدس سرهما في رسالة
 الموسومة بالعقد الهامسي قوله ومما يتجمل فعله
 في زماننا صلوة الجمعة اسال دفع تشيع اهل السنة
 اذ ينقدون اننا مخالفهم والرسول والجماع
 العلماء في تركها وظاهر معهم واما طريق الوجوب
 للتحريم ولا يخرج عن الخلاف لضعف لقيام الأدلة
 المقاطعة بالظاهر على وجوبها من القرآن واحاديث
 النبي صلى الله عليه وآله وائمة المعصومين المعصومة الصالحة
 التي لا تخفى التناول لوجبه وكلها حالية من شرط
 الامام والمجتهد بحيث انه لم يحضر في صلاة من سأل
 الفقه عليها الدلالة بقدر الأدلة صلوة الجمعة من كثرها
 وصحتها والمبالغة فيها ولو نقض لمن اوجب المجتهد
 على دليل اضعف وكيف مع معارضة القرآن وكذا
 المعصية ولا قال انما هو احد من العلى التقديريين
 ولا التاخرين ما هذا السيد في اللغة فقط وفي

كتبه وفق العدل وله شئونه فم تبعه على الحق الشئ
 على الله عنه ثم قال ومخلص لا تزال ثلاثة الوجوب
 من غير أن يكون المحمود وهو طاهر كلام كل العدل
 وجماعة من المتأخرين والثاني الوجوب التحصيلي
 وبين الظهور وهو من ذهب المتأخرين ما عدل سلكه
 ابن ادریس وادعاه عليه الاجماع وله شئونه مجتهد
 والثالث النوع منها حال الغيبة مطلقا سواء حضر
 لم يفتد او لا وهو من ذهب سلكه ابن ادریس
 اتفق الكل على ضعف دليله وبطلان الذي لا يفتد
 يكون قد برئت ذمته وادى الغرض بمقتضى كلام الله
 وهو له ولائمة الهادي عليهم السلام وجميع العدل
 سلكه ابن ادریس وانفق تشييع على لا يفتد
 لما قد تقر من قولهم ان خلاف الثلثة والاربعية
 العشرة والعشرين لا يفتد في الاجماع اذا كانوا على
 السب وقيل من قولهم ان اصولية الاجماعية والادب
 يصل الى الظهور بجميع صلواته على من ذهب هذين الوجهين
 وللتأخرين لانهم ذهبوا الى التخصيص ولا يصح تفتيح
 كلامهم وهو له ولائمة المصنوعين والعدل
 فاقول لفرقة الحق بالاس ان كنتم تعلمون لغوا اراد
 احد تمام الاحتياض الخروج من خلاف هذين الوجهين

سلك

سلك
 الظاهر مما لا يفتد تاركها الجواب عنه تعالى في اليوم
 تركت صلواته لجمعة وقد اشرت بها في كتابي العزيز على المبلغ
 ولهم رسول الصادق على كل وجه واجوب بالائمة الهادي
 والعدل في امانية التأكيد وقمع اجماع المسلمين على وجوبها
 في الجملة بل يلق من العاقل الرشيد ان يجب بقوله
 تركتها لاجل ذلك ف سلكه ابن ادریس ما قد لا يفتد
 او تعالى في الغيب مقرر بالدين اجاب الله ويا اكرمته
 جميع المسلمين انتهى كلامه وقال في العصور
 العصر الزمان يعود باقر السراي الفقيه باسفهان اذا
 الله تبارك في رسالة الفها في تحقيق هذه السلطة بعد
 تعالى الله عن علم الوجوب العيني في الغيبة بلا شرط
 شريطة ويلزم ان يظهر الذي يقتضيه التحقيق و
 كذا في القاهرة الواجبة ان صلوات لجمعة في زمان الغيبة
 واجب على الجميع لا يقتصر فيه الغيبة بل يكفي فيه العدل
 لاجماع شرائط الامانة والاحسان والعدل على فضيلة الصلوات
 مطلقا كغيره وكذا ان خصوص صلوات لجمعة وكان في فضيلة
 لجمعة والبالغة الزامة في رواية حقها واداء الطاعات
 فيها والحقوة وروايات كثيرة اعظمها وافضلها صلوات
 لجمعة بل لا يفتد من الحق في ان افضل الطاعات مطلقا
 ان لا يفتد من العقل جيل له ما اعتبر فيها من اجتماع

وانته مع

المؤمنين والخطية الشاملة على جميع الناس
 بالتوحيد والرسالة والصلوة على النبي والله الظاهر
 والوعظ والتذكير والامر بالتقوى والتقوى من دابة
 الغرور والاعتقاد بما لا يكون ولا خلاف اليها ولا حجة
 ومن العيون التي فيها نورها والهدى على الكفار
 اعداء الذين والهدى لاسام الزمان والغاية المؤمنين
 والقياسات التي غير ذلك من القواعد والمنافع التي
 صلتها للجمعة في مثل هذا العيد الكبير واليوم لطيف
 يوافق الحكمة وقانون العقل الصريح فلا يليق اهلها
 وتطيلها وهرجها استنادا الى العمل العليل والى
 الرديته ومع ذلك فقد اعمل الناس مثل هذه الرديته
 القدرية وتكررها وهي وهما في بلاد المؤمنين
 القيمة من الخلق القوي وقال في موضع آخر من هذا
 حق الرسالة وما كان هذه الرديته المعقولة من وافي
 ان يبلغ التهاون بها الى هذا الحد مع ان شرط التهاون
 متحقق في اكثر بلاد الايمان خصوصا في هذه الا
 ولا زمان والعجب كل العجب من طائفة من المسلمين
 كيف يقدر على انكار هذه الرديته المعقولة
 يشعرون على فعلها او قبحها كما يشعرون بها في القدر
 في ذلك اشد الباطل من غير ان يكونوا على بينة او
 يحسوا

او يحسوا في ذلك بحجة فيما عدا كيف جره بهم على الله ورسوله
 واقدارهم على الحق واهله وجميع الله سبحانه بين الفريقين في
 موقف واحد هناك يرفع حجاب كل كنوم ويعرف
 الظالم من الظالم وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب
 ينقلبون والى الله الشك في كل حال وعليه التوكل في البذل
 والمال انتم كل واحد من الله تعالى وقال عارضا الزمان
 ان هذا اصل الصلح محمد بن التبريزي السيل ادام الله
 عباس بن بكاش في رسالة القراء في تحقيق هذا السلك
 ذكر البراهين على الوجوب العيني في زمان الغيبة و
 السالفة للتأخر في ذلك قال وهذه الاشارة الى ما
 في الكتب العرفية عليها من زمانه اهل البيت عليهم
 السلام من ذلك في علي بن ابي طالب الله عليهم وهم قد
 اتموا امرهم في اعمارهم في تطهيرها ونقائها ونشرها
 وفي استقصاء البحث في طلب محضها ومعارفها
 فلم يبق لها محضها من ان المحض ولا ما يصلح للقاء
 المستلزمت لسقوطها والافتقار لها ونشرها كما
 هذه الاشارة في ذلك قرينة قاطعة وحجة ناهضة عاتق
 راسخا ما يصلح للتفنيد والتعاض قال وهذا الجواب
 ليس من الاشارة الى ان لا جواب على الامور بل
 هي معرفة لوجوب القرائن منها انها مضبوطة في كتب

وسبب التخصيص في ذكره في هذا
 انما يرد في ذلك

معتبرة مشهور بها من مؤلفها الأجلاء والأركان في فقه
البيت عليهم السلام أحاديثها صحيحة يعنى علم ورؤ
من المصنف متواترة بالنسبة اليهم ما خفف من كمال
الجمع على جهة المروءة على كائنه عليهم السلام ومنها انها
متكفأة فيقول الأصحاب فانهم يقبضون من هذا
الشكوة ومنها انها بلغت من الكثرة الحد المتواتر
معنى ذلك قطعاً على وجوب سلق الجمعة على كل حال
ومنها انها وافقت الكتاب والسنة المتواترة على
التي صلى الله عليه وآله وسلم فان جميع علماء الاسلام
عليه السلام طبقوا ما تقدم بانهم عليه السلام استعملوا
الجمعة مضافاً الى ليلة القدر كذا مر باربعين
وقال الفقيه المحدث محمد بن محمد بن ابي القاسم
في رسالة مبسوطة الفها في تحقيق هذه المسئلة
اثبات الوجوب المعنى من دون اشتراط اذن والبلغ
الكلام فيها غاية وجاود الحديث فانه بعد ان
فيها آيات منيرة واوراد اخبار كثيرة وذكر وجوبه دلالتها
فقد لكه فساد مجموع الاخبار مما شاهدت فانك عرفت
على الوجوب بصريح من الصحاح والخطب المتواترة
وغيرها لا بعدك حديثاً الذي يدل على ظاهر هذا
خسوف حديثاً الذي يدل على الشرعية في الخلاصة
ان

ان يكون عينياً او تخييراً بان يكون حديثاً الذي يدل على
على وجوب الجمعة او فضلها عشر يوماً بعد يوم الذي يدل
بصريح على وجوب الجمعة الى يوم القيمة حديثاً وان
يدل على عدم اشتراط الاذن بظاهر سنة عشر حديثاً
بل انما هذا ذلك كما مررنا الاشارة اليه هذه الاخبار في
تفصيل الفصل والاشارة اليها بقدر ما على الوجوب المعنى
كما اشار اليه فظهر من هذه الاخبار المتواترة الواضحة
الدلالة التي لا يشوبها شك ولا يحوم حولها شبهة من
طريق سيد الانبياء والمرسلين والائمة الطاهرين صلوات
الله عليهم اجمعين ان سلق الجمعة واجبة على كل مسلم
عدا ما استثنى وليس في هذه الاخبار مع كثر تواترها
لشدة الامام وكثرة نصبه ولا اعتبار بغيره في
ايجاب هذه الوجبة العظيمة فكيف يليق بالمؤمن التي
يخاف الله تبارك وتعالى ان يسمع موافق امر الله ورسوله
وامت مسلموات الله عليهم واجباتها على كل مسلم وعلى كل
شخص وعلى كافل ان يقصر في امرها او يتعطل عنها
سلوكها او يتركها في رابع اتفاق كافة العلماء
وجوبها واوراد الله تعالى ورسوله وامت مسلموات الله
الحق ورايهم اولى في هذا الذي هو بيننا وبين الله
بحر ان تعينهم فستة او يصيبهم عذاب اليم انتمى كذا

سليم قد لا يتصور قولنا هذه الرسالة وما ذهبت
قد انقضت السيدات الجليلات السيد حسن القاسبي
والسيد محمد زمانه الشيرازي وجماعة الله واستغفره وتوبوا
كتاب الله بخطه في آخر رسالته عليه السلام اقول
هذا ذكر من مع ذكر من قبله في الوفاء امر قد انقضت
المنفعة وقد ظهر من كتابات الاقوال حقيقة الحال
تبين ان اكثر الفقهاء على الوجهين من دون
اشترط ان لا يلى انكشاف ان اكثر من عشر فقهائهم
ذامنف من وصل اليك كلامهم من اهل الحق
مصرحون بوقوعهم على ما هو عليه قطعاً
منها عن الاشهاد والامع وحج ما تقدم من
الاقرار والاصح من دون تنفع في الكلام ولا
انظر اليه في المقال وكل من هو بصير لا يكون مصداق
لقول الصادق عليه السلام في مقبوله من حفظه
انظر الى من كان منكم قد روى حديثنا وانظر
في جملةنا وجرمانا ومن انكنانا فارضوا انكنا
فاني قد جعلت عليكم حكماً اذا حكم بكمنا ولا يقبل
فانما بكم الله استخف وعلينا رد وعذر الله
هو على حد الشريك بالله تعالى قوله عليه السلام بحسب
كل مؤمن مصداق بامامة علي عليه السلام فيقبل قوله فيسمع

في فتوى بكم لا يكون ما على الله وهو له واحد يستحق
سلوات الله عليه من مع من خالفه ولا يخاف من
من سبعة او ثمانية من مع ذلك غير فاطمين بالحكم
لا يارون عليه بل هو من مع فتوى الفتوى كالسيد
الرضا والسيد في الكوفي واليه اذ ليس المستدل
بيقين البراءة فان التمسك بيقين البراءة اشك
الوفيق وبين آت بالاقرب والاصح كالآخرين مع
ما في كلامهم ولا يخفى على المتاملين ثم ان قد ثبت عند
الوجهية لا يحتاج على وجه الاثبات انما لا يستلزم
على قول المصوم عليه السلام ان العبوة انما يقوله دون
قوله قال الحق والمعتبر بالبراه بانضمام قوله
المصوم فلو خلد الما من فقهائنا من قوله لما كان
حجة ولو حصل في اثنين لمكان حجة لا باعتبار اتفاقهم
بل باعتبار قوله استشهد على هذا القول بالوجود المعنى
هو الذي يجب ان يكون احاطة به من لا يستلزم
قوله المصوم من علمهم كما يستفاد من الروايات
دون الاقوال الاخر فان قلت انهم يقولون بعد من
الاحاج لو علم الامام بعينه وانما بعينه حيث يعلم
ولكن يعلم كونه في جملة المؤمنين قلنا اننا لا نقاد
وانما نحن نقتضيه بحيث يكون حجة وهو ما سلمنا

ما هو الذي يوجب ذلك لانه اذا كان مع عدم العلم بالامام
 يثبت صحة العلم به يكون او لا يكون الحقيقة واما القول
 بعدم تحققه او بجهته لا يوجب الجدل بالامام دون ما اذا
 كان معلوما فلا يتغيره ذو مسكنه فان قيل فيمكن
 يكون مشروطا بقوله ان قول الامام مع اقرار جماعة
 الحقيقة لا يكون عدليا هو كونه قلنا هي عين ذلك فان
 قوله مقتضى مع اقرار جماعة هم اكثر عدد من مخالفيهم
 بعد فانهم ربما يتقوله ان طريق العلم يدخل قول
 المعصوم على طريق في جملة الاقوال لا يكون احدها
 اجماعا او جهة موافقة ذلك القول للكتاب والسنة
 كما قال الشيخ الطوسي في بيانها في اجماع من كتب
 اصول الشريعة العدة وهذا عبارة فان قيل فانكم
 اذا اختلفت الامامية في مسألة كيف يعلمون
 قول الامام دخل في جملة اقوال بعضها دون بعض
 قلت اذا اختلفت الامامية في مسألة نظرنا في ذلك
 تلك المسألة فان كان عليها دلالة فوجب العلم من
 كتاب او سنة مقطوع بها بعد على صحة بعض اقوال
 المعصومين قطعنا ان قول المعصوم موافق لذلك
 القول مطابق لما في كلامه وعلى هذا فقد ثبتت
 على الصحيح على زعمهم ولا سيما ليس للاقوال بالاجماع

ولا ينز

ولا ينزله اسوة لاسا وهو المطلوب فان جازا لم يثبت
 من اثبات اجماع على مطلوبهم والى انهم ذلك من اطلاق
 سائر دلالة ما هو في كلامنا لا يوجب الجدل بالامام دون ما اذا
 التقديرين نحن المعاندون وقد وجد
 الدليل على منية وجوب الحق من الوجوه العقلية
 عند القوم واقررت تلك الوجوه الاستصحاب وهو انما
 ما كان على اقرار من يتبين صدقه واجر اشراف المطالبين
 في وجوب الحق من افعال حضور الامام واثبات
 بالكتاب والسنة واجماع السلفين وصحبه الى زمان
 الغيبة الى ان يحصل الدليل الناقل من الملك الحكم وصرف
 الاثر الا انهم استعملوا ما هو الوجوب حال المعصوم
 الوجوب القيد لا مطلق الوجوب فلا يتم استصحابه
 حال الغيبة لانقول الاستصحاب الوجوب الثابت حال
 المعصوم وقيد به بل هو ثابت مطلقا في ذلك وهو
 ذلك له من غير ان يتبين به كونه الامام الذي ثبت
 فيها الاجماع ويحكم باستصحابها بعد هذا في ذلك
 الكتاب والسنة وقول العلماء السابقين ومن قال
 بالتحديد فله الدليل ومن ياتيهم ان كان ارجاع
 هذا الدليل الى اقوال ائمة المعصومين عليهم السلام
 ليكون حجة معتبر عند ائمة الدين ويكون لنا دليلا اخر على

خبا

قون
الصادق

على المطلوب بان قد ثبت في الاخبار الصحيحة
علمهم ان الحق لا ينفك عن اليقين على ان
شكك في ذلك ما لم يسمع قد اذ لنا الحق بان لا
يخرج عن ذلك السابق منه شيئا فاما قوله قد ثبت
فمن حكم شيئا من ذلك فلو قطع بدو من شهر رمضان
للغير ذلك من نظائره وما يخرج من ذلك التمسك
وفيه نظر يظهر ما يقتضيه كتابنا الحق الاصول
الاصل في هذا الباب ولست بدل من الحقيقة
الوجوب ان باصالة الجواز بالحق الام المقابل للغير
الا ليس على التبع دليل ثم لا يثبت نسبة بالافاق لان
العبادة لا يكون مساوية للطريق وكذا الكرامة
الوجوبية من غير منع هو التبع فان لا يكون في
العبادة او كذا الاستحباب لبعض التعارف لا يثبت
الوجوب في شريعت وجبت فاحتمل الجواز في وجوب
وهو المطلوب فاليه اشار الشافعي في شرح الامتياز
قال بعد ذلك ليس من الطريق والمعتد في ذلك انه
لجواز وعموم الآية وعدم دليل مانع ثم اعترضوا
بما اصله ان التعبد بالشئ فوقي فلا يكلف عدم
التمتع بل لا بد من الجواز واجاب عنه دين المتقون
بان التوقيف عليها بخصوصها متفق في الكتاب

نسخ

وان

وان اذ وقع الاشياء في قضاء شرعها الى ان فاضل الجواز
نافع في اشارة واستدل بالمتقون فاضل المعاصرين
ابن الله على الوجوب العيني بالثاني للمعنى على الله عليه
والله اذهب الى جهة الحق ومن وجوب الثاني
فيما علم جواز الجواز بل اذ هو جوازهم جميعا والسبب
على ذلك من دون الثاني ان اشارة الى الحقيقة
استحال ان يكون الوجوب مقيدا بشرط على السبيل
الذي على الله عليه انه لا يمتنع من اشارة اليه الثاني
فادع الى الاشارة في هذا الاحتمال ورد في شريط
القضاء في الجواز من جهة الحق العيني
اخرج ابو حنيفة عن علي بن ابي حمزة الامام او نائبه في مطلق
الوجوبية لا يمتنع وان الظهور انية في ذلك المتقين
فلا يمتنع المكلف الا بغيره واجتبه في ذلك
يلزم من عدم التقيد به الوجوب العيني والمسئول
لا يقدرون به وهذا الوجه الثالث جليل ما احتجوا
على هذا القول والوجوب في الحق من كونه يمنع الامور
على خلافه في حق من التزاع ليعتد فانما يقتل بوجه
لان النفية المانعة من وجوب موافق الامام
يعني الحكم بوجوب مساندته على قامة له ووجه
القضاء في الناس واجاب عنه بعض افاضل المعاصرين

لا ينظم الشرع الا الاذن مطلقا والوجود حصريا لا مطلقا
 وقد منع ذلك بعض المتأخرين كيف وما سمعت من
 غير ابي كثر من الاحتياط في دعوى القدر ما فهم
 خالية عن اعتبار هذين الشرطين وكذلك التصريح
 يتم دعوى الاجماع في مسئلة سلمنا ان هذا الشرط
 مخصوص بزمان لا بامام عليه السلام واستدلوا لا
 سلمنا انكر الاذن من ائمة الماضين عليهم السلام
 الا ان السابغ قد خرج بحجوه كما استدلوا اليه الشيخ
 سلمنا انكر العقيدة من تعذيب من قبلهم بل كذبوا
 هو اعظم من ذلك فيوناب على العموم وانهم
 لهم القول بالتحريم مطلقا سلمنا انكر هذا الشرط
 شرعا للوجوب العيني لا لمقتضاها فليس لهم القول
 بالتحريم والخطية اذ هو الاحتياط في الشرع لا
 اذنايه على المفسرين في جهة مع عدم ذلك
 من السابقين الى ذلك الا انهم في غاية
 والوهن اقول لو قلب احد السبل في اجماع
 الامامية بل اجماع المسلمين على عدم هذا الشرط
 فكيف تقيد الامور في غاية المتأخرين كما
 ولا سيما على طريقهم لان جملة المسلمين من جهة
 يقولون في الاحتياط في دعوى القدر انما هو
 يقول

يقولون بقوله عند الفقهاء في دعوى القدر
 الشرايط واما اصحابنا فهم على اكثرهم وكثرة متعينهم
 ولعلنا في طاعتهم لا سئل الفقهاء بالمتبع صريحا
 الا عن ابن ادريس وسلام رحمهما الله على انك
 عرفت ما في كلام سلام من الاحتمال وكلام
 السيد المرتضى طاب ثراه في اجوبة السائل المقتضى
 وان كان ظاهر ذلك الا انه محتمل خلافه كما ذكرنا
 مع انه يخالف ذلك في سائر كتب كافتل عنه
 فيسقط نسبة هذا القول اليه وكذا العلامة قدس
 سره وان مال اليعقوبي النسبي كذا الشهيد في الكافي
 ذكرنا صراحة في خلافه في غير ما سبقا منها المتأخر
 عنهما في القائل بهذا القول في الحقيقة مخففة
 في طائفة من بين جميع المسلمين ومن اجماع على عدم
 الشرط من ان يصدق معلوم النسب لا يصدق
 في ولدا في نفس من القابان النيقين مستغنيا
 ذكرنا بعض من الدلائل الدالة على صحة الاحتياط
 وحاصل منع يقين وجوب الظاهر كيف وجد
 المتأخرين في دعوى القدر الاحتياط به مع عدم ذلك
 ويمكن ان يكون دليل عليه ان يقول ان الثابت في
 الشرع هو الاحتياط في دعوى القدر في كل حال

الله عليه وآله وسلم واما الحكم فلم يجيب الامع فانه
 قد شربها كالتيفاد ومن كثير من الاخبار والتأليف
 بالنظر من طاهر واحتياجه الى الانتباه اخبر الامع
 معكوس واما الجواب من الثالث فيجمع استقاء
 الوجوب العملي فان لم يأت قامت عليه وعيالا
 الامع بطلت عليه كاست وعرقت ولو سلم فاما
 لعل لعل المذكور انما دل على الوجوب في الجملة
 الوجوب الكلي المحتمل للعملي والتقدير فلهذا التفسير
 الاول لعدم القابل لمجرد كونه في الماضي واحسن
 التفسيرات على اشتراط هذا الشرط في الماضي
 بالاجماع وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يعني لامرته لجمعة وكان الصلوة بعد الايام في الصلوة
 وكما لا يصح ان يصحب الاشياء نفسه فاحتمل
 من يدور اذن الامام فكل الامام لمرة قالوا ومن
 هذا قياسا على استدلال بالعلل الشرعية لا سيما
 في الفقه حرق للاجماع اي الامعاء العملي وبان
 مظنة النزاع وشار الفتن والحكمة موجبة لتسلم
 الاختلاف ولو لم يستمر الامع السطحي في رواية
 محمد بن مسلم من الباقر عليه السلام قال لا يفتي لمرة
 على اقل من سبعين اماما وتماثله وسبق حقا
 معك

ومن لم يلد شامدا ومن يولد بعد ولد وروى
 الامام قالوا فيه ولا يولد على الاثم الا اثم جثا
 احسن السبعة وهذا الوجه الرابع جملته بالاجماع
 يدل على ذلك والجواب من الاول فيجمع الاجماع لظهور
 الخلاف كما يستفاد من كتب المتقدمين فان كلامهم
 يخالف من هذا الشرع كما سمعت وعرفت ومن وكثير
 من المتأخرين فقد خصه بحالة الامكان كاليوم
 والقابل به على ما سمعنا فينا على الاجماع على ان كلامهم
 اسطر به ليس من يخالف في نقل الاجماع ولا في تعيين محله
 سمعت وايضا فانه قلنا في بعضهم بعضا وتبع قولهم
 وادهم كلامهم في لغة فوهت اخرى كما يظهر من تتبع كلامهم
 وسال آثرهم وظاهرهم انهم يدعون الاجماع العملي كما
 صرح به الشهيد في ذلك والاطراف الى العلم به غاية
 الامكان يقول ان الطائفة تركوا الامكان وبان كثير من
 الاعصار ووجهه غير متجس في المتقدمين والوجوب
 الشئ في عدم الامكان بل يجوز استناده الى عدم
 كالتقية وتحمها واما انهم يدعون في السر والعلانية
 راضين ومن لم يعمل العلم بذلك والجواب من الثاني
 اما اولنا القنن بالوجوب التخييري او لا يفرق بين
 الوجوب في ذلك فكيف انتم احدكم او فتيكم او

ولما انقلبوا الى النفس بالجماعة والاذان وعنهما
كانوا يفتنون في ذلك ايقظهم من سباتهم وعلمهم
سنة طيبة على النبي صلواته والزم منه فقل كبر ^{الوجه}
ودفع العرج فان قيل لا تدور دعوتهم عليهم كماله
بالعقبات يقول لهم ولهم علم النظر والى من كان منهم قد
روى جود يشاؤن في صلاة الله وسنة الله في الحجة
فانزل به حكما فان تدرجوا عليه حاكم الحجة
قلنا قد ورد ايقظهم عليهم ثم قالوا اجتمع لبيعة
والعراقوا اهلهم بعضهم وخطبهم فان كان لهم من
جميعنا الى غير ذلك وامار ابي قبا مع تسليم اطلاق
في جميع اهلهم فتبعه كانه على الشريعة بل هو اهلهم
والعام لا يدل على الخاص مع ان الظاهر ان التعبير
انما هو لحسم مادة التفرع في هذه المرتبة وورد التفسير
الى منسوبه من غير تردد واعتقادهم على قوله
روية كما انهم كانوا يفتنون كما كانت الجماعة والاذان
مع عدم تفرعها على اذن الامام اجماعا وانما فان
حسن الادب يقتضي ان يرجع القوم في هناك
الى ربي سيدهم واما هم اذا كانوا فيهم بل غير هذا
لا يكون ولا يلزم من ذلك تفصيل الامور وتوحيها
وانما اذا لم يجد فيهم الامام الا انه على العلو

الفقيه في وجوب عادة ان يقول لا فقهيا لان اشتراط
 معروف من مذهبنا وذهب الكثر الى عدمه واشترط
 الفقيه امرين في ذلك من غير اشتراط الفقه فيهما
 فكيف يمكن ان يكونا معا ومنه ومنه كان مذهبنا
 فقد علم ان احد من اهل البيت لا يشترط حضور الفقيه
 في جواز الحجعة لاس من المذهب ومن عليه فكيف يمكن ان
 هو من وجوبه وبقدر كان مذهبنا فقد علم ان احد من
 اهل البيت لا يشترط حضور الفقيه في جواز الحجعة لاس
 للفقيه ومنه ولامن المتأخرين فضلا عن ان يكون
 اجراء اهل البيت في الحقيقة على خلافه كما يظهر من
 تتبع كلامهم في غير ما يظهر من كلام الشيعين في اللغة
 اشتراطه ولكنه وافق القوم على عدم اشتراط
 في سائر كتبه وقال في بعض المقامات قد يرى
 ان لفظ الفقيه والفقيهاء في كلامهم انما هو على سبيل
 الاشتراط والالتزام بالقول بالوجوب في الحقيقة
 لا القاء الشرط اساسا وذلك لان الفقيه ان كان
 منصوبا من الامام عليه السلام يتاوى به هذا التجهيل
 القوي الوجوب المتيقن لوجود الشبهة التي هي
 الوجوب وقد جعل في الحجعة على الخلاف ولا يوجب
 به الشرط نظر الى انه الغير منسوب الى الامام عليه السلام

لا يكون

لا يكون حضوره معتبرا في الحج اذا فصل عن الوجوب بل انما
 يخطرون الى عدم كلامهم كما اعترفوا ويحكموا بالاجواز
 ولما ان يحكموا بسقوطها اساسا فنظر الى مقتضى الشرط والقول
 الوسط في الاعتراف لفظا بشرط الدال على ان الفقيه هو
 كافي فيه لا وجوبه لاس من اهل البيت لا يخفى في قوله با
 باستطاعتها القول لما ذكرنا من هذا المشقة الى قولين
 الوجوب خاصة كما هو المشهور او عدم الشرطية كما
 الثالث كان اوفق بكلامهم واستدل لاهم قال مع ان
 لفظ الفقيه في كلامهم على اشتراط انما هو من حيث
 المفهوم الضعيف وعلى تقدير ان يكون المراد به
 لغايب وهو المعتمد ولو حمل على معناه العام المتبادر
 منه عن اهل البيت في كثير من المواضع ما يشمل
 كما يشهد في باب الوقف والوصية وغيره فلا دلالة
 له عليه بوجه ثم قال لو قلب احد الدليل وقيل ان
 عدم اشتراط حضور الفقيه في جواز الحجعة حال
 الغيبة لهما في كل وقت هذا الدعوى في غاية الشك
 وشبهة الاستقامة ولا يضرها البتة تصريح الفاضل
 الشيخ على ان الاشتراط لا ينافي الاستدلال في الاما
 الذي يرمي ولا انما يشهد في كونه دليل معتبرا غير
 وظاهر للمالك كونه على خلاف هذا الدعوى انهم كانوا

واجاب بعض احادنا العاصرين عن الثاني وهو ان
 ابن حنبل لما اورد لافان اقصى ما استفاد من
 نصيب الحديث العارف بالاحكام لا يفتقر الى
 وهذا لا يستلزم نسبة لافان للفرقة بحيث يفتقر
 اعتقادها بحسنه ورواها جميع ما للشافعية في
 الحديث اعم من المحدث المتصنف من الكتب المختصة
 للفتنة فيه فلهذا لا يدل عليه خصوصه وانما انما
 منه وجوبه انما يحكم به الحديث العارف بالاحكام
 المستفادة من احاديثهم على اقل من اعتقاد
 لفرقة صياح هذا الشأن من احاديثهم فقد روي
 العارف بالاحكام منهم ما يثبت انما الاستفاد من
 احاديثهم الواردة في صلوة لفرقة الفقهاء من
 لا يثبت امام الجماعة وانما يكون محمداً وقد
 قيل في هذا التقدير من روي وانما منهم من
 المتأخرين الذين ينفردوا في حاله وهم من
 احكامهم من احاديثهم عليهم السلام في
 ضبطها ونقلها ونشرها بحيث لم يلقوا ولو
 الا استنباطات الفقهاء ولا استنباطات الفلاس
 للاعتبارات الوهيية الاستنباطية المستفادة
 من احاديثهم العامة فاذ لا يجب على جميع من

مدخل

عليهم

عليهم السلام على جميع الكلفين والشافعية كما هو
 لنا لا علينا واما ما روي في ذلك من الحديث
 من ان العمل بكلامه معارض القرآن والروايات
 حد الشرائع والحدود بما عند اكثر المجوزين من
 حال الغيبة فانهم لم يفتقروا الى الحديث كما تقدم
 كلامه اقول ولولا انهم روي ذلك كله قلنا يثبت
 ذلك الاجماع الذي روي عنه اجماعه من وجوبه
 ولولا انهم لم يفتقروا الى الحديث الراسخ في
 فانه الرواية الحديث يدعي اجماعه من المصومين
 مشافهة وهو على يقين من قوله واما الراوي
 انما هو من اولي جملته اقول المجدين وقولنا انما
 منهم من روي عدم العمل بالافان ولا نسبة الى غير
 ذلك من الشرط على الخطاء كثير من الفقهاء
 الذين كلهم سمعوا اثنى اثنى اثنى اثنى من حديث
 المذكور مع ان الاجماع المنقول بخلاف الواحد ليس
 اكثرهم وليس رتبة الاجماع المنقول بخلاف الواحد
 من الواحد مع تعارضهم بين الصحيحين قد يشرح
 احدهم الرواية والباقي هو وجوبه فكيف يثبت الاجماع
 بخلاف الواحد من التامين خاصة مع تعارضه
 صحيفه مستفيض بل هو امر معتقد في الكتاب

الذي كلياته الى الله من بين يديه لا من خلقه مع ما
 من التاكيد ان الطبيعة والتهديدات الكليدة التي هي
 معلومة بطول زمانها تدبر فيها على ان لا يخرج المتفق على
 حجبها الى بالزمان والتقدم من المختلف في حجبها
 واليقين قد جاء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولائمة
 عليهم السلام اقبلوا كنتم صيرون في هذا المعنى وهو اذا
 جاءكم بعد من فاعلموا ان كتاب الله لا يوافق في ذلك
 وما خالفه فرددوه فلو كانت احاديثهم تروا في الامور
 الكتاب فكيف قول بعض قليل بالتمسك بها او اشتراط
 العقيدة وليس له اصل من كتاب ولا سنة ولا دليل
 عقلي بل مخالفة لذلك لا يقتضيه تركها في اكثر الامور
 ان في ذلك بعدد لا في الاصل بصرارهم في شجرة
 الاثنت على جميع عقيدتهم جميع هذه الامور التي هي
 التي هي من العقيدة ببعض الامور والاشياء على
 هذا الاجماع المتفق به في جميع وجوه الشواهد على
 تخصيصه ووجه الاقرب والاعرف اليه قرب الحق في
 علينا سبب ذلك حيث ان غاية تشييع العلم بها
 لتسوس الكتاب والسنة في امر لا وقت وتخصيصهم
 بزمان دون امر يخرج اجماعهم في ذلك وعلى
 هذا الاخير ذلك امر هل هذا امر ليس هناك فاعبروا

بالاول

بالاول الاصل انهم من عرب الانعاقات ان في اوان
 هذه المسئلة وليس لهم فيها الذي قلت في نفسي ان
 اجمع الصحف وانظر في اول ما فيه له من اجل
 وعرض فيها ان كان افضل منها يوم الجمعة وكنت
 على لها ان اخذت الصحف ووجبت وحجج الله تعالى
 على تلك البينة فتفحصه فاذا هو قوله تعالى لكل امة
 جعلنا منسكنا كذا نسكوه فلو بنازعنا في الامر ما
 الى ربك انك اعلم بجدى مستقيم وان جادلوك فقل
 الله اعلم بما تقولون فترى على فعلها وانظرت عليه
 سنين ثم كثر على القالة في امرها فاشارة الى بعض
 اصحاب ابتر كمال الحقيقة فكذلك اركان اليه شيئا قليلا
 ففتحت المعنى على هذه البينة فاذا هو قوله عز وجل
 لو اخرج الله الناس جميعهم ببعض هذه من صواعق
 وبيع وصلاوات ومناجيد يذكر فيها اسم الله كثيرا
 ولينفرك الله من هذه الامور فتوى عز وجل الذين ان
 مكناهم فما لا يخفى انما هو التسلية والاولى والاولى
 بالعرفان ومواعين التوبة والله عاقبة الامور الى قوله
 فانها لا تقى الا بصار ولكن يصحى القلوب التي في
 الصدور في تخليق معنى الاجماع
 وتفيده الى ما هو حجة وما ليس بحجة وهذا البحث

تذكر في

الله تعالى

وان كان خارجا عن مقصود المسئلة الا انما كان
 فيه شبهة على حد نادر ذلك الى تحقيق القول في
 وبما هو التوفيق ان الاجماع اتفاق على حكم شرعي
 معقول يصح ان يكون حجة على العاقل ومنه
 لا يصح ان يكون حجة لا على الناقل واما القسم الاول
 فهو ما افاد العلم بالاتفاق بحيث لا يخفى على احد
 اصلا بل يغير من مبررات دين الاسلام ان
 كان اجماع الامة او ضرورات مذهب الملوك
 عليهم السلام ان كان اجماع الطائفة الحق فيقول
 من يقول بالاسلام او مذهب اهل البيت عليهم
 السلام كغيرهم فيكون في الزموا في الشا
 ومثل هذا اجماع يتنع ان يعتقد انهم على حكم
 متواتر مقطوع به لا معارض له بحيث لا يشوبه شك
 ولا شبهة يشبهه الايات المتكررة والاحاديث المتواترة
 التي وردت في المثالي بدون هذا لا يكون ومع
 هذا النوع المقطوع به وان استغنى عن الاجماع لان
 النفس يتدلى بالاجماع قوة لا يقبل الخالفه شبهة
 يقدم مثل هذا اجماع على غير الواحد ويؤيد به خبر
 الصحيح وبعد ركننا من اركان الدين ويجعل دليلنا
 من الدلائل القطعية بها واليد استناد الصادق عليه السلام

في حديث الخبر من المتأخرين يقول هذا الجمع من
 اصحابك فان الجمع عليه لا ريب فيه وليس للاراء
 فيه اصلا والعول فيه ليس الا على قول من لا يجوز عليه
 لخطاء المصنوع منه ظاهر من غير ريب فيه ولا في قوله
 ولذلك اتفق الاصوليون على ان الاجماع لا بد له من
 مستند واتفق اصحابنا منهم على ان حجة الاستناد على قول
 المصنوع وانما يقع هذا اذا كان قوله ظاهرا محكما
 به غير متشابه ولا يخفى فان الاراء محال ان يتفق الا
 ان يلجأ اصحابها الى اتفاق بين هاتين واضع ونص قاطع
 او فيلجئهم التقليد لقلة المعرفة والالف بانشاؤه عليه
 من غير حجة او يشبههم من من من عناد او حسد او
 تفارق او نحوها غير ذلك لا يكون ولا يبر الون مختلفا
 الا من رجم ربهك ولذلك خلقهم اى لا جمل الاختلاف
 وهذا واضح بحول الله وقدره وقيل عليه وطبع مستقيم
 على ان القول بالاراء واللب العامة ليس من طريقة اصحابنا
 القدر ماء الاخبار ريب في شئ سواء اتفقوا عليه او
 اختلفوا فيه وانما طريقة القدر ماء القول بالمعتمد
 الا ان الشاذ في حديثهم في رسالة كتبها الى بعض اصحابه
 رواها في روضة الكافي في كلامه عليه السلام في قوله
 المهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قبل نوبه نقلا

اجتمع
 عن من ما قبض الله من رجل من اهل بيعة الله اننا اخذنا
 عليه راي الناس بعد قبض الله من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وبعد هذه الاشياء امرنا به بخالفته رسول الله فانا
 اخذنا اجري ولا ابي من الله ان اخذنا من ذلك وزعم ان ذلك
 ليس به والله ان الله على خلقه بان يطيعوه ويتبعوا اوامرهم
 حتى يفرحوا على الله عليه السلام ويعدوا له الموت والحيات
 ويتبعوا انا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله وسلم وسنة
 خلقه وما لا يتبعوا اهلوا ولا يتبعوا فان اهل الناس
 الله من اتباعه وما لا يتبعوا هدى من الله وفيه الله
 ايها العصاة لا تخطوا الله لهم امرهم عليكم باننا رسول
 وسنة وآثار الله الخ من اهل بيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من بعد وسنة من كان من
 بذلك فقد هتدي من قولك ذلك ورغب عنه
 لانهم هم الذين امر الله بطاعتهم ولا يتبعوا في النكاح
 ايضا في باب الاشكال باسناد عنه عليه السلام قال لما شرع
 عليكم ان تقولوا بشي ما لم تسمعوه منا وعنه عليه السلام
 ان الناس سلكوا سبلا شتى منكم اخذوا هذه وسنة
 اخذوا بغيره وانكم اخذتم ما امر الله اهل بيته منكم
 اخذوا من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله
 زالت لجهال قبل ان يزدول ومن اخذ دية من

اهل الرجال من الرجال وفي التهذيب باسناد الصحيح
 عن الصادق عليه السلام قال انا اذا اقتضاني يدي الله تعالى
 قلنا يا ابا عبد الله انك كتابك وقال الناس يا ابا عبد الله
 تصبوا بهم ما اراد وفي رواية اخرى علمنا انك كتابك
 رسولك الى غير ذلك من الروايات في هذا العنق
 كثيرة جدا وقد وردنا منها في كتابنا السعي بالامور
 الامثلة مع كلام بلوغ الفضل بن شاذان النيسابوري
 في هذا الباب واما القسم الثاني فهو غير ذكرناه متنا
 ليعرفنا اهلها ويتقربوا الى الامثلة من كتاب
 الامثلة متنايب يتقربوا تاويله غير قدم راي في
 العلم وانما القول فيه على انهم من غير علم ولا هدى
 ولا كتاب منير واول من استخرج ذلك في الامثلة
 حقه فبني بامثلة عندهم لاهل بيته لما ارادوا الاستخلاص
 الى بكر النعمان الى مثل هذا السلب والكر وعوا
 الناس الى ذلك شاذوا وحدا فاستخرجهم الرعا والسفلة
 ولما لم الناس غشاوة فقلنا وشياوة من غير هدى
 ولم يحققوا لانهم اجمع من هذا القسم اكثر فابدا
 منهم مع ذلك خلقه فناء في بطلانه لان كان من غير
 واضح من حاجب الشرع بل الناس كان على خلقه فانا
 كان يحرم الآلهة والاهواء كقول العنق من غير الى طالب الفضل

الصلابة لا ان لها قوة اما لو كانت الى اليك لم يكن
 وقاعدة دينية راجعها من يتكلم في ناسخ الخلف
 القسمة وتطبيب قلوب عامة لخلق فان لم يورث
 حوت في ايام النبوة كان قريبا وسيف امير المؤمنين
 عن دعاء المشركين من قوش وغيرهم لم يجف والنفق
 في صدق القوم من طلب النار كما هي فكانت القلوب
 قبل كل الميعاد وتقدير القاب كل الانبياء وكانت
 المسئلة ان يكون القام بهذا الشأن مدعيا للمؤمنين
 والتي تدل على ذلك من القراءات ثم صار هذا الاجماع
 امام الاجامات الباطلة في الاسلام الى ان لم يزل
 مثل من مثل عن طريق الحق ومن الاولين والآخرين
 ما جعلهم على الضلالة لم يوصل هذا الاجماع وقيل
 كقولهم انا وجدنا آياتنا لك في كل شيء وقولهم
 ابشر بديننا واصحابنا جرحهم اصحاب الباطل والاول
 اهل الخلاف على حجة الاجماع وكان قد ثبت عندهم
 عدم خلو الزمان من المعصوم قالوا ان الاجماع
 لو كان حجة لكان حجة لكشفه عن قول المعصوم
 لما دعتهم من مجرد اتفاق الامراء بل معترضا
 لو تحقق بحيث علم دعوى قوله في جملة اقوال المعصومين
 يقينا كان حجة وظاهر انه لا يمكن حجة لك الاجماع

ذكر

ظهور
 ذكرناه في القسم فيخص بالخير الذي لا ان يتحقق في زمان
 الامام عليه السلام ان يتحقق في غير الزمان وذلك لربما العمل
 وعسى ومع التمس المانع كما هو مجرد فرض وتقدرب لا
 امر يتحقق الوقوع كيف واستاع علم امثالنا بالجميع اقول
 الناس اهل العلم منهم من حيث لا يشق مع تفرقهم
 في اكناف الارض ومع وجود التفتة فيهم اظهر من ان يخفى
 على من له ادنى مسكة ولو تحقق مثل هذا مع الغرض
 السعيد فانه يعرف بالاجتهاد التام والتتبع المبالغ
 في كلوم الفقيه واهل العلم وضبط اشخاصهم ولا يتم
 ثم تحصيل العلم بانحصارهم في اليهودين وعندهم
 واحد منهم عدم احتشاش الى غير ذلك من الشرط
 ثم لا يحصل من ذلك كله الا الظن الضعيف بخول
 المعصوم ان حصل مع اشكاله على جواز الاعتماد
 مثل هذا الظن ومع ذلك كله فلا يقدم حجة على
 له يتبع هذا التتبع ولا يتقبل هذا الاجتهاد والنقل
 فيما لا يجدى نقلا لانه امام متواتر واحد والتمسك
 بحجة لان التواتر مشروط بانتهاء الى الحق ويتحقق
 مثل هذا الاجماع ليس محسوس وانما المحسوس فيه قول كل
 كراهة غير كاف من دون انضمام الشرط الآخر الذي
 ذكرناه اخطأ ان التواتر قول كل منهم انا اذ عن بعد

لا ينفيد القطع باندين من به في الواقع لاحتمال النسخة
 الفتنه او غير ذلك والاحتمال لا ينفيد الاضافه في ح
 الى اثبات اجتهاد مطلق يجوز عليه الخطا بطريق
 مطلق قال ذرية المحققين في رساله كذا
 عند الاحتمال انما هو حجة بواسطه دخول قول
 العصوم في جملة اقوال الفقهاء والعبرة عند هم
 انهم يقولون قولهم وقد اختلفوا ان قولهم
 الاجماع حجة انما هو شئ مع الخلاف حيث ان كل
 حق في نفسه وان كانت حجة لغيره فحاشا عند
 وعند هم على ما هو محقق في جملة واذا كان كذلك
 لذلك فلا بد من العلم بدخول قول العصوم
 حجة اقوالهم حتى يتحقق حجة قولهم ومن ابن
 لهم هذا العلم فقد اوضح مع عدم وقولهم
 والخبر على علم فضلا عن قوله واما ما اشتهر
 بينهم من انه متى لم يعلم في المسئلة خالف او علم
 معرفة اصل الخلاف ونسبه يتحقق الاجماع ويكون
 حجة ويجعل قول الامام في الجواب الذي لا يتصور
 لخول ذلك مما ينسوه واعتمدوه فهو قول الجواب
 للتحقيق بعد اضعيف المأخذ ومن ابن يعلم ان
 قوله على علم وهو بهذا المخالفة من جملة اقوال القدماء

الحاج

لجماعة المختصة دون غيرهم من المسلمين خصوصاً
في هذا المسئلة فان قوله بالجانب الآخر فيه وبه
اول ما اذعن مطلق الله ورسوله ولائمة عليهم السلام
على ما قدرتم ثم متى يقع قول اهل الاستدلال
اصحابنا في عصر من الاعصار السابقة لا يحصر
بعلمه بلد القابل ولا شبهة وهم في جميع الاعصار
محصرون من مضبوط بالاشهاد والكفاية والتمسك
لا حول لهم على وجه الاستدلال بعد ذلك ولا يقع معه
شبهة ومجرد احتمال وجوب واحد منهم مجمل بما
يقع في جملة الناس مع بعده مشتق من التحليل
فان قد ان اثنان كان احتمال وجوبه مع كل واحد
ومستلزمه لا يثبت اليقينة اسد واما ما وجد قال
الحقق في العتبة وهم اقال الامام حجة البتنام
العصوم فلو شك المائة من فقهاءنا من قولنا
كان حجة ولو حصل في اثنين فكان قولها حجة لا يقا
انما قايلاً باعتبار قوله فلا تغتر من تحكيم قديم
باتفاق الجهد والعشيرة من الاصحاب مع جهالة
قول السابقين الامم العلم القطعي بجملة الامام في
جملة اثنين من اهل محصل العلم القطعي من ائمة
عليهم السلام لا قول الاصحاب مع هذا القطع المحقق

والفارقة الكلية فليجمل ما انتقله على الاطلاق من سنة
ثم يدور سنة سنة سنة وقريب من قول الحق قول الملا
في غاية الوصول فانه لما اورد على نفسه انه لا يمكن العلم
بالثبات الكل على وجه التحقيق وحول المصنوع فيهم
اجاب بان الفرقين وحولهم والاجماع اغايبهم به فلا يمكن
منع وجود الشئ بما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله
رجل من علماء المسلمين في اقطار الارض حيث حكم
لجود وحيث اجتمع المسلمين في اقطار الارض في جهة احتمال
مختلف في بعض الاقطار لا يمكن وجوب الفرق ان
قول هذا البعض في قطر من اقطار الارض مع كونه
مجهولاً لظننا مما يحصل خفاؤه في الجبل ليعينه فما
فلمكان ثم من هو هذا المستظهر الذي لا يمكن
قوله هذا ما يدل عليه العلم القوي قطعا وان حصل
اشك في العلم ولا أقل من النظر الغالب المتأخر للعلم
الكافي في العلم ولا سيما في مسألة شريفة حيث لا يعرف
للفقيه كذا في ذلك بخلاف قول الامام عليه السلام فيقول
هينده وعلمه وكلامه في هذه الامور المتفاوتة
بكل وجه فان ادخل قوله مع جملة اقول في علمه
فحكم ظاهر نعم يتجسد العلم بقول المصنوع وفيه
في اقول شيعته هذا علمهم كما اتفق ائمة على علمه

منازل

كثيرة انفتحت فيها كلمة علماء شيعتهم والمرويات عنهم
كالقول بوجوب مسح الرجلين في الوضوء والنسج من
مسح الخفين ومنع العول والتعصيب في الارث و
تتأيد ذلك واما الفرع الذي يتحدث حال الغيبة
ووقع الخلاف فيها فالرجوع فيها الى ما ساق اليه العلم
من الكتاب والسنة وغيرهما من الادلة العتبية
شرا لا الى مثل هذا الدعاوى العادية عن البرهان
وهذا نزع من مقال في هذا المقام وفي الباقي في
الحال فنبه له ولا يمكن من غير خلق بالرجال فيقع
في مهاوى الضلال الى هنا كذا من ذن الحقائق
قال واما اتفق لكثير من اصحاب خصوصاً
المحقق في الامتداد والشيخ في قمع انها اما
الطائفة ومقتد ياها في دعوى الاجماع على سبيل
كثير مع اختصار ما بين لك القول مع بين الا
او شذوذ الواقع لهما فهو كثير لا يقتضي الحال
ذكره ومن اعجبه ودعوى الموقفي في الكتاب المتأخر
اجماع الامامية وجعله حجة على المخالفين على وجه
التكديرات الخمسة في كل ركعة الركوع والسجود و
القيام منها ووجوب رفع اليدين لها والركعة
النفاس ثمانية عشر يوماً وان خيار الحيوان ياب

لغيره يعين معاوان الشفعة ثبت في كل موضع من
 وعرض من مقول وغير قابل للقسمة وغيره وان كان
 لهلينة وان الهبة سائبة ما لم يعرض وان كانت
 لغني رجم وان المهر لا يصح زيادته من نفسه رجم
 يقتضيه خسون دينه وانما زاد منها يرد اليها والحققة
 وليجبه الى غيره ذلك من الواضع التي احسن هو بالقد
 بها ضل من ان يوافقه فيها شئ وذو في دعوى الشفعة
 في كتبه ما هو اعجب من ذلك ولاكت لا يقتضي الحال
 ولو ضمن اليه ما ادعاه اكثر من المتأخرين خصوصا
 الرجوع الشفع على مطالب القطب ومن غيرهم لا يعم
 الشفع على ان ناسى الغصب في التوبة والمكان لا
 عليه الاعادة خارج الوقت ودخله مع غيره لا يفت
 في ذلك حتى ان الغاضل في القواعد افق الاعادة
 مطلقا كالعالم في شرحها الشفع على انه في الشفعة
 ثلثة اقوال الاعادة مطلقا وفي الوقت وعدمه لم يمت
 وكذلك ادعى شرحه جمل القواعد كاجماع على ان الشفعة
 لا يرفع نوعه القسطنطيني الى السوي والادوية مع ان
 المحقق في الشرايع ومنه عن غيره النوع من القسطنطيني
 الى الاقل من غيره فضلا عن المساوي وفي كل التي
 الاجماع فيه اربعة هي ان المساواة لا تستل بالموافقة مع
 الشفعة

ان الشفعة في اجزاء مملوكة لها ونسبة الاعلى اعبارة
 يشعر بالاجماع ولا يفت في الشفعة وفي الشرايع وعندها
 صرح بالثبات في الشفعة ايقر ولو ايت لك على جميع
 ما ذكر من ذلك في وثوقاته ورسائله لطال وفي القدر
 ثوابه فاذا اختلفت هذه الى ما قرره من سابقا كفاك
 في الدلالة على حال هذا الاجماع ونقله بخبر الواحد
 المنقول به الاجماع والله يشهد وكفى بالله شهيدا
 الغرض من كشف هذا كله ليس الا بيان الحق للوالب
 المتوقف عليه لقدر عسر العظام من الغصب الذي
 تالفه الانام ولو اياه كان لنا عنه اعظم صارف والتمس
 شيعي في اسرارهم يادونه ويعلم حقايق احكامه وهو
 ونعمه الوكيل انتهى كلامه اعلى الله مقامه وتعالى
 افاضل المعاصرين ادام الله تاييده في رسالته التي انفا
 في بيانها في سنة وجوب صلوة الجمعة فان قلت الآية
 الاخبار كما ذكرت ذلك على الوجوب العملي الا ان
 الاضواء نقلوا الاجماع على انتفاء وجوب العملي
 وذكرنا القليبي الى ان قال قلت هذا هو الداء العليل
 والشبهة التي بازلت اقدام وعبدت عن الحق
 واختللت التحقيق اتمام لكنه عند الفحص العجيب وال
 النظر القاسم يمكن من الضعف والجواب عنه من

حاج
الاجماع

الوجه الاول انه لو ثبت دليل على لا فصل على
المتنوع الاخبار الاحاد ونظام تحقيق الكلام في
الاجاب لا يناسب المقام وانما يطلب في قولنا حصول
الوجه الثاني اننا لم نذكر ذلك لكن نقول الاجماع المتعدد
الشائع في كلام الاصحاب مصر ووف عن ظاهر البصير
عليه لصرفه وقتنا الى ذلك وفيه منية على امر الاول
ان الاجماع عند الاصحاب اعم من اتفاق المسلمين
او اتفاق جماعة منهم بحيث يعلم دخول المعصوم في
جملة من يطلقون ذلك من ما ليس كلام الاصحاب رحمهم
والاطلاع على قول الاجماع في زمان غيبة الامام
من غير جهة النقل والرواية عنهم اما غير متحقق او
قليل نادرجداً بانه ذلك ان من ادعى الاجماع في
حكم من الاحكام في هذه الايام ملك اما غير حصول
العلم له باتفاق جميع العلماء او جميع المسلمين بحيث
حصل العلم له بان امام الزمان على علم داخل في
الجمعة من ولما ما يدعى على انه يصح انما القدر ما هو
اصحاب الاثني عشرية منكم فوجد جميعها او جماعة
كثير منهم متفقين على حكم ما قولنا او لعلنا بحيث علم
دخول بعض الاثني عشرية منكم في علمهم على علمهم
لديهم للبيان رواية منقولة عن بعضهم على الخصوص

والا

ولما يدعى على انه وجد بعين التصريح والاطلاع والاتفاق المذكور
من ائمة بعين الاثني عشرية منكم في علمهم على علمهم في القول وال
الفعل المذكور وان لم يكن واختلف في جملته من اطلاع على
حالهم لا يتطابق مع الامارات التي ذهبت الى ذلك ولما
يدعى انه حصل له العلم بعقول المعصوم من جهة اخرى
او لا اول قاله تصديقاً لان الاطلاع على قول الامام
مع غيبة شخصه وخفاء عينه وانقطاع اخباره وقوله
ومكانه في مدة يقرب من سبعة سنه او اقل او اكثر
بحيث لم يعلم انه في اي قطر من الاقطار الا من شأنا
ومعارها بينه وبينها ما سئلها وجعلها وانما ما راج
للناس على الطاعة وما مل من هم او منزع عنهم ساكن في
الارض وابانها او هو في كيف جيل منقطع عن الخلق
او هو في بعض الجوارب الذي لا يصل اليه احد من الناس
او غير ذلك مما لا يصل اليه وهل يدعى ذلك الا
بما رفته ظاهرة وتوقف بين وبين هذا يعلم ان اتفاق
العلماء والعلماء في عصر من الاعصار على حكم لا يمكن
لا يكتفي بذلك اذا الذي يحصل العلم به اتفاق الفقهاء
والعلماء من ارباب الفتاوى والتفسير الذين اجازهم
متفقون انهم متواسلة وهم ساكنون في البلاد
مصر وفارس والاندلس والامم والحق سبحانه وتعالى

ولا سبيل الى معرفة ذلك بمجرد ذلك لا يمكن في معرفة الادعاء
 المذكور واما الثاني فهو ان كل حكمه كقولنا ان كل من لم يسمع
 يعلم ان لا يوجد في القليل من المسائل التي لا يمكن
 فيه رواية او اختصت الروايات عنهم او في ردت
 بخلاف ما ادعى الاجماع عليه نادر متفهم جدا واما
 الثالث فمع شراكتنا في القلة والندرة فخرج
 عن ظاهر معنى الاجماع الصريح ومع ذلك يرجع الى
 ضرب من الاحتماد والاختيار ومع ذلك فكل كلامهم
 ليس بابعد من الاوليات والآلية ومن هنا يعلم
 حال الرابع اذا عرفت هذا علمت ان الاجماع لا تنفع
 في كلام الاصحاب الواقعة فقلنا في المسائل الكثيرة جدا
 بل في اكثر المسائل لا يمكن حملها على ظاهرها اذ من السعد
 جدا وقوع العلم في تلك المسائل باسرها فلا بد من
 صحتها من غير هذا الصريح عليه في كتاب التلويح
 الثاني اما بعد في كثير من المسائل ادعى بعضهم الاجماع
 بوجود خلافه فيمنع بل من ادعى نفسه في كتابهم
 سابق عليه او لاحق به وكذلك بعد بحثهم في المسائل
 على حكم ادعى اجماعهم على خلافه وحسب في قضا
 الباب ما اتفق السيد المرتضى والشيخ في جملة الفقهاء
 مع كونها اماما الطائفة ومقتضى ما في الاستعداد

ولا

والخلاف ومن افترض دعوى السيد المرتضى في الكتاب المذكور
 اجماع الامامية على وجوب التكبيرات الخمس في كل ركعة
 ثم ساق الكلام الى آخر ما فيه السيد المرتضى من التحقيق ثم
 قال من هذا الباب دعواه اجماع الامامية على ترك
 العمل باخبار الاحاد والشيخ ادعى الاجماع على خلافه في
 كلام الشيخ في ف وخبر ما هو واجب من ذلك والحجج
 المتفق من اليعني بتفصيله ومن دارس كلام ابن
 زهر في الغيبة لا يشك فيما ذكرناه اذ اكثر الاحكام
 والمسائل التي اوردوها فيها ادعى اجماع الفرق عليه
 مع وقوع الخلاف في كثير منها وفي كلام ابن ادریس
 في هذا الباب فيه كثرة وقوله هو الامر الثاني في المسائل
 لا كتاب التلويح في وهو يوم يوم اجماع والشيخ في
 في الذكر من ذلك في الاستشارة اليه حديث قاله
 والفقهاء اذ اقدموا على مخالفتهم في المسائل والاصحاب
 كما شهدوا بها واما بعد في نظر من ادعى الاجماع
 بالخالف واما بناويل الخلاف على وجه يمكن مجازاة
 له دعوى الاجماع وادعى جعل الحكم من باب التخيير
 واما اجماعهم على رواية بمعنى تدوينه في كتبهم
 خصوصا في الامامة قال قد اتفق المذنب على ان يدعى
 الاجماع في كثير من المسائل التي وقع الخلاف فيها من

اجلاء الاصحاب وعظمائهم بل في المتن والكتب الشافعية
 وقد اثنى عليه غيره ومن العجب ما اتفق له في هذا الباب
 انه ذكره في بعض مؤلفاته انه لم يعرف خلافا في ان
 لا يقطع الصبيق الوقت على وجهه وذلك بالاتفاق مع
 ان المحقق في العنبر والعلامة في المتن نقلوا الاجماع
 على الاستصحاب انتهى القصة من كلامه وقال في الحنفية
 في المقالة العنبرية في المسائل ادعى فيها الشيخ الاجماع مع
 نفسه مخالفا في حكمه ادعى الاجماع فيه قال في قوله
 الشافعية على ان لا يفسر بغيره ولا يجمع عليه وقع فيه
 الخط او المحاذرة كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما
 من الشافعية والحنفية ومنهم من ادعى فيه الاجماع
 من كتاب النكاح وهو في الاجماع على ان الكتاب
 اذا سلمت وانقضت على ما قيل ان يسلم الزوج
 النكاح وقابل فيه وفي كتاب الايمان لا يفسخ النكاح
 بينهما ولا يكون من الزوجين الا بالنية والرضا
 ومنها ان ادعى فيه الاجماع على كراهته ومن لا يفتي اذا
 اشترها احكاما وافق في نية التحريم قبل منكره
 اشهر وعشر ايام ومنها اذا ملك الرجل امرا لم يملكها
 او فطرها الى ما يحرم على غيرها لك قال في تحريم
 على الجبهة الثلاثين وابنه وكذلك يحرم امه وابنته

ومنها

وبينها ان سفلت على المولى تحجبها اجماع الفقه وفي
 لغو من الكتاب حصر التحريم بالنظر الى جهادها ومنها انه
 ادعى في الاجماع على ان تنوح حرة على امه كان للحر
 اختيار في نفسها الا لا تعد الامه وفي التبيين ذهب
 تحريمها من فسخ عقد نفسها وفسخ عقد الامه ومنها
 انه ادعى في الاجماع على النسخ بالحبس حتى وجد وقيل
 وجوبه في موضع آخر وسئل الامير والرجل من عبيد
 له الامم واليهون وهو يبيع بغيره في الاتفاق على التبيين
 وفي كتاب الطلاق في في الطلاق الوالي المعلن
 محجبها اجماع الفقه وفي سجده ومنع في في ايضه
 من وقوع الطلاق بالكتابة مطلقا محجبها اجماع
 وفي نية جوده للغايت ومنع فيه من ابرأ الطلاق
 مرفضا له حيث اذا كان الطلاق باينا محجبها اجماع
 وفي من منع من سب بالاجماع مطلقا وفي نية اثبت الشك
 بينهما في العدة البائنة والرجعية وكذلك ادعى في
 وادعى الاجماع من اهل العلم على ان لا تعامل بتوبة
 لا تبين الا بوضع الاتيين وفي يد حكم بانها تبين توبة
 الاول ولا يترك حتى تضع الثاني ومن كتاب الطلاق
 في الكفارة قال في وقت اذا كان له عبد قد جنى عليه
 لم يجز اعنائه عن الكفارة وان كان خطا جاز وجب

عليه الجماعة العرفية وعكس في ما قال الذي يقتضيه
ان كان هذا عند المتفق وان كان خطأ لم ينفق
وجوز في دفع الكفارة الى المستبرح محتج بالاجماع
وفي طعن من ذلك واعتبر قبحه وانه من كتب الا
لشروط لا تجوز محتج بالاجماع وفي جوابه وقعه
بمقتضى الشرط والسفينة وقارفت اذا ولى التو
لعمدت التبرع وجب عليه الكفارة محتج بالاجماع
العرفية وفي طعن من عدم الكفارة وحجها بالوطني
المقوم من كتاب العتق ادعى في الاجماع على الشرية
مع اتكال التعلق بالمذنبين الاختيار كما لو كانت في
اختيار عدم السرية بذلك ومن كتاب التذكار
اذ انذر ان يهدى هذا بالطلاق يتعرف الى النعم
يعتبر فيه صلتها الامنية بها بالاجماع العرفية قال
كما يحري كل محتجته الدخالة والمبغضة والنسب
ومن كتاب الصيد قارئة في لا يشترط في الخلف ان
يعلم المسلم فلو لم يحرم في ارساله المسلم على مقتوله
واستدل عليه بالاجماع العرفية واخبارهم وقارفت
ان علمه بحرمه فاستعار المسلم او عصبه فاستلذه
بعضهم لا يحل هؤلاء قولي من كتاب لا يلزم
قال في الغرائب كلام محتج بالاجماع العرفية واجاد

ان

وقال في بركه اكل الغراب وفي ما اوجب
بالاكثر امة دون التخييم في الجمع وفي حرم الكلب
الاسود الذي يمكن له الجبال ولا تقع وقال في
غراب الزرع وهو الزرع وفي الغداف وهو غراب
اصفر منه قال قوم يحرم وقال آخرون هو مباح
هو الذي ورد في رواية انا وهو مع انه لم يرد
في ذلك رواية اسلمة وقال في بركه من استحل اكل
الحبر في المار ما وجب عليه القتل ذكر في كتاب
كند ومنها هو يقتضي الاجماع على تحريمها من
السلماء فذلك من العرفية خاصة لا يقتل عند
ولا عند غيره بالاجماع مع انه في بركه يقتل في كتاب
الاطعمة وجعلها مكروهين وقد خبرت بحج
وقال في لا يجوز ان لا يجوز الا بغير الضرر تأويل
لغير العشرة ولا غير مطلقا محتج بالاجماع العرفية
وجوز في بركه من كتاب الطيب قال في
لومين على بعض اعضاء رتبة فكل في اليد انما
فيه القيمة وفي احدها انصفا محتج بالاجماع
وفي ما حكم بالارش في المرافع الحيوان مطلقا انه
وجبرها كقول الحنفية ومن كتاب البراءة قال
ان كان العتق رجلا ورثت الولا اولاده

المذكور في الآيات دل على إجماع الفرق في بيده
 يوشه المذكور دون الآيات واختلف كل واحد في بيان
 في الفرق اختار مذهب ق وفي ميراث فغشي قال
 يوشه بالفرقة مختار بالإجماع وفي ط وأجاز يوش
 فصل العبيد ومن كتاب القضاء قال في أدلة
 المولى عليه ثم أقام الدعوى التنيب بالحق لم يحكم إياها
 وأدعى عليه إجماع الفرق واختارهم وقال في الاستيعاب
 ذكره في فصل ما على العاقبة والشهود وحصله موضع
 آخر منه سيما ما رجع عنهم عليه بها أو استأجره
 وفي لا يقتضي على النكاح بالنكاح وأدعى فيه الإجماع
 وفي إجماع القضاء بالنكاح وقال في ق لو تعاد
 تقديم الملك واليد فاليد أو في مستند لا يلزم
 كما رجع تقديم الملك ومن كتاب الشهادات حصل
 في المسألة العادلة إلا أن يظهر منه الفرق مذهب
 وحكم في الاستيعاب عليه وفي باب الأمر له حكم
 في بان الولد من الرشد حال الرشد أبو يوشه
 استرقاقه إن ولد في دار الحرب كافي دار الإسلام
 مختار بالإجماع والاختار ذكره في كتاب قتال
 أصل الرد وذكر في كتاب الرشد من ق وطه المحمود
 استرقاقه مطلقا مع عدم الفرق بين الدارين

ومن

ومن كتاب القضاء إذا كان المولى على القتل للول
 الآخر من واحد مع اللوث وتوجهت عليهم الدين
 بتوجه عليهم جميعا أحسن بيننا أم يجب على كل واحد
 حسن بيننا ذهب في ق إلى الثاني مختار بالإجماع
 والاختار في ق إلى الأول وفي القصاص انظر قال
 في ط إذا قطع انسان يديه وقطع آخر رجله وأجر
 ثالث فسرى إلى نفسه كان وليه غنياً أم لا
 في الجراح في قطع القاطع ثم يقتله وقال في ق إلى
 ولي لدم قتلهم قتلهم وليس إن يقتل منهم ثم
 يقتلهم ونقل من الثاني جواز ثم احتج عليه
 المنع بإجماع الفرق واختارهم وقال انظر في ق
 من في أول فصل النجاشي وفي ق إذا قطع قال
 الاستيعاب بل تأملت اقتضت منه واحقت منه رتبة
 الاستيعاب وأجبت عليه في ق بالإجماع وفي موضع آخر
 من ط في الفصل المذكور بعد ذلك فجواز رجع وقال
 يجوز إن كان ذلك خلقة أو بأذن من الله أما
 لو استحق دية الله رتبة بل مع رتبة الاستيعاب ومن
 كتاب الديارات ادعى في ق الإجماع على أن في قطع
 السن السوداء عتقت ويهدأ وذهب رتبة إلى أنها
 رجع الديار وقالت في الآية أن في بعض الأصناف

تلك دية العيين وفي الاستغفار الثالث واستغفار عليه السلام
 والاحبار وقال في الاصل الثالث وفي الاستغفار
 وفي كل من الاحفال ربع الدية وفي في
 المحصنين ان في العيني الثالث وفي العيني
 محصنا بالاجماع ولا خيار وفي قوله ان في كل واحد
 النصف وذا فضل القائل هذا يورى هل يجب القفال
 في ما له قال في في غير محصن بالاجماع ولا خيار وقال
 في ما لا يجب وقال في لا يدخل الزنا والاولاد
 محصنا بالاجماع وقال في في يعلون فيه ان في كلام
 المحققين في القول وما يشهد على بطلان استلزام
 هذه الاماعات وعدم جبرها اضطراب كلامهم
 التي اوردوها في بيانها واختلاف مقالاتهم
 ذكرها في اشارات مع مناقض اراءهم فيها وتضاد
 فاما في كلامهم يقولون لا بد من حصول العلم في
 دخول قول المصنوع في جملة اقوال المحققين
 يقولون لا بد من وجود من لا يعرف نسبهم حتى
 يصح ان يكون هو الامام واما في قولهم هذا من كلامهم
 ذلك ثم يريهم فيقولون انما يختلف الامم في
 فلا بد للاجماع ان يظهر قولهم اما يظهر انهم و
 اعلم انهم بالحق او باعلام من يورثون بعد الامم

له محقق على سبيل ذلك حتى يورى الهم للامم يكون
 في الحيرة والاختلاف ومرة يقولون لا يجب ذلك لا
 كنا نحن السبب استنار وانما اتينا ما اتينا من قبل
 نفوسنا من قبل ومرة يقولون لو لم يجب ذلك
 لم يصح لنا الاجماع بالاجماع الطائفة اسلافنا
 تعلم دخول الامام فيها الا بالاعتبار الذي بيناهم
 اقول فانظر يا اولي الابواب امين الامام من قبل
 الاختلاف الذي بيننا معاشر الاحبار بين وبين
 المتأخرين المحققين في هذه المسئلة اصولية العروية
 اعني مسئلة الجعرة لم لا يظهر فيها اظهر العلم بالحق
 وبين في الاختلاف من بيننا ام امين هو من سائر
 الاختلافات التي وقعت بين الطائفة العقه من
 الذين فيهم علمهم الى الان كما لا يظهر لهم في حق
 المدة ليس لهم جميعا الحق ام امين اياهم علمهم
 من الاختلافات التي وقعت من زمان قبض النبي
 صلى الله عليه وسلم فانه علمهم علمهم في تلك الدية المنطق
 لا لا ينفردوا بالاختلاف من بين شيعةهم وان
 ان يعرف صدق ما قلناه من الاضطراب فاستمع
 نتلو عليك من كلام الشيخ في فانه قال في كتابه
 السخى بالعدا وهذا بخلافه فصل في كيفية العلم

ومن يعتبر قوله إذا كان المعتبر في كونه حجة قول الإمام
 المعصوم فلا يلزم في كونه حجة قول الإمام أحد من أتباعه
 منه والمناجاة لقوله ولا تثنى العقل في باب الوجوب العلم
 فيعلم بذلك قوله إذا كان المعتبر في كونه حجة قول الإمام
 يتصور لنا قول الإمام ولا يثنى العقل في كونه حجة
 العلم ويكون قوله في حجة أقوال الإمام غير متعين عنها
 فانه يحتاج إلى أن يظهر في أصول المتكلمين كقولهم
 من يعرف منبه ويعلم منبه فانه يعرف منبه الإمام
 الذي يدل الدليل على عينه وكونه حجة واجب اطراح
 قوله ولا يثبت به ويعتبر أقوال الذين لا يعرفون
 لمجرد أن يكون كل واحد منهم إمام الذي هو حجة
 يعتبر أقوالهم في باب كونه حجة ثم ذكر كلامه عليه السلام
 أن قال فان قيل فافترقكم إذا اختلفت الإمامية في
 مسئلة كيف يعلمون أن قول الإمام داخل في حجة أقوال
 بعض أئمة دون بعض قلنا إذا اختلفت الإمامية في
 نظرنا في تلك المسئلة فان كان عليه ما دلالة الوجوب
 من كتاب أو سنة مقطوع بها قبل حجة بعض أقوال
 المتكلمين قطعنا أن قول المعصوم موافق لذلك القول
 مطابق له وإن لم يكن على أحد أقوال دليل وجوب
 العلم فنظر في حال المتكلمين فكل من عرفناه بعينه

نسبه

نسبه قابل لقبول والباقيون قابلون بالقول الآخر
 قول من عرفناه لا نعلم أنه ليس فيهم الإمام المعصوم
 قوله حجة فان كان في الفريقين إمام لا يعرف إمامهم
 ولا أتباعهم وهم مع ذلك مختلفون كانت المسئلة
 من باب ما يكون فيها تخيير بين باي القولين شئنا
 اخذنا ونجزي ذلك الخبر المتعارفين الذين لا
 ترجيح لأحد من أصل الآخر على ما مضى القول فافترق
 وانما قلنا ذلك لكون الحق في أحدهما الوجوب والحق
 مما يمكن الوصول إليه فلهذا لم يكن دل على أن من باب
 التخيير ومتى دمننا أن يكون الحق في واحد من الأقوال
 ولم يكن هناك ما يتردد ذلك القول من غيره قلنا
 للإمام المعصوم لا يستأد وجوب عليه أن يظهر
 ويبيح الحق في تلك المسئلة أو يعلم بعض نقائده
 يسكن اليهم الحق من تلك الأقوال حتى يؤدي ذلك
 إلى الإمام ويقترن بقوله علم معجود دل على صدقه
 متى لم يكن كذلك لم يحس التكليف في علمنا ببقاء التكليف
 وعدم ظهوره من غير محله دليل على أن ذلك له
 يتفق ثم بعد ذلك ذكر كلامه في دليل والمبا لغت في حجة
 أظهر الحق على الإمام في تلك المسئلة وقالوا كذا الحق
 على من كتبوا الموسوي حتى من سره أخيرا أن يجوز أن

ان يكون الحق في الامام ولا قول الاخر كما هو
 ولا يجب الظهور لان اذا كان الحق في استأثر
 وكل ما يتوهم من الاستغناء به وتعميمه وبما هو
 الاحكام يكون قد اتينا من قبل نفسنا ولو اننا
 سب الاستئثار بالظهور واستغناء به وادى الدنيا الحق
 الذي عندنا وهذا عند من غير صحيح لانه يوجب في
 لا يصح الاحتجاج باجماع الظاهرات اصله لاننا لا نعلم
 دخول الامام فيها الا بالاستبصار الذي سبناه فحق في
 الغزاة فلا يجب عليهم ولا يجب عليهم مستعد ذلك من
 بالاجماع استأثر كل من الشيخ الطوسي في قوله في الباب
 في وقوع هؤلاء في مثال هذه البراهين ليس
 وانما يشاء في بلاد الخلفين وبين انهم في من
 النقية وصحة ما منهم كلمات عقلية استحقوا
 ووقع في نفوسهم محلا ومن جوا طلبة وقليل
 فيها وبنى النصوص المعنوية واخذ في
 النفسية من المشايخ من خزانة وضعوها في
 احق بها اكثرها من كتب العامة واسألهم
 اولها ان وشيها لك تكاد ولا سيما في العمل
 عيذهم فيها فاستمع منهم وانما في الحق لا روي
 لهم ميلاد الافكار ولا هو اعلم منهم بسبب ذلك

الذي في هذا امور وروى الله عز وجل في الشريعة
 الفاضلة لا يجد من وجهه لا يشعرون فيها القول بالاجماع
 كما مر في ومنها القول بالاجماع والرواية في الشريعة
 يقول العامة مع نفسه ضبط ذلك وتعميمه في اعله
 ومنها الشك في العلم والتعميم في حليق الحكم والفتوى فيها
 موت القول بموت قائله في غير ذلك من الامور
 للاصول والامامية المتواترة من اصل البيت عليهم السلام
 بينا في كتابنا المبني بالاصول والامامية وكيفيك
 في ذم طريقتهم وخداها حديث واحد اورد السيد
 رضي الله عنه قدس سره في كتاب نوح البلاغة عن مولانا
 امير المؤمنين عليه السلام قال لا بد واحد من النقية في حكم من
 الاحكام في حكم فيها برسم تلك النقية معينا على
 غير في حكم فيها بخلافه لانه في حكم النقية في حكم
 امامهم الذي استغنواهم فيصوب اراءهم جميعا والوجه
 واحد فكما بهم واحد وبهم واحد افامهم سبحانه
 بالامانة في الامانة ام ناهم عنه فعمد ام انزل
 سبحانه فينا انفسا فاستعان بهم على انما امامهم كانوا
 شركاء لهم فيهم او يقولوا وعلينا مني ام انزل الله
 سبحانه وبنانا فاعلم الرسول من تليقته والائمة وبنانا
 سبحانه فيقول عاقلنا في الكتاب من شئ وفيه بينا

لكل شيء وذكره الكتاب فيصدق بعضا منه لا يستلزم
 فيه فقال سبحانه ولو كان من عند غيري لوجدوا فيه
 كثيرا ولا يخبر في هذا المعنى من غير رتبة لمعنى
 الأرض التي هي في الدنيا سمعت في الطويل والقصير
 فقال في القليل في هذا الباب لما رأت ابنه ومانا مل
 بل أبو الناس في بيده فقلت من حبيب الرب في الدنيا
 ومن شرب تقليد الشهوة ومتابعة الشهوة من سكا
 بل مخرج من هذا العصبية كذا سمع في يومه فقلت الى
 ناسم رويهم فابوت بعد كذا طهارة ولا يخبر في
 الحق بالحق كبر والحق كبر وذهب الى جهادة الهدى
 ولشركهم في الاخذة اذ قال الله عز وجل وما
 بنعة ربك فخذت مع الخ ما ذكرت الا قليلا من
 كثير وما اريد الا فقرة من عذاب وقد يروى
 عن النبي من ذلك الطعن في العقيدة والوحيعة في
 اهل البيت الفاضلة ما شأني ما شأني فان لم يكن
 وهو ما شأني ما شأني من ذلك بل هو من قوله
 الثاني في الوقوع بسببه في هذا الكون والهدى في
 كنه الله شهيد فقد سمعت لونا ريت حيا ولكن لا
 حيوة لمن نادى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
 في الحق من صلاتي لوجهه والحمد لله

الشيعة

الشيعة فيها الصلوة المحمدي من اعظم واثق الاسلام
 اخبر في العبادات هذا الا ان بعض من قال بها هذه
 الامة الموحدة وجعلها في ذلك اليوم الشريف
 اهل بيته لم يجز بجماعة من وخليفة الصلوة والاد
 والموعظة واستقامت الحجب لصفاء القلوب والانبعاث
 على المعنى والبعث من معصية الله تعالى وقد من
 الله تعالى كل حلة يجر من الاستيعاب في اليه
 ما شرع لهم من الدين كاليت كاليت وروى
 في الصلوة وجعل هذا الصلوة في هذا اليوم خاصة
 المسلمين وقد ورد فيها مع ذلك من لفت العظيم
 تاليف الامم ما رواه النبي من الاشارة عنها في الكتاب
 السنة ما لا يوجد في غير هاتين العبادات روي
 ثقة الاسلام في الكافي ما شاء الله تعالى من هذا
 سلم من الرجل جعفر في السلم قال اذا كان يوم الجمعة
 من الملائكة المرقون منهم قرا ليس من فضة واقفا
 من ذهب فيجلسون على ابواب الساجد على كوا
 من الملائكة المرقون الناس على منازلهم الاول والثاني
 من يخرج ارماد من ارجلهم ولا يسلطون في شيء
 من الايام الا في يوم الجمعة يعني الملائكة المرقون
 باستاء الصلوة من هذا من سنن قال قال ابو

في هذه الحديث على الوجوب التحريمي لما عرفت انهم كانوا
 في زمن نبيهم ولم يسيروا بحكم الملائكة عليهم السلام كانوا
 يعقوبون العريضة في ارضهم اذ انهم في التحريم
 عارضوا التحريم بين السم والفضل في الوضوء كما قد
 وبلسان الله من الباقين على كماله قال ايها الناس افرحوا
 بفرقة فيها وحبها اعطاهم الله عز وجل اجر ما اجمع
 المقربين ومن الذين صلى الله عليهم وآله وسلم نزلت الوصية
 للناس ما بينهم لركنوا الا بغير طلبهم الا اذا كانوا
 الاول والعقد والجمعة ومنه على كماله من راجع الى
 الجمعة في الساعة الاولى فكانا قريب مديته ومن راجع في
 الساعة الثانية فكانا قريب بقرم ومن راجع في الساعة
 الثالثة فكانا قريب كبشا اقرن ومن راجع في الساعة
 الرابعة فكانا قريب دجاجة ومن راجع في الساعة
 الخامسة فكانا قريب عصفور فاذا جازى الامام طوبى
 الصلوات ورفعت الافلام واجتهدت الملائكة
 عند المنبر يتبعون من ذكرهم جلاله
 ذلك فانما جازى الصلوات ليس له من الفضل
 شئ والساعة الاولى الى طلوع الشمس والثانية
 الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها حتى تفيض
 الاقدام والواحدة والخامسة بعد الضحى الى

الصف

الزوال

الزوال قال بعض العلماء وكان يرمى في القرآن اولا
 وبعد الفجر الطرقات ملوثة من الناس يشعرون في السج
 ويخرجون فيها الى الجامع كايام العيد حتى ان ذلك
 فقبل اول بدنة اهدت في الاسلام ترك الكبر وال
 لجامع قال وكين لا ياتي المني من اليهود والنصار
 وهم يكرهون الى البيع والكنايس يوم السبت والجمعة
 وطلاب الدنيا كيف يكرهون الى رهاب الجامع
 البيع والرج فلم لا يسيروا طائفة الاخرة وداخلين
 مسعودا مرة فرائي ثلثة نفر قد سجدوا بالكبر فقاموا
 وجعل يقول لفت معانينا يا ابا انا بيع الرعية وبارك
 اربعة شعيرة وفي الجبال لعل الكتابين اعطوا يوم
 فاستلهم فيه فصرخوا عند هذا الله له واخوه كبره الا
 وجعله عبد الله لهم فهم اول الناس به سبقا واهل الكتاب
 لهم شيع ولا يخاف في هذا الباب اكثر من ان يحضر قال
 المحققين طالب تراقي امر رساله ختم ونصير اذا
 ساد كونا من الاولاد في هذه العريضة العقل وما
 ورر من الخلق عليها في عديها ذكوا مضافا اليها
 بعد الله من الطلاب ليرى عليها وعلى ما يتبعها
 وتعلق بها يوم الجمعة من الوظائف والطاعات

وهي يومئذ وطيفة قد اوتينا من نافعها في الدنيا
وذكرنا في خصوصيات يوم القيمة ونظرت الى شرف هذا
اليوم المذخور للحق والحق كجعل لكل امرئ يوما
يفرغون فيه اليه ويحفظون على طاعة الله واعتبر من الحكمة
الاجية الباعثة على الامانة والاعتدال والنجاة من غلبة
المنفعة على الوعظ وتذكير الخلق بالله تعالى في يوم
مطاعته وذبحهم من معصيته وتبديدهم في هذا
الدنيا القانية وتبديدهم في الدنيا والآخرة الباقية الشغلة
على الامانة ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
وشرهم على الخلق بالامانة والحيطة واجتناب السما
الريضية وغير ذلك من القاصد الجليل كطاعة الله
من طاعة محض لا بد منه من النبي واسير المؤمنين وكما
وغيرهما من الامانة المراتبين والعلما والعلماء
علمت ان هذا الفصل العظيم والطلب الجليل
لا يليق من تكليف ابطاله ولا يحسن من العاقل امله
بل ينبغي على الخلة فيه وصرف الخلة الى فعله وبذل
الجد في تحصيل شرائطه ورفع من الخلق بعد
الفضيلة الكاملة ويبرز هذه الخيرة الفاضلة
وقد روي مضافا الى ما سبق في النبي صلى الله عليه

الاول

والله وسلم الله قال من اتي طرفة ايمان واحسانا المستأ
المراد يومئذ في عين الله عن سبعة من جنات قال سماء اخر
الى النبي صلى الله عليه وآله فقال له قلب فقال يا رسول
الله اني قيات الى كذا وكذا امر فاقدر لي فقال لي
يا قلب عليك بالجنة فانهما من المساكين ومنه صلى
عليه وآله وسلم من غسل وغسل فبكروا وبكروا
فانصت ولولا ان كان له كل خلق كاجر عباد آتية
سيماها وقيامه الجليل في تغييره على من صنع الصوة
افضل من غيره وكر في مثله وانكر يعني الى
لها مع ومنه صلى الله عليه وآله وسلم له قطع النفس
ولدت غيب على يوم افضل من يوم الجمعة وما من احد
الا وهو يفرح من يوم الجمعة الا الشيطان الانس والجن
على كل باب من ابواب المساجد فكان يكسبان اتنا
الاول فاولا لوكروا على قدم بدنة كروا على قدم
وكروا على قدم شاة وكروا على قدم طير وكروا على قدم
طير حسنة فاذا فعل الامام شئ من الضعف وفي
حديث آخر نحوه وفي آخره فاذا خرج الامام جازت
اللائكة بمرورهم ان كروا ومنه صلى الله عليه وآله
سلم من ثواب يوم القيمة واحسن الوضوء ثم اتى الجمعة
فركبوا متبع وانصت وعقرا ابيد وبني الجمعة كذا

والله

وزيادة ثلثة ايام وعن علي عليه السلام انه قال اذا كان يوم
الجمعة خرج اجساد الشياطين يزنيون اسواقهم
منهم الزانيات ويقعد الملائكة على ابواب المساجد
فيكتبون الناس على منازلهم حتى يخرج الامام فمن رآه
الى الامام وابصرت واستمع ولم يبلغ كان له كفلان
من الاجر ومن تباعد عنه فاستمع وابصرت ولم يبلغ
كان له كفل من الاجر ومن دنا من الامام فلفا ولم
يستمع كان عليه كفلان من الوزر ومن قال لصاحب
صه فقد تكلم ومن تكلم فله جمعة له ثم قال علي عليه السلام
هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم قال
يكفيك في فضل هذا الصلوة اعتبار واحد وهو
يوم الجمعة افضل الايام مطلقا كما ورد في صحاح
الاخبار وصرح به العلماء الاخبار وقد وردت الاخبار
ايضا بان الصلوة اليومية من بين العبادات بعد
افضل مطلقا وورد ايضا ان افضل الصلوات التي
الصلوة الوسطى التي حصها الله تعالى من بينها بالامام
عليها بعد ان امر بالحقن على سائر الصلوات المقتضية
لزيادة العناية بها وشدة الاهتمام لفعلها واصح الاوقات
ان الصلوة الوسطى هي صلوة الظهر وصلوة الظهر يوم
الجمعة هي صلوة الجمعة على ما حقق او هي افضل فديها

صلوة
علي ما تقرر وقد ظهر من جميع هذه القدما القطعة ان
الجمعة افضل الاعمال الواقعة من المكلفين بعد الايام
مطلقا وان يومها افضل الايام فكيف يسع الرجل المسلم
الذي خلقه الله تعالى لعبادته وفضله على جميع بركاته
ويشعر له بمواقع امر ونهي وغرضه بذلك السعادة الا بدنية
والكليات النفس السرمديتة وامرته الى حقها
العبادة لمجديته ويضع هذه الجواهر الاثنية او ثلثها
بجمعة هذا اليوم الشريف والرمز النيف ويرى
من البطالة وما في مغاها فان قدر على كتاب
يتمه قيمتها مائة الف دينار مثلا في ساعة خفيفة
فاشتغل عنها بالكتاب خرفة قيمتها فليس بعد عند
العقل من جملة السعداء والاعبياء وان نسبة الدنيا
باسرها الى ثواب صلوة فريضة واحدة مع ما قد
استفاض بطريق اهل البيت عليهم السلام ان صلوة فريضة
افضل من الدنيا وما فيها وان صلواتها خير من عشرين
حجة وحجة خير من بيت ذهب يتصدق به حتى يفي
الذهب فاطنك بفريضة هي اعظم الفرائض وافضلها
هذا على تقدير التسليم من العقاب والابتلاء بحمل
الثواب فكيف بالتعزيع لعقاب ترك هذا الفريضة
العظيمة والتهاون في حرمتها الكريمة مع ما سمعت

من توعد الله تعالى وهو له وائمه عليهم السلام بالخبر
 العظيم والطبع على القلب والدعاء عليهم من تلك
 النفوس الشريفة بما سمعت الى غير ذلك من الوعد
 صروب التهديد على ترك الفرائض مطلقا فضلا
 وتقليل ذوى الكسالة واهل البطالة المتهاونين
 بحرمته لحواله في تركها بمنع بعض العلماء من فعلها
 في بعض الحالات مع ما قد عرفت من شد وذهو
 دليله معارض بمثل الامر بما لوحت عليها والتهديد
 لتاركها من الله وهو له واعنه والعلما الصالحين
 والسلف الماضين وينبغي بعد العارضة ما هو
 ذلك فاي وجه الترجيح هذا الجانب مع خطر
 لولا قلة التوفيق وسوء الحظ لان وضيع الشيطان
 سال الله تعالى بفضله ورحمته ان يبينها من اقد
 العقل على الاعمال الموجبة لرحمته ويجعل ما يقع
 من ايام المهلة مقصودا على افضل طاعة وقد
 بينت من هذه الصلوات ما قد عرفت واديت فيها
 بحق امانة العلم وما على الاصلاح ما استطعت
 وما تقي في الامانة عليه بطلب والبيان وجبنا
 الدين ونعم الوكيل الى هنا كلام زين الحقيق ظا
 رحمه الله وقلة افادوا خالوا بغير الله مساعدين وانما اقول

كما قال وادعوكم دعا واسأل الله ان يبينني بما سمعت و
 يوفقني للعمل بما استديت ويتجاوز عني اسات و
 اخطيت وان يجعل ما قلت وكتب خلاصا لا يتغاور
 الكرم وذخيرة في اليوم العظيم ولحمده او لا و آخر
 وباطنا وظاهرا وصلى الله على محمد واهل بيته و

سلم قد وقع الفراغ من تحريرها
 في يوم الجمعة احدى وعشرين

من شهر ربيع الاول
 سنة ١١٨١

شهاب ثاقب الله اسداه
 اذ انفق المال اساع الفوا
 بنونا من سلوة او جباته
 واخبار صحاح فيه جاءت
 وفيها من مواعيدنا
 فلا ياتي بها الا سعيد
 فلا شئ لهذا الجمع تاريخ
 اذ اسدي كتب بالانبا
 وان شئ لمع فوق الاسم
 يزاد صار تاريخا سدينا





للشيء في اللوح نصية
 هم المحسنون الكرام في حومة الوعى
 واحسن منها كرمهم في المكارم
 يجيئون الا انهم في نزالهم
 اقل حياء من ستغور الصوارم
 ولو لا احقار الاسد شبتهم
 ولكمها معدودة في الهائم
 سرى النوم عنى في سرى اللذ
 ضايعة سرى في كل مايم
 الى طلق الاسرى وعنه العبد
 وشكوى الشكوى ورغ المزم
 وكاد سرورى لا يفر سدا
 على تركه في عمري المتقادم
 وفارق شر الارض اهل وور
 بها علوى حجة غيرها ستم

